الإسلاميون ومركز راند

قراءة في مشاريع الاعتدال الأمريكي

دراسات في الحالة الإسلامية (٧)

الإسلاميون ومركز راند

قراءة في مشاريع الاعتدال الأمريكي

بلال التليدي د. عادل الموساوي

نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies

نماء للبحوث والدراسات
بيروت – لبنان
info@nama-center.com
الرباط – المغرب
هاتف – فاكس: 00212808564831
موبايل: 00212688953384
القاهرة – مصر (نماء للبحوث والدراسات)
هاتف - واتس: 00201115533255

لطلبات الشراء البريدية: متجر نماء
www.nama-store.com
nama-store@nama-center.com
هاتف: 00201101509898
واتس: 00201098489815

متجر نماء
Namaa Store

الفهرسة أثناء النشر، إعداد نماء للبحوث والدراسات
التليدي/ بلال، الموساوي/ د. عادل (مؤلف)

الإسلاميون ومركز راند (قراءة في مشاريع الاعتدال الأمريكي)

مؤلف: بلال التليدي - د. عادل الموساوي
176ص، (دراسات في الحالة الإسلامية)
14.5×21.5 سم

رقم الإيداع: 4075/2021
ISBN: 978-614-431-799-0

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر نماء»

حقوق الطبع والنشر محفوظة لنماء
© الطبعة الثانية، القاهرة / لبنان، 2021م

الفهرس

مقدمة ٧

الفصل الأول: ورقة الإسلام المدني الديمقراطي: أزمة النموذج المعرفي وأعطاب المنهج ١٥

مدخل ١٧

١- في طبيعة الورقة ووظائفها ٢٠

٢- في أطروحة الورقة ٢٤

٣- «الإسلام المدني الديمقراطي»: قراءة في المنهج ٣٧

٤- «الإسلام المدني الديمقراطي»: أزمة النموذج أم أزمة في المنهج؟ .. ٤٥

الفصل الثاني: قراءة نقدية في ورقة بناء شبكات معتدلة في العالم الإسلامي ٥٧

مدخل ٥٩

١- أطروحة الورقة ٦٠

٢- بناء شبكات معتدلة في العالم الإسلامي: البحث عن الجدوى أو أزمة النموذج المعرفي ٦٩

الفصل الثالث: تقارير مؤسسة راند في سياق مقارن ٧٩

مدخل ٨١
أولًا: معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى ٨٥
ثانيًا: معهد كارنيجي للسلام الدولي ٨٩
ثالثًا: معهد بروكنغز ٩٥
رابعًا: المعهد الأمريكي للسلام ١٠١
الفصل الرابع: تأثير مراكز الأبحاث الأمريكية في توجهات وسلوك السياسات الخارجية الأمريكية نموذج مؤسسة «راند» من خلال ورقة الإسلام المدني الديمقراطي ١٠٩
مدخل ١١١
أولًا: مؤسسة «راند» إرهاصات المولد والصعود ١١٦
ثانيًا: «راند» ونموذج الإسلام المدني الديمقراطي ١٢٣
ثالثًا: تأثير نموذج «راند» على واقع السياسات الخارجية الأمريكية ١٣٩
خاتمة ١٥١
لائحة المراجع ١٥٩

مُقَدِّمَة

ثمة دواعٍ كثيرةً تحفز لدراسة وتحليل تقارير ودراسات مؤسسة «راند» حول الحركة الإسلامية:

١- فقد استأثرت دراسات مؤسسة «راند» حول الحركات الإسلامية والمجموعات الجهادية باهتمام واسع لم تحظ به مراكز أبحاث أمريكية أخرى، وأثيرت حول بعض تقاريره نقاشات حادة وممتدة داخل العالم العربي والإسلامي، بسبب ما تضمنته من توصيات للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بخصوص خارطة التحالفات المستقبلية مع التيارات السياسية والمدنية التي تشتغل في الحقل السياسي العربي، والوظائف المنتظرة التي يفترض أن تقوم بها لمكافحة التيارات المتطرفة من جهة، وإحداث التحول السياسي في المنطقة العربية من جهة ثانية.

٢- وقد زكت بعض المفاهيم التي رسختها مؤسسة «راند» من خلال تقاريرها -مثل مفهوم الاعتدال الإسلامي- لدى كثير من الباحثين والإعلاميين العرب نظرية المؤامرة الأمريكية في المنطقة العربية، فشكل ذلك بدوره أحد أبرز العوامل في تفسير كثافة التداول لمخرجات هذه المؤسسة البحثية.

٣- وتضطلع مؤسسة «راند» بدور حيوي في صياغة العديد من التوصيات، وتقديرات المواقف التي يكون لها تأثير على صناع القرار السياسي الأمريكي، بحكم النفوذ الذي تمثله هذه المؤسسة، والموقع الذي يحتله الذين يديرون أروقتها وأجندتها البحثية.

٤- كما أن التخصص الذي اختارته هذه المؤسسة، بصفتها تعنى بالأساس بالقضايا الأمنية، وتعكس جانبًا مهما من وجهة نظر المؤسسة الأمنية والعسكرية، جعل لدراساتها حول الحركات الإسلامية والمجموعات الجهادية أثرًا مهمًا في تكييف وصياغة بعض السياسات الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

٥- هذا، بالإضافة إلى حجم وكثافة التداول الذي تحظى به مخرجات هذه المؤسسة في العالم العربي، وبالأخص، في دول مجلس التعاون الخليجي .

ومع أن كل هذه الدواعي، تعزز دراسة منتوج هذه المؤسسة، وإخضاع متنها للتحليل، إلا أنها لا تشكل في نظرنا الداعي الأساسي لإجراء مثل هذه المحاولة، إذ الأهم في تقديرنا هو محاولة استكمال الورش الذي افتتحه مركز نماء للبحوث والدراسات في مشروعه المعني برصد الصناعة البحثية، وأيضًا مشروعه المعني بتتبع وتحليل الحالة الإسلامية. وقد تجسد الخيط الناظم بين هذين المشروعين في كتاب «الإسلاميون ومراكز البحث الأمريكية»، الذي عني بالأساس برصد وتحليل ونقد مخرجات معهد واشنطن، وكذا معهد كارنيجي، وكشف جوانب من تأثير هذه

المخرجات في القرار السياسي الأمريكي.

فقد فرض هذا المشوار البحثي في المشروعين معًا، أن نستكمل المسار، ونرصد أدبيات مؤسسة «راند» بخصوص الحركات الإسلامية مع بداية التنظير لسياسة مكافحة الإرهاب ومبادرة دعم الديمقراطية في العالم العربي، وأن نتتبع أطروحتها المركزية، ونقرأ تحولاتها في ضوء المتغيرات الإقليمية التي عرفها العالم العربي، لا سيما بعد ثورات الربيع العربي، وتوتر المسار الانتقالي الذي أعقبها، ونجتهد في تقديم أهم مقولاتها ومفاهيمها، ونقترح المحددات التفسيرية التي تجمع تلابيبها في سياقها المتحول، ونتوقف عند نقاط التقاطع والاختلاف مع مستودعات التفكير الأمريكية الأخرى، وندرس أيضًا أثرها في التأثير في القرار السياسي الأمريكي وصياغة رأي المجتمع الأمريكي والغربي حول الظاهرة الحركية، ونلقي نظرة عن أشكال استقبال الحركات الإسلامية المختلفة لدراسات وتقارير «راند» عنها.

ولأن مخرجات هذه المؤسسة المعنية بهذا الموضوع وفيرة ومتعددة، فقد اعتمدنا في هذا الكتاب عينة تمثيلية، بناء على معايير دقيقة، تتأسس على وضوح الأطروحة وانسجامها وتكاملها، وكثافة تداولها، وحجم التفاعل معها من قبل المراكز البحثية الأخرى.

واستقر الاختيار على دراستين هي: «الإسلام المدني

الديمقراطي» لشيريل بينارد، و«بناء شبكات معتدلة في العالم الإسلامي»[1].

فتقدم الأولى الأساس النظري لفكرة ترويج تفسير مدني ديمقراطي للإسلام، والأطراف المعنية بهذه المهمة، مع تقديم تفسير لهذا الفرز والتعيين، وبسط الخطوط العامة للاستراتيجية المقترحة. وتقدم الثانية اختبارًا لجدوى هذه الاستراتيجية من خلال الإحالة على التجربة التاريخية، وبالتحديد، تجربة السياسة الأمريكية اتجاه محاصرة التحدي الشيوعي زمن الحرب الباردة، وأجندتها السابقة في تشكيل شبكات الاعتدال في العالم الغربي، كما تعرض بالتفصيل لعناصر الاستراتيجية المقترحة، ولخارطة الحلفاء والشركاء المحتملين، ومصادر الدعم والتمويل المقترحة، والمشاريع والبرامج والمبادرات الأمريكية المواكبة، هذا فضلًا عن جملة أجوبة تقدمها عن المخاطر المحتملة في اعتماد بعض الخيارات.

والحقيقة أن القصد من هذه الدراسة، ليس هو مجرد عرض أطروحة هذه الأوراق والتقارير، والنظر في اتساقها وتكاملها، أو مستوى التوافق والقطيعة في مفاهيمها وتوجهاتها. فمثل هذا الجهد، يمكن أن تعنى به الدراسات الوصفية التي تتبع بالتفصيل

(١) Angela Rabasa, Cheryl Benard Lowell. H. Schwartz, Peter Sickle. Building Moderate Muslim Networks. Rand/ Center for Middle East Public Policy 2007.

مسار تشكل الأطروحة، وتتابع تحولاتها بالاعتماد على الأدبيات المتوفرة. وإنما القصد يتوجه إلى دراسة ثلاث أبعاد أساسية:

- **البعد الأول**، ويتمثل في دراسة ونقد النموذج المعرفي الحاكم لهذه الأوراق، باعتبار أن مصدر الإشكال في هذه التقارير والأوراق لا يتعلق بقلة أو نقص المعارف التي تستند إليها، ولا إلى غياب الآلة المنهجية التي تعين على فهم طبيعة النسق الديني أو الثقافي العربي، ومكوناته، وأهم الفاعلين فيه، وطبيعة العلاقات التي تنشأ بينهم، وحصيلة التفاعلات التي ينتهون إليها. فمن هذه الجهة، نزعم أن الدراسات الأنغلوساكسونية تتمتع بخبرة خاصة في تجميع المعطيات وتكثيفها، وفي تبني المقتربات الوظيفية والنسقية التي تعين على فهم طبيعة النسق، وأنماط التفاعلات القائمة، والوظائف والأدوار التي يضطلع بها كل فاعل على حدة. إنما الإشكال يكمن في النموذج المعرفي الحاكم الذي يُفهَم الواقع العربي من مشكاته. وهذا بالتحديد الجانب الأول والمهم، الذي يتوجه إليه هذا الكتاب بالنقد.

- **البعد الثاني**، ويتمثل في تقريب الأطروحة إلى القارئ العربي في سياقها وملابساتها وشروطها السياسية والاستراتيجية، وعرضها أيضًا في سياق مقارن، حتى تتكون لدى القارئ العربي رؤية واضحة عن طبيعة المجال التداولي لهذه الأفكار، وأهم الأطاريح والتوجهات التي تتنافس ضمنه، مع عرض حججها ومقولاتها، بما يجعل القارئ العربي في صلب النقاش والجدل

الذي أثارته مخرجات مستودعات التفكير والمراكز البحثية الأمريكية حول واقعه العربي وظواهره الدينية والثقافية.

أما البعد الثالث، فيتمثل في دراسة أثر هذه المخرجات في السياسة الخارجية الأمريكية التي تستهدف المنطقة العربية والإسلامية، وكشف حدود تأثيرها في الرأي العام الأمريكي والدولي، ومساحات التفاعل العربي والإسلامي معها، وبشكل خاص، تفاعل الحركات الإسلامية مع توصياتها، ومتابعة مدى تحقق توقعاتها، وصدق سيناريوهاتها المتوقعة، وجوانب الدقة والعطب في تقديراتها..

وهكذا، قسمنا هذا الكتاب إلى أربعة فصول، تناولنا في الأول بالرصد والتحليل والنقد ورقة «الإسلام المدني الديمقراطي»، وخصصنا الثاني لورقة «بناء شبكات معتدلة في العالم الإسلامي»، وحرصنا أن يتناول الفصل الثالث أطروحة مؤسسة «راند» المتضمنة في هذين التقريرين في سياق مقارن، حتى تتشكل صورة عن مكونات الرأي الأمريكي التي تحاول مستودعات التفكير صياغته بخصوص قضية محاربة التطرف والإرهاب، وقضية دعم التحول السياسي والدمقرطة في العالم العربي، وما يتصل بالقضيتين من الموقف من التعاطي مع الإسلاميين، ومن إدماجهم في العملية السياسية.

أما الفصل الرابع، فقد خصصناه لدراسة أثر هذه المخرجات في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، وتشكيل الرأي العام

الغربي اتجاه محاربة التطرف ونشر الاعتدال وترقية الديمقراطية في العالم العربي، مقتصرين على عينة واحدة، هي ما تضمنته ورقة «الإسلام المدني الديمقراطي» من أفكار ومقترحات وخيارات.

هذا، وقد أصر مركز نماء للبحوث والدراسات أن يكون هذا الكتاب ذا طبيعة جماعية، وذلك بقصد ضمان قدر من التعدد والثراء في التناول، وحتى يتم استيعاب أكبر قدر من التقارير والأوراق التي أصدرتها مؤسسة «راند» في الموضوع. وبناء على هذا الاختيار فقد شاركنا في تأليف هذا الكتاب **الدكتور عادل الموساوي**، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة محمد الخامس بالرباط بورقة تناولت دراسة أثر تقارير «راند» المدروسة في صياغة مفردات السياسات الخارجية الأمريكية في المنطقة من خلال نموذج «ورقة الإسلام المدني الديمقراطي».

على أننا لا ننسى في ختام هذه المقدمة، أن ننوه بالدعم الذي قدمه مركز نماء للباحثين حتى يخرج هذا الكتاب في هذه الصورة، لا سيما ما يخص وضع الخطاطة النظرية الأولية للكتاب، والمساهمة أيضًا في ترجمة الأوراق.

على أن الشكر ينبغي أن يتوجه للمركز أيضًا لكونه استمر في دعم المشاريع البحثية المعنية بدراسة الحالة الإسلامية، لا سيما منها المعنية بسؤال النقد، كما كشف من دراساته المعنية برصد

الصناعة البحثية بشتى أطيافها، وأتاحت مشاريعه الفرصة للجمع بين دراسة الحالة الإسلامية، وبين رصد وتتبع الصناعة البحثية الغربية كما هو الشأن في كتاب «الإسلاميون ومراكز البحث الأمريكية»، وهذا الكتاب أيضًا.

بلال التليدي

الرباط ٧ يناير ٢٠١٥

الفصل الأول

ورقة الإسلام الديمقراطي المدني
أزمة النموذج المعرفي وأعطاب المنهج

مدخل

لا يمكن فهم خلفيات هذا الكتاب وأبعاده الحقيقة دون فهم السياق الذي جاء فيه. فالأمر لا يتعلق بمجرد دراسة، أو بحث يسعى إلى تطوير المعرفة العلمية بالإسلام، وأهم مكوناته في الوطن العربي. كما لا يتعلق بتقديم معطيات وصفية حول ظواهر معينة تخص تمثلات ومواقف ورؤى بعض المكونات المجتمعية للدين وقيمه وأحكامه. وإنما يتعلق بحاجة استراتيجية أمريكية في إعادة صياغة وتشكيل رؤية المجتمع العربي، بمختلف مكوناته، إلى الإسلام، بما يجعل الإدارة الأمريكية قادرة على مواجهة التحديات التي أثارتها أحداث الحادي عشر من شتنبر.

والورقة نفسها، لا تخفي هذا السياق، إذ تؤكد في مدخل الفصل الأول، حاجة العالم الخارجي -وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية- لدعم تطوير تفسير ديمقراطي معتدل للإسلام بعد أحداث الحادي عشر من شتنبر[1].

يتعلق الأمر إذن، بسياق النقاش الذي احتدم في أروقة صناع

(١) الإسلام المدني الديمقراطي ص٢٣.

القرار السياسي، وأيضًا لدى معظم المراكز البحثية ومستودعات التفكير الأمريكية المعنية بتقديم التوصيات والسيناريوهات وتقدير المواقف بين يدي صناع القرار، لبحث أفضل السبل لمحاربة التطرف والإرهاب.

ذلك النقاش الذي تباينت الآراء والمواقف حوله بشكل كبير، وتوزعت محصلاته بين أطروحتين بارزتين: تنشد الأولى إلى رؤية أمنية تتخلل بعض مكوناتها أطياف من الرأي، تركز على إحداث تعديلات على فهم الإسلام، والبحث عن تحالفات قوية لتقوية التفسيرات المعتدلة والحداثية للإسلام، بينما تركز الثانية على فكرة ترقية الديمقراطية في الوطن العربي، ودعم فكرة إدماج الإسلاميين في النسق السياسي، باعتبار أن المدخل إلى الاعتدال هو استئناس الإسلاميين بالبيئة السياسية، وقبولهم لقواعد اللعب، وتكيفهم التدريجي مع السلوك الديمقراطي.

لا تخفي ورقة الإسلام الديمقراطي هذا السياق، إذ تكشف -في مقدمتها- الأهداف التي تؤطر السياسة الأمريكية في الوطن العربي بعد أحداث الحادي عشر من شتنبر، والتي تتلخص في العناصر الثلاثة الآتية:

١- منع انتشار الإرهاب والعنف.

٢- تحاشي أي انطباع يشير إلى عداء الولايات المتحدة الأمريكية للإسلام.

٣- البحث عن سبل على المدى الطويل للتحكم في الأسباب

السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تغذي التطرف، ودعم التنمية والتحول الديمقراطي.

تأتي هذه الورقة البحثية إذن، لتؤثث جانبًا مهمًا من الجدل الدائر حول السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحادي عشر من شتنبر، وبالتحديد حول المبادرة التي أطلقتها الإدارة الأمريكية سنة ٢٠٠٢، والمتعلقة بترقية الديمقراطية في الوطن العربي، وتطرح وجهة نظرها في مواجهة الإرهاب، وفي دعم الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط.

ومع أن زمن إصدار الورقة تأخر نسبيًا عن البدايات الأولى لهذا الجدل، إذ صدرت هذه الورقة سنة ٢٠٠٤، إلا أن هذه السنة بالذات، بل كل الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٩، بقيت محكومة بنفس السمة، أي ببحث السياسة الأمريكية عن أفضل الخيارات لمكافحة الإرهاب، وبحث تنزيل مبادرة دعم التحول الديمقراطي من غير إحداث اختلال في التوازن الاستراتيجي في المنطقة، أو تعريض واقعها ومستقبلها إلى مخاطر تنامي التطرف، أو تهديد الأمن الإسرائيلي، أو تهديد المصالح الاستراتيجية الأمريكية.

يمكن القول في خلاصة قراءة هذا السياق، أن ورقة «الإسلام المدني الديمقراطي» تقدم جانبًا مهمًا من الرؤية الكلية التي تتبناها مؤسسة «راند» للتأثير في السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية بعد الحادي عشر من شتنبر، ومحاولة رسم عناصرها

ومفرداتها التفصيلية، لبلوغ الأهداف المشتركة التي لا يقع حولها أدنى اختلاف بين صناع القرار السياسي ومختلف النخب السياسية والبحثية والفكرية والإعلامية الأمريكية.

١- في طبيعة الورقة ووظائفها:

تثار ثلاث أسئلة مترابطة عند التعاطي البحثي والنقدي مع الأوراق التي تصدرها في العادة مراكز الأبحاث الأمريكية، وبالتحديد، مستودعات التفكير، مثل مؤسسة «راند»، حيث تتوجه هذه الأسئلة جميعها إلى بحث طبيعة الورقة، وهل تندرج في سياق الفهم؟ أي المساهمة في إنتاج نوع من المعرفة العلمية ببعض ظواهر المجتمع العربي؟ أو تندرج في سياق تفسير الوقائع، وطبيعة العلاقات التي ترتبط بين الفاعلين الأساسيين في هذا الحقل أو ذاك؟ أم أن طبيعتها تتعدى الفهم والتفسير، وتتجه إلى التأثير والتغيير في طريقة الفهم والتفسير، وفي أنماط العلاقات كما هي سائدة بين الفاعلين في الواقع، بما يساعد على خلق واقع جديد، يختلف بالكلية عن الواقع الموجود الذي نذرت الورقة نفسها لأول وهلة لدراسة وقائعه؟

لا تدع ورقة «الإسلام المدني الديمقراطي» هذه الأسئلة بدون جواب، وتكشف -في مقدمتها- أن السياسة الحكيمة في التعاطي مع ما أسمته بالصراع الذي يغرق فيه العالم الإسلامي، تتطلب أولا «فهما دقيقا لطبيعة الصراع الأيديولوجي الذي يدور داخل الإسلام،

وذلك للوقوف على الشركاء المناسبين، ورسم الأهداف الواقعية، وتحديد الوسائل اللازمة لدفع هذا التطور باتجاه إيجابي»[1].

واضح من هذا الفقرة القصيرة أن عملية الفهم ليست مقصودة لذاتها، وإنما المقصود هو إحداث تغيير على نسق نمط مثالي متصور، حيث تتطلب هذه العملية فهم طبيعة الفاعلين الرئيسيين الذين يصوغون ويشكلون رؤية المجتمع للدين، وفهم وظيفة وخصائص كل فاعل على حدة، ونوع العلاقات والتفاعلات التي تربطه ببقية الفاعلين، ثم محاولة التأثير في البنى التفاعلية بالشكل الذي يضمن تقوية أطراف، وإضعاف أطراف أخرى، لتصير النتيجة في النهاية، مطابقة لذلك النموذج المفترض حول الدين، أي الدين المدني الديمقراطي الذي يتصوره العالم الخارجي.

فالولايات المتحدة الأمريكية، والعالم الصناعي الحديث، والمجتمع الدولي برمته، كما جاء في الورقة، «يفضلون جميعًا عالمًا إسلاميًا متناغمًا مع النظام العالمي: ديمقراطي، وقابل للنمو الاقتصادي، ومستقر سياسيًا، وتقدمي من الناحية الاجتماعية، يتبع قواعد السلوك الدولي وقوانينه»[2]. فهذه هي أهم العناصر التي تفترضها -على الأقل السياسية الخارجية الأمريكية كما تتصورها هذه الورقة- في النموذج المعياري الذي ينبغي أن يكون عليه الإسلام، وأنها لأجل هذه الرؤية، أو هذا النمط المثالي، توظف

(١) الإسلام المدني الديمقراطي ص١١.

(٢) نفسه ص١٣.

فهمها للإسلام، ولطبيعة الفاعلين الذين يساهمون في تشكيل رؤية المجتمع حوله، من أجل خلق واقع جديد في العالم العربي والإسلامي، تسود فيه نظرة جديدة للدين تتناسب مع النمط المثالي المفترض، بحيث تتغير خارطة ومواقع الفاعلين، وتتغير وظائفهم وأدوارهم وأنماط تحالفاتهم، بما يجعل الإسلام في النهاية -أو على الأقل الفهم السائد له في المجتمع- يساير الأجندة الأمريكية والنموذج المرسوم للدين، والذي لا يتعارض مع الحداثة كما تراها الولايات المتحدة الأمريكية.

يظهر إذن، من متن هذه الورقة أن التغيير والتأثير سابقان على الفهم، وأن الفهم نفسه، ينبغي أن لا تكون له مخرجات أخرى مغايرة للمتجه الذي يفترض أن يسير إليه التأثير والتغيير المقصود. إذ ليس المقصود هو فهم طبيعة الواقع العربي، وموقع الدين فيه، والفاعلين الأساسيين في تشكيل الوعي به، وتحديد وظيفته ورسالته، ونموذج القيم ونمط الحياة الذي يدعو إليه، وإنما المقصود هو البحث في مرحلة أولى عن سبل التعايش مع هذا الواقع، ثم التأثير في نتائجه بما يطابق أو يقارب النموذج المعياري المفترض للدين المعتدل المدني الديمقراطي كما تتصوره ورقة **شيريل بينارد**.

يبدو من خلال طبيعة هذه الورقة أن عنصر الفهم ليس أكثر من أداة وظيفية إجرائية تعين على إحداث التغيير المقصود وفقا للنموذج المعياري الجاهز، وأن العلاقة التي تربطه بمخرجاته معكوسة

تماما. فبدل أن يساعد الفهم على الانتهاء بخلاصات تعين صانع القرار السياسي لتعديل سياسته، تصير هذه السياسة نفسها، أو على الأقل أهدافها وعناوينها، تقوم بوظيفة تكييف عملية الفهم وجعله خادما طيعا لها لا يغادر خطاطتها ومقاصدها.

إن بحث العلاقة المفترضة بين الفهم ومخرجاته من جهة، وبين السياسات وضروراتها وحاجاتها من جهة أخرى، يكتسي أهمية خاصة. ذلك أن مدخل أي دراسة جادة يتطلب البدء بالسؤال عن طبيعة هذه العلاقة، إذ البون شاسع بين أن تترك المساحات الواسعة للفهم لاستيعاب طبيعة الظاهرة الدينية في الواقع العربي كما هي، وأهم الفاعلين الأساسيين المساهمين في تشكيل وصياغة الرؤية الدينية للمجتمع، وطبيعة العلاقات التي تربط فيما بينهم، ومواقع كل طرف على حدة، وأسباب تصدر هذا المكون لمساحة التأثير وضعف الآخر، وبين أن يشكل الفهم مجرد أداة لإحداث تغييرات في خارطة المكونات، والتأثير في أدوارهم بما يجعل حصيلة التفاعلات القائمة بينهم مطابقة أو مقاربة للنموذج المعياري الذي تتطلع إليه هذه السياسة أو ذاك.

في المستوى الأول، يكون قصد البحث العلمي هو الدراسة والبحث لفهم الظاهرة الدينية بجميع أبعادها، ودراسة الفاعلين وأدوارهم ووظائفهم، وطرح سؤال العلاقة بين الدين وبين طبيعة الفهم الذي يقدمه هؤلاء الفاعلون له، وهل صياغة الرؤية المجتمعية يعود إلى الدين بطبيعته، أم يعود إلى أدوار هؤلاء الفاعلين؟

إن متجه الفهم في هذا المستوى ممتد، بحيث لا يمكن توقع نتائجه، وما إذا كان سيقود إلى عكس النتائج التي تنطلق منها هذه السياسة أو تلك، لا سيما إن خلصت الدراسة العلمية إلى أن جزءًا مهمًا من الرؤية الدينية للمجتمع ترتبط بالدين نفسه، قبل أن ترتبط بتأويلات هذا الفاعل أو ذاك.

أما في المستوى الثاني، الذي يكون فيه الفهم، أو البحث العلمي مجرد خادم لأهداف السياسة المعدة مسبقًا، فإن دوره لا يتعدى دور تصنيف الفاعلين بالنظر إلى أدوارهم وبعض آرائهم، وتحديد الأطراف الممكن التعامل معها، والتفكير في الوسائل التي تعين على تغيير هذه الخارطة، بتقوية هذا الطرف وإضعاف ذاك، بوسائل وأدوات تكون في الغالب خارج الأدوات الثقافية والفكرية التي تستعمل في إدارة الاختلاف والتدافع بين هذه المكونات. وهذا ما سنراه بشكل واضح عند دراسة أطروحة هذه الورقة ومفاصل رؤيتها، ومفردات المنهج الذي تعتمده.

٢- في أطروحة الورقة: تنطلق هذه الورقة من حاجتين مختلفتين لتبرير أطروحتها:

أ- الحاجة الأولى، وتخص العالم الإسلامي، إذ ترى أن لأزمة هذا العالم بعدين أساسيين يتمثلان في معاناة هذا العالم من التخلف، وابتعاده عن الثقافة العالمية المعاصرة.

ب- الحاجة الثانية، وتخص العالم الغربي، الذي يبحث عن

سبل محاصرة التفسيرات الراديكالية للإسلام، التي تنبعث من التيارات المتطرفة في العالم الإسلامي.

وتجتمع هاتان الحاجتان لتبرير ضرورة تطوير تفسير مدني ديمقراطي معتدل للإسلام، يساعد من جهة، العالم الإسلامي في الانخراط في نظام المجتمع الدولي، وتتبع قواعد سلوكه وقوانينه ومنظومته القيمية الكونية، كما يساعد من جهة ثانية العالم الغربي في التصدي للتفسيرات المتطرفة التي تروجها التيارات الراديكالية، كما تجتمعان أيضًا في ضرورة البحث عن الاتجاهات الإسلامية التي تدعم فكرة إقامة نظام اجتماعي أكثر سلمية وديمقراطية وحداثة[1].

من هاتين الحاجتين المتبادلتين تبرر الورقة الحاجة إلى تعيين الاتجاهات المعتدلة التي يمكن لها أن تؤدي هذه المهمة (الحلفاء)، وبحث أفضل الطرق لمساعدتها على القيام بذلك، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر أو افتعال تحديات جديدة، تخلق حالة من العداء بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الإسلام.

منذ البدء، تقرر الورقة أن الهدف قد يمتد إلى «تغيير الدين» أو «إعادة بنائه» من جديد، وترى أن هذه المهمة ليست مسألة هينة، بل إنها «عملية أكثر خطورة وتعقيدا»[2]. ولهذا السبب بالذات، تحرص على طرح محذور أن تؤدي أي سياسة مقترحة في هذا الشأن -أي تسويق صورة إسلام ديمقراطي مدني حداثي- إلى

(١) نفسه ص٢٣.

(٢) نفسه ص٢٦.

صناعة عداء مجاني بين أمريكا والإسلام، لأن من شأن هذا العداء أن يقوض أركان هذه الاستراتيجية، ويقوي جبهة التطرف، والتيارات الفكرية التي تدعم مواقعه ومواقفه.

بيد أن المفارقة المسجلة في هذه المعادلة الخطيرة، هو أن طرفها الأول يسوغ التدخل في الدين من خارجه، إلى حد تغييره أو إعادة بنائه من جديد، كما تصرح كاتبة الورقة شيلير بينارد، بينما طرفها الثاني، يحذر من أن يؤدي ذلك إلى خلق حالة العداء بين أمريكا صاحبة سياسة التدخل في الدين، وبين الإسلام الذي يخطط لترويضه من الخارج ليناسب الصورة الأمريكية عنه.

التركيب الذي تقترحه الورقة، هو أن تتم هذه العملية بعيدًا عن أمريكا، أي أن تقوم الاتجاهات الحداثية بهذا الدور بدلًا عن أمريكا وبدعم منها، وأن يتم التدخل لتغيير نسق العلاقات القائمة بين المكونات المؤثرة في صياغة الرؤية الدينية للمجتمع، بما يجعل حصيلتها ونتيجة تفاعلاتها تنتهي إلى النموذج المعياري المدني الديمقراطي الذي ترسمه أمريكا عن الإسلام الذي تريده في العالم العربي والإسلامي.

بناء على هذه الرؤية، تقترح أطروحة الورقة ثلاث خطوات أساسية:

١- **الخطوة الأولى**: تعيين الاتجاهات التي يمكن لها القيام بهذه المهمة.

٢- **الخطوة الثانية**: بحث سيناريوهات دعم هذه الاتجاهات.

٣- **الخطوة الثالثة**: اقتراح استراتيجية للتنفيذ تضع في الحسبان المخاطر التي يمكن أن تترتب عنها، وسبل تجنب تداعياتها على «الصورة الإيجابية» التي تروجها الولايات المتحدة الأمريكية عن موقفها اتجاه الإسلام.

أولًا، التصنيف ومحدداته: تمضي الورقة رأسًا إلى مباشرة عملية تقسيم الاتجاهات داخل الإسلام المعاصر، دون أن تكلف نفسها عناء تحديد المعايير التي بنت عليها هذا التصنيف، وهل تم ذلك بناء على موقف هذه الاتجاهات من الثقافة الغربية؟ أو من الولايات المتحدة الأمريكية؟ أم تم بناء على نموذج الفهم الذي تقدمه للإسلام؟ أم تم بناء على الموقف من العنف؟. فتقسم الورقة هذه الاتجاهات إلى أربعة اتجاهات رئيسة:

أ- **الأصوليون**: وتقدمهم على أساس أنهم «نسخة عدوانية توسعية لإسلام لا يتورع عن العنف، إذ غايتهم اكتساب القوة السياسية، ثم الفرض الصارم للإسلام -طبقًا لتفسيرهم- بالقوة، وذلك على أوسع نطاق عالمي»[١]، وتقسم الورقة -دائما بدون تحديد المعيار- هذا الاتجاه إلى قسمين: «أصوليون نصوصيون» وتعرفهم الورقة بأنهم راسخون عقديًا، ويميلون إلى مد جذورهم

(١) نفس المرجع ص٢٧.

في المؤسسات الدينية[1]، وتمثل لهم في الجانب الشيعي بالراديكاليين الإيرانيين، وبالوهابية السعودية في الجانب السني، وجماعة «كابلان» في تركيا. و«أصوليون متطرفون»، وتعرفهم بأنهم ليسوا حرفيين في فهمهم لنصوص الإسلام، وليست لهم خلفيات علمية مؤسسية، وأنهم يميلون للانتقاء في عملية الفهم. وتمثل لهم بتنظيم القاعدة، وحركة طالبان الأفغانية، وحزب التحرير، ومختلف التنظيمات المتطرفة المنتشرة في العالم الإسلامي[2].

سمة هذا الاتجاه -حسب الورقة- هو التوسع في تنفيذ ممارسات المسلمين في الماضي، والتطبيق الصارم لأحكام الشريعة، بما يتجاوز سيرة الصحابة والتابعين أنفسهم، وممارسة نوع من الانتقاء التعسفي في فهم الإسلام، يؤدي إلى استبعاد جوانب التعايش والتسامح والمساواة التي تنضح بها بعض نصوص الشريعة الإسلامية.

وترى الورقة أن الأصوليين ليسوا جميعًا على مذهب واحد في مسألة دعم الإرهاب، فمنهم من لا يدعمه أو على الأقل لا يساعد الإرهاب الأعمى الذي يستهدف المدنيين، ويتسبب في قتل المسلمين مع الأعداء.

ب- **التقليديون**: وتقسمهم الورقة إلى مجموعتين: تقليديون

---

(١) نفسه ص٢٨.

(٢) نفسه.

محافظون، وتقليديون إصلاحيون. وتميز بينهم بمعيار التعامل مع نصوص الشريعة. فالمحافظون يحرصون على التطبيق الحرفي للشريعة والتراث، ويؤمنون بضرورة أن تضطلع الدولة بمسؤولياتها اتجاه تشجيع هذا التطبيق أو على الأقل تيسيره، لكنهم لا يلجأون إلى العنف أو الإرهاب، كما يقاومون أي تغيير يمكن أن يمس قواعد الإسلام وقيمه، ويضعف السلوك المحافظ. في حين، تعرف الورقة التقليديين الإصلاحيين بكونهم يرون ضرورة أن يقدم الإسلام تنازلات في قضية التطبيق الحرفي لتعاليمه، ليظل خطابه فعالا وجذابا على مد العصور، إذ يميلون دائما إلى مواكبة التحولات وإعادة تفسير النصوص طبقها، ويتميزون بمرونة كبيرة، تسمح لهم بتجاوز ظاهر الشريعة مع الحفاظ على روحها[1]،

ت- الحداثيون: وتعرفهم الورقة، بكونهم يؤمنون بتاريخانية الإسلام، أي أنهم يرون «الإسلام الذي تعبد به أيام النبي قد عكس حقائق أبدية، وملابسات تاريخية كانت تناسب ذلك العصر، ولم تعد صالحة الآن»[2] وأن الأساسي في الدين هو جوهره الذي سيصمد مع مر الزمان، بل ستقويه التغيرات والتحولات المتسارعة. أما الملابسات التاريخية التي ترافقت مع هذا الجوهر في التجربة الإسلامية الأولى، فستشكل عائقًا أمام الدين إن لم يتم تجاوزتها ومعانقة القيم العصرية. ويمثل الحداثيون -دائمًا

(١) نفسه ص٢٩.

(٢) نفسه ص٣٠.

حسب الورقة- لهذا الجوهر بالضمير الفردي، وقيام المجتمعات على المسؤولية الاجتماعية، والمساواة، والحرية، وما يتوافق بسهولة مع المعايير الديمقراطية الحديثة[1].

ث- العلمانيون: وتعرفهم الورقة، بأنهم ذلك الاتجاه الذي يرى أن «الدين أمر شخصي يجب فصله عن السياسة، وأن التحدي الأكبر يكمن في منع تعدي أيهما على الآخر. فالدولة يجب ألا تتدخل في الممارسات الدينية لرعاياها، بشرط أن تتوافق تلك الممارسات مع القانون الوضعي ومنظومة حقوق الإنسان»[2] وتمثل لهذا الاتجاه بالكمالية التركية. وتقسم الورقة العلمانيين بدورهم إلى قسمين: معتدلون يريدون من الدولة ضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية وحصر الدين في المجال الخاص، بوصفه أمرا شخصيا على الشرط المذكور سلفا، ومتطرفون يعادون الدين كلية، وتمثل لهم بالشيوعيين واللائكيين[3].

وهكذا، تقسم الورقة الاتجاهات التي تتجاذب تفسير الإسلام وتوجيه الرؤية الدينية للمجتمع، لكنها لا تبسط المعايير التي على أساسها اعتمدت هذا التصنيف، وهل يتعلق الأمر بمعيار الفهم للإسلام؟ أم بمعيار الموقف من الثقافة الغربية. أم بمعيار موقف الغرب ذاته؟

---

(١) نفسه.

(٢) نفسه.

(٣) نفسه ص٣٢.

تحاول الورقة أن تبرر هذا التصنيف بالاستناد إلى ما أسمته اختلاف هذه الاتجاهات في نموذج القيم ونمط الحياة الذي يتمثله كل اتجاه على حدة[1]، وتنفلت بين الفينة والأخرى، عبارات تؤشر على أن المعيار المعتمد هو الموقف من الثقافة الغربية ومن منظومة القيم الحقوقية الدولية، في حين، تظهر عبارات أخرى، يفهم منها أن معيار التصنيف يعتمد بالأساس الموقف من الغرب، وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية، وترد في بعض العبارات ما يفيد بأن معيار التصنيف هو موقف الفاعل الأجنبي نفسه من هذه الاتجاهات. وأحيانًا يبرز معيار استحلال العنف كأساس للتصنيف، لكن أثره لا يتعدى الاتجاه الأصولي بحكم أن قسما منه، وهم الأصوليون النصوصيون لا يستحلونه، فيما يعتبر مرفوضًا من قبل جميع الاتجاهات، ما عدا قسم واحد ضمن الأصوليين، وهم الأصوليون المتطرفون حسب الورقة.

والواقع، أن ما تضمنته الورقة من قضايا يختلف بشأنها التأويل الإسلامي، لا تمثل في مجموعها نمط الحياة ومنظومة القيم التي يمكن على أساسها تصنيف الاتجاهات، فقد عرضت الورقة لست قضايا إشكالية (الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعدد الزوجات، والحدود الجنائية الإسلامية، والأقليات، وملبس المرأة، وضرب الزوجات) يوليها المجال التداولي الغربي أولوية

(١) نفسه ص٣٦.

كبيرة، بينما لا تحظى بنفس الأولوية في المجال التداولي العربي الإسلامي، لا سيما منها القضايا الجزئية التي تتعلق بزي المرأة، وضرب الزوجات، والحدود، والتي حرصت الورقة على إعطائها حجما أكبر من الحجم الذي تحتله في الواقع، إذ لا تكفي هذه القضايا لفرز خارطة توجهات الأطراف الأساسية التي تمارس فعل التأويل للنص الديني، وتساهم في صياغة الرؤية الدينية للمجتمع. كما لم تلتزم الورقة بعرض مواقف الاتجاهات في القضايا الست المعروضة، بل اكتفت في الغالب بذكر موقفين، وفي بعض الأحيان، موقف واحد كما هو الشأن في قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ لم تدرج في هذه القضية إلا رأي حزب التحرير الذي صنفته ضمن الاتجاه المتطرف. في حين، اكتفت في قضية الحدود الجنائية الإسلامية، وأيضًا في قضية الأقليات، بعرض وجهتي نظر تخص التقليديين والأصوليين دون بقية الاتجاهات، وتبين من خلال الاختيارات التي لجأت إليها الورقة، أن مساحة الاختلاف بين الاتجاهات المستشهد بها محدودة، ولا تبرر مثل هذا الفرز. فالخلاف الذي تم إيراده في قضية الحدود والعقوبات الجنائية، بين الأصوليين والتقليديين -على فرض صحة نسبة هذه الآراء إلى أصحابها- وهو أمر مشكوك فيه- جد هامشي بحكم أن الجميع يعتقد بقطيعة النص، ولا يختلفون إلا في تحقيق مناطه، أي في الشروط التي توجب تطبيق الحد، والشروط التي تمنع نفاذه. وهو خلاف قديم، سابق عن تقسيم الورقة لهذه الاتجاهات.

هذا، ولم تورد الورقة أي نص للمتطرفين يوجبون فيه ضرب المرأة، وينكرون فيه تأويل معنى الضرب بالطريقة التي تأولها التقليديون الإصلاحيون، مع أن هذا التوجيه قديم أيضًا، وسابق عن تقسيم هذه الاتجاهات. والأمر مثله ينطبق على قضية زي المرأة، إذ لم تذكر الورقة أي خلاف بين الأصوليين والتقليديين بخصوصها. فباستثناء قضية تعدد الزوجات وقضية الموقف من الأقليات، التي برز فيهما التفاوت في تأويل النص الشرعي بين الاتجاه المتطرف والاتجاه التقليدي، لا سيما منه الإصلاحي، فلا تكاد ترى تضاريس ونتوءات واضحة تميز بين مكونات هذا الاتجاه مما يعني أن التصنيف لم يعتمد معيار فهم الإسلام ونموذج التأويل الذي يقدم لنصوصه، ولا اعتمد نمط الحياة ومنظومة القيم التي يؤسس لها كل اتجاه في علاقته بالنصوص الشرعية، بحكم أن الأمثلة المذكورة لم تساعد في إحداث فرز حقيقي بين هذه الاتجاهات بالشكل الذي استقر في التصنيف المذكور.

بعد جهد التصنيف الذي رأينا أن معاييره غير منضبطة، تمضي الورقة إلى الجانب الأهم في الخطوة الأولى، إذ ليس المقصود هو التصنيف في حد ذاته، وإنما المقصود منه هو تعيين أي الاتجاهات يمكن أن يخدم بشكل أفضل هدف تطوير تفسير مدني وديمقراطي للإسلام، إذ ترى الورقة أن الاتجاه الذي يتناسب مع هذه المهمة هو الاتجاه الحداثي، باعتبار توافقه مع الرؤية الأمريكية، واتساقه

مع قيم وروح المجتمع الديمقراطي الحديث حسب الورقة[1]، ويتمثل هذا التساوق والتوافق مع الرؤية الغربية لدى الاتجاه الحداثي -حسب الورقة- في كونه يميل إلى تجاوز الاعتقاد الديني الأصلي، أو تعديله أو تجاهل بعض عناصره على نحو انتقائي[2].

٢- الخطوة الثانية: بحث سيناريوهات دعم تفسير مدني ديمقراطي للإسلام: بعد جهد التصنيف، وتعيين الاتجاه المتناسب مع الرؤية الأمريكية والأضمن لتحقيق هدف دعم تفسير مدني ديمقراطي للإسلام، تتجه الورقة إلى بحث قضية دعم هذا الاتجاه وفرص نجاح هذا الخيار، والتحديات التي تعترضه، والإجابات المقدمة عن هذه الإكراهات.

بدءا تقرر الورقة -كما تفعل مختلف الأوراق البحثية الأمريكية المختلفة الأطياف والاصطفافات- الوضع الهش والهامشي للاتجاه الحداثي في المجتمع، وتفسر ذلك بوجود عائقين يبرران ضعف وعزلة هذا التيار: **عائق التمويل**، وعائق ضعف الدعم الشعبي لهذا الاتجاه[3] بالإضافة إلى طبيعتهم «العالمة» التي تبعدهم عن السقوط في النزعة الشعبوية التي يستغلها الأصوليون والتقليديون على السواء لتقوية مواقعهم وقواعدهم الاجتماعية، إذ لا يقارن هذا الاتجاه مع الأصوليين أو التقليديين، لا على مستوى الموارد الضخمة والهائلة

(١) نفسه ص٧٣.

(٢) نفسه.

(٣) نفسه ص٧٧ و٧٨.

التي يتمتعون بها، ولا بحجم الدعم الشعبي والجاذبية الإعلامية التي يحظون بها[1].

ومع إقرار الورقة بهذه العوائق الثلاث التي تبرر عزلة وهامشية هذا الاتجاه، إلا أنها تصر على أنه الأجدر بتحقيق الرؤية الأمريكية، وأن الأمر لا يتطلب أكثر من استراتيجية يتم من خلالها خلخلة الوظائف والأدوار، وأنماط العلاقات السائدة بين هذه الاتجاهات الأربع، وتوجيه حصيلة التفاعلات بما يخدم تقوية الاتجاه الحداثي، واستثمار قدرات الاتجاهات الأخرى لإضعاف الاتجاه الأصولي.

٣-**الخطوة الثالثة**: تتمثل هذه الخطوة في بحث الخيارات الممكنة والشركاء المحتملين لترويج الإسلام الديمقراطي، واستراتيجية للتنفيذ التي تضع في الحسبان المخاطر التي يمكن أن تترتب عنها، وسبل تجنب تداعياتها.

تلخص هذه الورقة الخطوط الكبرى لهذه الاستراتيجية في دعم الحداثيين وتكريس رؤيتهم لإزاحة التقليديين، ودعم العلمانيين بشكل فردي، وحسب طبيعة كل حالة، وزرع بؤرة التوتر بين التقليديين والأصوليين، ودعم التقليديين في الحالات التي يتوافقون فيها مع الاختيارات الأمريكية، بما «يكفي لاستمرارهم في منافسة الأصوليين»، و«ملاحقة الأصوليين بقوة وضرب نقاط الضعف في

(١) نفسه ص٧٩.

مواقفهم الإسلامية والأيديولوجية .... وفضح «فسادهم ووحشيتهم»، وجهلهم الفاضح، والتحيز الأعمى، والأخطاء الفاحشة التي يقعون فيها عند تطبيقهم للإسلام، وعجزهم عن القيادة والحكم»[1].

ومع إقرار الورقة أيضًا بكون الاتجاه العلماني متساوق من حيث الرؤية مع منظومة القيم الغربية، وكونه يمثل من حيث المبدأ الحليف الطبيعي للغرب، إلا أنها تذكر بجملة عوائق تجعل من الخطورة المجازفة بدعمهم إلا في حدود فردية وانتقائية، فمن جهة، تحتفظ أطياف من هذا الاتجاه بعداء مفرط للولايات المتحدة الأمريكية -كما هو الشأن بالنسبة للتيارات اليسارية والشيوعية- ومن جهة ثانية، يقدر صناع القرار السياسي الغربي عدم ملاءمة العلمانية بالطريقة التي يتبناها هذا الاتجاه للمجتمعات العربية الإسلامية[2].

وبناء على هذا التقدير، رأت الورقة أن دعم العلمانيين بشكل واضح ومؤسسي يحتوي جملة مخاطر، قد تنسف الاستراتيجية، وتقوض أركانها، وتضر بمصداقية الولايات المتحدة الأمريكية. تقول الورقة في هذا الصدد: «فإننا نوصي بتنفيذ ما يتم اختياره بتأن، مع التنبه للقيمة الرمزية لبعض القضايا، والمعنى الذي يمكن أن يفسر به اتخاذ صانع القرار الأمريكي لبعض المواقف حيال

(١) نفسه ص٩٢.

(٢) نفسه ص٥٤.

بعض القضايا، والتداعيات الناجمة عن هذه المواقف على الأطراف الفاعلة الأخرى، بما في ذلك مخاطر الإضرار بمن نسعى للتعاون معهم أو تشويه سمعتهم، وتكاليف الفرص الضائعة، والنتائج غير المقصودة للمواقف والتحالفات ذات الإغراء على المدى القصير»[1] .

هذه بشكل عام، مفاصل أطروحة الإسلام المدني، وقد تجنبنا الخوض في التفاصيل التي تتعلق بالوسائل والأدوات المقترحة لتنفيذ هذه الأهداف، لأن بيان الأهداف العامة ضمن نسقها التركيبي يغني عن التفصيل في الأهداف الإجرائية المتصورة عادة، لا سيما في موضوع يتعلق بتقديم تفسير ديمقراطي مدني للإسلام يتحمل الاتجاه الحداثي دون غيره مسؤولية نشره وترويجه، في حين لا ينتظر من الاتجاهات الأخرى، سوى القيام بأدوار ووظائف تساعد على تغيير أنماط العلاقات السائدة بما يجعل الأمر يؤول إلى إضعاف الاتجاه الأصولي المتطرف، ولو اقتضى ذلك توظيف الاتجاه التقليدي.

٣-الإسلام المدني الديمقراطي قراءة في المنهج:

تهيمن المقتربات الوظيفية والنسقية على أغلب الأدبيات البحثية الأنغلوساكسونية، لا سيما منها ما يتعلق بالعلوم السياسية المقارنة، ويستمد هذا الاختيار المنهجي أصوله من انتظام أغلب

(١) نفسه ص١٩.

هذه المقتربات في الفلسفة النفعية البراغماتية التي تطرح سؤال الخيارات الواقعية الممكنة بارتباط مع عملية الفهم. فمقصود مستودعات التفكير الأمريكية -مثل مؤسسة «راند»- على سبيل المثال- لا يتوقف عند حدود الفهم وتطوير المعرفة العلمية بظاهرة من الظواهر الاجتماعية، وإنما مقصوده هو التأثير والتغيير كما هو الشأن في الورقة المعنية بالدراسة هنا، فسؤال ما العمل؟ لتغيير واقع الإسلام في اتجاه تفسير مدني ديمقراطي له، وما يستتبعه ذلك من تغيير خارطة ومواقع الاتجاهات داخل الإسلام المعاصر، يقتضي فهم الحقل الذي تتفاعل فيه هذه الاتجاهات، وحصر الفاعلين الأساسيين، وضبط وظائفهم وأدوارهم، ورصد أنماط العلاقات السائدة بينهم، والشروط التي تجعل هذا الفاعل يتصدر الحقل، وتجعل الآخر معزولا أو هامشيا كما هو الشأن بالنسبة للاتجاه الحداثي.

فهذه الأسئلة النفعية التي يتحصل من ورائها الجواب عن طبيعة الاستراتيجية المقترحة لتغيير الواقع، وترويج صورة أخرى للإسلام، ذات طبيعة مدنية وديمقراطية على النحو الذي تقدره الرؤية الأمريكية. هذه الأسئلة تعتبر من صميم المقاربة الوظيفية المهووسة بدراسة البنى والوظائف والأدوار، وكذا المقاربة النسقية في أبعادها الثلاثة المختلفة (الصلبة والمرنة والمختلطة) المعنية بدراسة الفاعلين وأنماط علاقاتهم وأدوارهم، وحصيلة تفاعلات المدخلات والمخرجات، وأثر ذلك في صياغة واقع الحقل ومستقبله.

لكن هذه الورقة لا تكتفي فقط بالمقاربة الوظيفية والنسقية، وإنما تستعين أيضًا بالنموذج المثالي الفيبري[1]، الذي يرسم المثال المعياري للإسلام المدني الديمقراطي الذي تتطلع إليه الرؤية الأمريكية، بحيث تظل وظيفة المقاربة الوظيفية والنسقية هو تقديم أرضية معرفية للخيارات التي يمكن أن تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير خارطة الاتجاهات أو أنماط العلاقات السائدة بينها بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تغيير واقع هيمنة الإسلام الأصولي أو التقليدي لصالح هيمنة التفسير المدني الديمقراطي لواجهة المشهد، وتصدر الاتجاه الحداثي واجهة ترويج هذا التفسير ودعمه.

تبدو المقاربة الوظيفية في الورقة من خلال بحث دور كل اتجاه على حدة في الحقل الذي تتفاعل فيه الاتجاهات الأربعة. كما تبدو أيضًا في التقسيمات الجزئية التي تعرفها بعض الاتجاهات، كما هو الشأن بالنسبة للاتجاه الأصولي (قسمته الورقة إلى أصوليين متطرفين، وأصوليين نصوصيين) والاتجاه التقليدي (قسمته الورقة إلى تقليديين محافظين، وتقليديين إصلاحيين)، والاتجاه العلماني (قسمته الورقة إلى علمانيين معتدلين وعلمانيين متطرفين).

فالأصوليون، بالوظيفة والدور التي وصفتهم بها الورقة، هم

(١) نسبة إلى ماكس فيبر.

أولئك الذين يرفضون الديمقراطية والثقافة الغربية المعاصرة، ويريدون دولة سلطوية متزمتة، تطبق رؤيتهم المتطرفة للشريعة والأخلاق الإسلامية، وهم على استعداد لاستخدام التقنيات الحديثة من أجل بلوغ هذا الهدف[١].

والتقليديون: هم الذين يريدون مجتمعًا محافظًا، ويتشككون في الحداثة والإبداع والتطور[٢].

والحداثيون: هم الذين يريدون أن يصبح العالم الإسلامي جزءًا لا يتجزأ من الحداثة العالمية، وأن يتم تحديث الإسلام وتقويمه ليواكب العصر[٣].

والعلمانيون: هم الذين يريدون أن يقبل العالم الإسلامي انفصال الدين والدولة، كما هو الحال في الديمقراطيات الصناعية الغربية، مع قصر الدين على المجال الخاص[٤].

أما وظيفة النموذج المعياري الفيبري للإسلام المدني الديمقراطي، فهي تصنيف هذه الاتجاهات، وتعيين أقربها إليه، وأجداها وأكفئها في القدرة على نشره وترويجه. كما تتمثل أيضًا في تحديد الشركاء الذين يمكن التحالف معهم في هذه المهمة، سواء كان التحالف استراتيجيًا أو ظرفيًا تكتيكيًا.

---

(١) المرجع السابق ١٤.

(٢) نفسه.

(٣) نفسه.

(٤) نفسه.

فالأصوليون -نتيجة لتناقضهم المفصلي مع النموذج المعياري- لا يمكن طرح خيار دعمهم إلا لاعتبارات تكتيكية عابرة[١]، مع تسجيل بعض المحاذير من إمكانية أن يؤدي مثل هذا التعاون الظرفي إلى إضعاف المصداقية الأخلاقية للولايات المتحدة الأمريكية[٢].

أما التقليديون، فترى الورقة أنهم يتوفرون على جملة سمات تضفي عليهم جاذبية، وتؤهلهم ليكونوا شركاء محتملين للولايات المتحدة الأمريكية[٣] إذ ينطوي الإسلام التقليدي على عناصر تدعم قيم الديمقراطية والمساواة والمشاركة، بحيث يمكن انتقاؤها واستخدامها لتبرير عمليات الإصلاح، وأنه لهذا الغرض، سيكون «من المغري اختيار التقليديين طليعة لمشروعنا لترويج وتعزيز الإسلام الديمقراطي[٤] لكن مع أخذ كافة الاحتياطات من أن يؤدي ذلك إلى الطعن في المصداقية الأخلاقية للولايات المتحدة الأمريكية[٥] بسبب ما يمكن أن يعتبر ترضية للاتجاه التقليدي أو خوفا منه، أو يؤدي إلى إضعاف أو تقويض الاتجاهات

---

(١) نفسه ص١٥. لاحظ أن استبعاد خيار التعامل معهم بإطلاق ليس مطروحًا، إذ تفتح الورقة نافذة صغيرة للتعامل مع الأصوليين لاعتبارات تكتيكية، وهو ما يبرز الطابع البراغماتي للسياسة الأمريكية المؤطرة جملةً وتفصيلًا بالفلسفة النفعية.

(٢) نفسه ص٥٧ و٥٨.

(٣) نفسه ص٦٠.

(٤) نفسه ص٦١.

(٥) نفسه ص٧١.

الإصلاحية، وبشكل خاص جهود الحداثيين الذين يتماهون بشكل مطلق مع القيم الأمريكية»[١].

أما الحداثيون والعلمانيون، فهم «الأقرب إلى الغرب من حيث القيم والسياسات»[٢]، لكن الأمر ليس على إطلاق، فهناك تفصيل لا بد من التنبيه إليه بخصوص العلمانيين، إذ ترى الورقة، أنهم -رغم قربهم من القيم والثقافة الغربية- «غير مرحب بهم كحلفاء نظرا لانتماءاتهم الأيديولوجية المتحررة»[٣] فالإيديولوجيات اليسارية والقومية التي يتبنونها، تبرر عداءهم للولايات المتحدة الأمريكية ودعمهم للهياكل السياسية الاستبدادية[٤]، هذا دون أن تغفل الورقة معاناتهم في مخاطبة الشريحة الملتزمة دينيًا من جماهير المسلمين، وأثر ذلك على الاستراتيجية المقترحة[٥].

هكذا، تبدو وظيفة النموذج المعياري -بالقياس إلى وظائف الاتجاهات- حاسمة في عملية التقييم، وتعيين أقرب المكونات إلى خدمة هدف ترويج إسلام مدني ديمقراطي، إذ لا يغني بحث الأدوار والوظائف عن قياس ذلك إلى النموذج المعياري. وهو ما ستظهر نتائجه ومخرجاته في الخطوة الثانية المرتبطة بفاعلية

---

(١) نفسه ص٧٣.

(٢) نفسه ص١٥.

(٣) نفسه ص١٥.

(٤) نفسه ص٥٤.

(٥) نفسه ص١٥.

المقترب النسقي، الذي يدرس أنماط التفاعلات القائمة بين الاتجاهات الأربعة، ويبين مساحة الخيارات الممكنة، والمخاطر المحتملة، والأجوبة التي يمكن أن تقدم لتحقيق الأهداف، واستثمار الفرص المتاحة، وتجنب المخاطر المحتملة.

أما الفائدة العملية من اعتماد المقترب النسقي، فتكمن في توظيف أدواته الإجرائية في فهم طبيعة العلاقات التي تربط بين الفاعلين الرئيسيين، وفهم جدل المدخلات والمخرجات، والسعي لتعديل الاتجاهات، ونسج علاقات جديدة، على النحو الذي تتغير فيه المواقع المؤثرة.

فإذا كانت عملية الفهم، انطلاقًا من اعتماد المقترب النسقي، توفر جملة من المعطيات والبيانات التي تجتمع خلاصاتها في تقرير هامشية وعزلة الاتجاه الحداثي والاتجاه العلماني، مع أنهما الأقرب إلى خدمة النموذج المعياري للإسلام المدني الديمقراطي الذي تتطلع إليه الاستراتيجية الأمريكية -كما تتصورها هذه الورقة-، كما تقرر هيمنة الاتجاه الأصولي والاتجاه التقليدي، مع العلم أنهما في ظل الشروط التي تحكم النسق السائد، يخدمان نقيض النموذج المعياري المطلوب، فإن نفس الأدوات الإجرائية التي يوفرها المقترب النسقي، تتيح إمكانيات لتعديل النسق أو تغييره، من خلال الرهان على تغيير الأدوار والوظائف، أو إحداث تحول في نسق العلاقات والتحالفات. وهذا بالتأكيد ما اشتغلت عليه الورقة، وذلك حين اقترحت أن يتم تعديل أدوار الاتجاه التقليدي،

بالاشتغال على انتقاء الجوانب التقدمية في أدبياته، وتسليط الضوء عليها بما يخدم هدف ترويج تفسير مدني ديمقراطي للإسلام، مع فك الارتباطات الظاهرة أو الكامنة بينه وبين الاتجاه الأصولي، بما يجعل العلاقة بينهما علاقة صدام ومواجهة، لا علاقة توافق موضوعي أو ضمني أو علاقة خدمة مواقع.

وهكذا، واستثمارا للأدوات الإجرائية التي يوفرها المنهج النسقي وكذا الوظيفي، اقترحت الورقة العمل في اتجاهين:

- **الاتجاه الأول: تعديل الوظائف وتقوية الأدوار**: وفي هذا الصدد، أوصت على سبيل المثال، بنشر أعمال الاتجاه الحداثي، وتشجيعه على الكتابة للجماهير العريضة وللشباب، ودمج آرائه في مناهج التعليم الإسلامي، ومنحهم منابر عامة، ونشر آرائهم وتفسيراتهم وفتاواهم على نطاق جماهيري واسع ...[1].

- **الاتجاه الثاني: تعديل أنماط العلاقات السائدة**: ويقصد بها تغيير خارطة التحالفات، حيث أوصت في هذا الصدد، بفك الارتباط بين الاتجاه الأصولي والاتجاه التقليدي، وزرع بؤر التوتر والمواجهة بينهما، بما يفضي إلى إضعاف مواقع الاتجاه الأصولي المهيمن، وأيضًا إضعاف المواقع المحافظة للاتجاه التقليدي، حيث اقترحت الورقة نشر انتقادات التقليديين للعنف والتطرف الأصولي على نطاق واسع، وتشجيع الخلافات بينهما، وإحباط أي

(١) نفسه ص١٦.

تحالفات بينهما، وفي الوقت ذاته تشجيع التعاون بين الحداثيين والتقليديين، وزيادة وجود الحداثيين ونشاطاتهم داخل المؤسسات التقليدية[1].

خلاصة القول، أن وجه الإفادة من المقترب النسقي تكمن في السعي نحو تغيير النسق، أو على الأقل إحداث تعديل جوهري فيه، أو خلق توتر بين مكوناته، بالشكل الذي تصير مخرجاته مخالفة تماما للمخرجات التي كان ينتجها النسق السائد، والتي تزكي هيمنة الاتجاه الأصولي والتقليدي، وتقارب المساحات بينهما، وعزلة وهامشية وضعف الاتجاهات التي يراهن عليها لترويج تفسير مدني ديمقراطي للإسلام (الاتجاه الحداثي، والاتجاه العلماني).

٤-الإسلام المدني الديمقراطي: أزمة في النموذج أم أزمة في المنهج؟

قدمنا لهذه الدراسة بمقدمة إشكالية مهمة تتعلق بطبيعة هذه الورقة ووظيفتها، وهل هي مساهمة في فهم الظاهرة الدينية في الوطن العربي؟ أم هي محاولة في تفسير أبعادها؟ أم أنها تتجاوز الفهم والتفسير إلى محاولة تغيير واقع الظاهرة الدينية في أبعادها التفاعلية المختلفة؟

والحقيقة، أن هذه التوطئة لم تكن عبثًا، وإنما كان المقصود منها بيان جانب من أزمة النموذج الحاكم لهذه الدراسة، إذ يشترط

(١) نفسه ص١٧.

الفهم التعامل مع الظاهرة الدينية كما هي، وفهم خلفياتها وأبعادها، قبل التوجه إلى دراسة الفاعلين الأساسيين في تشكيلها، وطبيعة العلاقات السائدة بينهم. لأن الأمر هنا، لا يتعلق بحقل سياسي، تتجاذبه مكونات سياسية، يحمل كل واحد منهم رهانات وأولويات خاصة، وإنما يتعلق بظاهرة دينية، تمتد جذورها في التاريخ والحضارة، والوجدان النفسي والوعي الجمعي، والذاكرة التاريخية والحضارية للأمة.

ولعل منطلق الأزمة في النموذج الحاكم ترجع إلى إغفاله لهذه المعطيات السوسيولوجية والنفسية والثقافية العميقة، ومحاولة دراسة الدين، كما ولو كان مجرد أفكار قابلة للتغيير، بحركات من هنا أو هناك، ودعم هذا الطرف وإضعاف الطرف المقابل.

هذا وجه واحد من أزمة النموذج الحاكم لهذه الدراسة، أما الجانب الثاني، فيكمن في الهاجس الذي يحكم الورقة بأكملها، إذ تدور كل الأفكار المدرجة ضمن الاستراتيجية المقترحة في فلك واحد، هو مكافحة الإرهاب ودعم التحول السياسي الديمقراطي في الوطن العربي.

يكمن البعد الثاني في أزمة النموذج، كونه ينطلق من قناعة ليست موضع اتفاق، حتى في أروقة صناع القرار السياسي، وردهات مستودعات التفكير الأمريكية، إذ تحتاج بدورها إلى إثبات. ذلك أن الورقة انطلقت من كون المعامل الديني والفكري والثقافي هو المسؤول عن إنتاج الإرهاب. ومن ثمة، فاستراتيجية

مواجهته، تتمثل في محاصرة التطرف الأصولي في بنيته الدينية والفكرية، وهو أمر غير مسلم، أو على الأقل، ليس محسوما بهذا الإطلاق، إذ انتهت غير واحدة من الدراسات السوسيولوجية الغربية المختلفة إلى أن التطرف ليس مشكلة دينية، وإنما هو مشكل معقد، له واجهة سياسية تتمثل في انسداد النسق السياسي، وغياب منطق الإدماج السياسي للنخب، أو غياب العدل في مواجهة بعض المظلوميات الداخلية والخارجية، وواجهة تنموية تتمثل في انهيار المؤشرات التنموية أو وجود فوارق صارخة على مستوى الاستفادة من عائدات النمو والثروة، أو ضعف وانهيار الخدمات الاجتماعية، كما له أيضًا واجهة دينية، تتمثل في تنامي نزعات الغلو والتطرف وهيمنة التفسيرات العدمية والراديكالية للدين.

المشكلة، أن النموذج الحاكم لهذه الدراسة استخلص الواجهة الدينية وحدها، وركز عليها، ولم يعر الانتباه إلى المعاملات الأخرى، التي تعتبر في بعض الحالات مفسرة إلى أبعد الحدود.

ولعل هذا بالضبط ما جعل الورقة تتجه من أول وهلة، وبشكل مباشر، إلى تحديد الاتجاه المسؤول عن ترويج العنف والتطرف، حيث حددته بالاسم والصفة، وانطلقت بعد ذلك إلى بحث استراتيجية مواجهته ومحاصرته، وسبل الإعلاء من شأن الاتجاه الحداثي بحكم أنه يمثل من وجهة نظر الرؤية الأمريكية الحليف الطبيعي لترقية الديمقراطية في الوطن العربي على الطريقة الأمريكية.

بل هذا بالتحديد ما جعلها تنحو منحى التضخيم، وتتصور أن العالم العربي والإسلامي يضج بتنظيمات مثل تنظيم القاعدة وطالبان وحزب التحرير، وتتخيل هيمنة هذا التيار على المشهد الديني، مع أن هذه التنظيمات -في واقع أمرها- هي أكثر هامشية وعزلة من الاتجاهات الحداثية نفسها، إذ لا تحظى في العالم العربي بأدنى وجود، اللهم بعض الامتدادات الهامشية المعزولة التي تظهر في شكل خلايا سرية منبوذة اجتماعيًا وسياسيًا وأمنيًا. فلا يفهم بالتحديد المستندات التي اعتمدت عليها الدراسة لتقرر هيمنة التيار الأصولي على المجال العام في العالم العربي، وعلى مؤسسات التعليم والرعاية الاجتماعية، وامتلاكه لموارد مالية هائلة وبنى تحتية ... إلخ .. وإذا كان المقصود بالأصوليين ما اصطلحت عليه الورقة بالنصوصيين الوهابيين أو السلفيين، فإن وضعهم خارج المملكة العربية السعودية، أو للدقة، وضعه خارج دول الخليج، لا يصل إلى هذه الصورة الكاريكاتورية التي رسمتها الورقة لهذه الاتجاهات، هذا فضلًا عن الطابع الانقسامي الذي يميز هذا المكون في معظم البلدان العربية، والتي تجعل القسط الأكبر من طاقته تستنفذ في الصراع الداخلي وانقسام التلاميذ على الشيوخ.

نعم، هناك مكون سلفي له حجمه داخل الفضاء الديني في العالم العربي، ويتميز في الغالب بطابع تعددي انقسامي. لكن جغرافية هذا المكون، وامتداداته، لا تسمح بالحديث عن هيمنة

مطلقة له على الحقل الديني، ولا حتى بالحضور المؤثر، سواء باعتباره فاعلًا دينيًا أو سياسيًا تُحسب له مخرجاته ومواقفه ومبادراته، أو باعتبار أثر الثقافة الدينية التي يروجها في المجتمع.

فتقرير «هيمنة» هذا الاتجاه على الحياة الدينية للمجتمع العربي ليس حقيقة علمية محسومة، ولا توجد المؤشرات الكافية التي يمكن الاستناد إليها لتقرير هذه «الحقيقة».

فالفارق كبير بين أن يكون درجة الهوس والتخوف من هذا المكون كبيرة لدى صناع القرار السياسي الغربي، ولا سيما الأمريكي، وبين أن يتم تقرير هيمنة هذا الاتجاه على الحياة الدينية، إذ كل ما يمكن أن يقرره المراقب للشأن الديني في العالم العربي، هو إبداء التخوف من احتمال أن يصير التفسير المتطرف للدين هو السائد، بفعل وجود عوامل خارج الدين -الاحتقان الاجتماعي، وارتفاع منسوب الإحباط واليأس، والانسداد السياسي ...- من تغذية النزوع نحو التطرف، وهو أمر لم يحصل حتى زمن الربيع العربي، إذ بدل تنامي نزعات التطرف، جنحت التيارات السلفية نفسها إلى مسار الاندماج السياسي، مع ما يتطلبه تكيفها مع البيئة السياسية وقواعد اللعب من تحديات وإكراهات.

أما البعد الثالث في أزمة النموذج، فيتمثل في تغييب المجتمع بالكامل، وتصوير المشهد الديني، كما ولو كان منحصرا في تفاعلات توجهات بعينها تؤطر كل الشرائح المجتمعية، بحيث

يستقطب كل طرف منها قسما معينا، ويخضع الامتداد والانحسار في النفوذ والهيمنة لدينامية مستمرة، تحكمها عوامل التمويل والموارد والدعم الجماهيري، وغيرها من الاعتبارات التي أوردتها الدراسة.

ويرجع هذا العطب في الفهم إلى عملية القياس التي غالبا ما تتم بين الحقل السياسي والحقل الديني، إذ يلخص الحقل السياسي في الفاعلين السياسيين وحصيلة تفاعلاتهم، ويقاس عليه الحقل الديني، وتختصر الظاهرة الدينية في جدل مدخلات ومخرجات الفاعلين الأساسيين في تشكيل الظاهرة الدينية، مع إغفال مفارقة كبيرة تكمن في المطابقة بين الفئة الصامتة في السياسة (التي تعزف عن المشاركة ولا تؤثر في نتائج الدينامية السياسية) وبين المجتمع المتدين المتفاعل مع الثقافة الدينية.

ووجه المفارقة أن المجتمع في الظاهرة الدينية يكون حاضرًا، ويمتلك قدرًا واسعًا من الخيارات في التفاعل مع الثقافة الدينية، ولا شيء يجبره على أن يضيق من هذه الخيارات، ويعتمد على تفسير هذا التيار أو ذاك، بحكم أن تفسير النص الديني يجد أصوله وامتداداته العميقة في التراث والتاريخ الإسلامي السابق عن نشأة المكونات التي انتهى إليها تصنيف مؤسسة راند، مما يعني استحالة حصر إنتاج المعرفة الدينية في فاعلين بعينهم، كما يعني من جهة ثانية، عدم وجود حياد مجتمعي في التفاعل مع الثقافة الدينية.

أما البعد الرابع في أزمة النموذج، وهو سؤال الإمكانية، فإذا

كان الأساس البراغماتي النفعي هو ما يحكم التفكير الأمريكي، فهل الأفكار التي قدمتها مؤسسة «راند» بهذا الخصوص تعتبر عملية قابلة للتطبيق في العالم العربي الإسلامي؟ وهل تم بناء هذه المقترحات على معرفة علمية بالمعارف والتمثلات الدينية للمجتمع العربي؟ أم أن هاجس فرض رؤية ما، دفع إلى استبعاد معيار البراغماتية والواقعية في مثل هذه الأفكار؟

تقدم استطلاعات الرأي الأمريكية معطيات مهمة عن تمثلات المجتمع العربي للدين، وتبين أن متغيرات الدخل والمؤشرات التنموية لا تؤثر بشكل كبير في مواقفهم اتجاه أحكام الإسلام القطعية، لا سيما تلك التي تراهن بعد الدوائر الغربية على حدوث تحول فكري وقيمي بشأنها، فتكشف خلاصات مركز بيو للأبحاث لسنة **٢٠١٢** و[١] **٢٠١٣** أن مواقف المجتمع العربي إزاء أحكام الإرث، والشذوذ الجنسي، والعلاقات الجنسية خارج الزواج، وتناول الكحول، لم تتغير، وبقيت في مستويات عالية من الرفض وعدم قبول تبريرها بأي شكل من الأشكال. فهذه الخلاصات التي توفرها بيو -التي تعتبر من أضخم المؤسسات الأمريكية المعنية بدراسة الحالة الدينية العربية- تبين استحالة استنبات «مفهوم المساواة» و«مفهوم التسامح» بالتكييف الأمريكي، وهي نفس الخلاصات تقريبا التي يقررها المسح العالمي للقيم الذي أجري

(١) المقصود استطلاع العالم الإسلامي: الدين المجتمع والسياسة سنة **٢٠١٢** والعالم الإسلامي بين الوحدة والتنوع **٢٠١٣**.

على إحدى عشر دولة عربية ما بين ٢٠١٠ و٢٠١٤.

فإذا كانت المعرفة السوسيولوجية الغربية تقدم معطيات متواترة عن حجم ممانعة المجتمع العربي للتفسير المدني الديمقراطي للإسلام الذي يتم الترويج له، فالسؤال الذي يطرح هو: ما الأساس العلمي الذي بنت عليه هذه الورقة إمكانية وواقعية المقترحات التي قدمتها؟

وتكتمل أزمة النموذج ببعد آخر يتمثل في إغفال معادلة السلطة السياسية القائمة، ونوع العلاقة التي تربطها بالدين، والوظائف التي تقدمها هذه الاتجاهات في معادلة الاستقرار، وتجديد النموذج السلطوي، إذ لا توجد في العالم العربي معادلة واضحة في علاقة السلطة السياسية بهذه الاتجاهات، كما تختلف رهانات السلطة وتحالفاتها السياسية مع هذه المكونات، على النحو الذي لا يمكن تصور وجود تطابق بين وجهة النظر الأمريكية ووجهة نظر النظم السياسية القائمة. ففي المغرب مثلا، وفي سياقات خاصة وقع التحالف الضمني بين السلطة القائمة وبين التيارات السلفية[١] من أجل مواجهة الاتجاه العلماني -المتمثل في اليسار الماركسي-، وفي مصر، جرى نوع من التحالف بين السلطة القائمة ممثلة في المؤسسة العسكرية وبين التيار السلفي (الاتجاه الأصولي النصوصي)، من أجل مواجهة الإسلاميين المصنفين حسب الورقة

(١) يراجع كتاب الحكومة الملتحية لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السابق الدكتور عبد الكبير المدغري العلوي.

ضمن الاتجاه التقليدي الإصلاحي، وفي دول الخليج، تبدو العلاقة مؤسسية بين السلطة القائمة وبين هذا الاتجاه، فيما تبدو المجافاة كبيرة بين السلطة السياسية وبين الاتجاه العلماني في أكثر من دولة عربية، وأيضًا بين السلطة السياسية وبين الاتجاه الحداثي في عدد من دول الخليج.

ملخص هذه الملاحظة، أن الخطاطة النظرية الأمريكية المقترحة، لا تراعي طبيعة المعادلات القائمة بين الدولة والدين في السياقات العربية، بل ولا تراعي اختلاف رهانات النظم السياسية وتحالفاتها ودور ذلك في تفسير طبيعة التوازنات السياسية الموجودة.

معنى ذلك، أن أكبر ممانعة ضد هذه الخطاطة النظرية يمكن أن تأتي من الأنظمة السياسية نفسها، إذ سترى فيها تغييرا في أنماط تحالفاتها وإضعافًا لرهاناتها بحكم أن تحالفات السلطة السياسية تقوم أساسًا على ضمان قيام بعض الاتجاهات بوظائف تؤسس بها شرعيتها، وتضمن جانبا هاما من التوازن السياسي والديني وأحيانًا أخرى الطائفي كما كان الحال سابقًا في العراق.

خلاصة الأمر، أنه نتيجة لكل ما سبق ذكره، فإن الحافزية لدعم التيار الحداثي أو لإضعاف الاتجاه الأصولي النصوصي، أو لتقوية الجوانب الحداثية لدى الاتجاه التقليدي، ستكون متوفرة لدى السلطة السياسية القائمة، وذلك في الحدود التي لا تؤثر على رهاناتها وخارطة توازناتها، مما يعني أن تجاوب النظم السياسية

مع الرؤية الأمريكية سيكون محكومًا بمنطق الانتقاء والمناورة لكسب المساعدات الأمريكية من جهة، والحفاظ على التوازنات السياسية والدينية القائمة من جهة ثانية، وأن الحالة الوحيدة المضمونة في هذا التجاوب تتمثل في مواجهة الاتجاه الأصولي المتطرف، الذي لا تحتاج أمريكا لتوصي بمكافحته، بحكم أنه يمثل تهديدًا حقيقيًا لشرعية النظم السياسية.

تبعًا لهذه الاختلالات التي تمس النموذج الحاكم لهذه الدراسة، تبرز ملامح العطب في المنهج، والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

أ- **عطب الوظائف والأدوار**: فقد وضعت الورقة رهانها على تغيير خارطة التحالفات، لتغيير وظيفة النسق في إنتاج نوع معين من تفسير الدين، حددته بمواصفاته وسماته، مع أن هذه الوظيفة تتعدى إمكان الاتجاهات الأربع، وترتبط بفضاء أوسع لم يشمله النسق، مما يعني في المحصلة، عدم القدرة على التحكم في مخرجات فاعلين آخرين غير مشمولين ضمن نسق التفاعلات الرباعي المذكور. ويتطلب إصلاح هذا العطب في المنهج، أحد أمرين: إما توسيع دائرة الفهم لإدماج فاعلين آخرين تم استبعادهم، وهو أمر متعذر بحكم رسوخ الفكرة الدينية لدى المجتمع وامتدادها في التاريخ من جهة، وبحكم اختلاف رهانات السلطة السياسية عن رهانات هذه الخطاطة الأمريكية، واستحالة الجمع بينهما لاعتبارات تخص الشرعية السياسية والتوازنات القائمة، وإما

تغيير وظائف وأدوار النسق، وهذا أمر ممكن، إذا تم الاقتصار على سبيل المثال، على محاصرة الاتجاه الأصولي المتطرف الذي يستبيح العنف والإرهاب، أو العمل على إدماجه. ففي هذه الحالة، يمكن التحكم في مكونات النسق، وحفزها في اتجاه واحد دون أن يؤدي ذلك إلى إحداث خلخلة للتوازنات السياسية ولا الاختلاف في الرهانات بين الرؤية الأمريكية والنظم السياسية القائمة.

ب- **عطب الفاعلين**: ويتطلب النسق في حدوده الدنيا إدماج مكون السلطة السياسية، ومراعاة مكونات البيئة الدينية وقواعدها، إذ التفاعل لا يتم في ظل حياد الدولة، كما أنه لا يتم خارج شروط وقواعد حاكمة، فالدين كما هو مترسخ في الوعي والوجدان والذاكرة التاريخية للأمة، قد أوجد جملة من القواعد التي تمثل الحد الأدنى التي يتعايش في ظلها الجميع، ولا يمكن بحال أن يتم رسم نسق التفاعلات، وضمن مخرجاتها المأمولة تغيير بعض من هذه القواعد. فقطعيات الدين، والمعلوم منه بالضرورة، تعتبر من هذا المجال الذي يشكل قواعد البيئة الدينية التي لا تختلف حولها مكونات الصف الديني، أصوليين وتقليديين، ولا يجرؤ على المس بها الحداثيون، والعلمانيون إلا في سياقات جد ملتبسة، أو في فضاءات مدنية.

وهكذا، يبدو العطب في المنهج في تغييب السلطة السياسية، وعدم ضبط مجال اصطفافاتها الممكنة من جهة، وتغييب قواعد البيئة التي تقع ضمن دائرتها هذه التفاعلات من جهة ثانية،

إذ يتحصل من عملية التغييب هذه، أن تصير الخطاطة النظرية المقترحة فاقدة لمقومات الواقعية والتحقق على أرض الواقع، وهو ما يفسر السبب الذي جعل هذه الخطاطة لا تؤدي أي نتيجة على الأرض منذ سبع سنوات، ولا تحظى بأي أثر نوعي على مستوى السياسات الخارجية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة على طول التحولات المتسارعة التي عرفتها.

الفصل الثاني

قراءة نقدية في ورقة
«بناء شبكات معتدلة في العالم الإسلامي»

مدخل

تتميز مؤسسة «راند» عن غيرها من مستودعات التفكير الأمريكية بكونها تعكس التحديات التي تطرح على الأمن القومي الأمريكي، وتقدم جانبا من انشغالات صناع القرار الأمريكي وأيضًا قطاعًا مهمًّا من الرأي العام الأمريكي بهذه التحديات، ونوع الإجابات التي تقدم بصددها.

وتندرج ورقة «بناء شبكات معتدلة في العالم الإسلامي» ضمن مسار من الأوراق التي أصدرتها مؤسسة «راند»، والتي بدأت مع التقرير الذي كتبه أنجيل راباسا وآخرون عن «العالم الإسلامي بعد الحادي عشر من شتنبر»[١] ثم ورقة «الإسلام المدني الديمقراطي»[٢] التي كتبتها شيريل بينارد، وتولت مؤسسة سميث ريتشاردسون تمويلها البحث. وقد بسطت فيها الكاتبة ملامح استراتيجية مقترحة لترويج تفسير مدني ديمقراطي للإسلام، وشكلت

(١) Angel Rabasa, cheryl Benard ... The Muslim World after 9/11. Rand/ Project Air Force 2004; James dobbins, Jack Riley, Long Shadow of 9/11. America's Response to terrorism. Rand Cooperation 2011.

(٢) الإسلام المدني الديمقراطي شيريل بينارد ترجمة إبراهيم عوض، سلسلة تقارير «راند» تنوير للنشر والإعلام بشراكة مع مركز نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى ٢٠١٣.

بذلك القاعدة الأساسية لفكرة بناء شبكات معتدلة في العالم الإسلامي تراهن بالدرجة الأولى على الاتجاه الحداثي.

بيد أن ميزة هذه الورقة التي تروم هذه الدراسة حولها، هي كونها جاءت من جهة، مستوعبة لأهم الأفكار التي طرحت في المشاريع السابقة، ومؤكدة لأطروحاتها، لا سيما ما يتعلق بالرهان على الاتجاه الحداثي وعلى تقوية وتنشئة حلفاء للولايات المتحدة الأمريكية، يضطلعون بدور بناء شبكة معتدلة في العالم الإسلامي. كما جاءت من جهة ثانية، مشفوعة بدليل تحققها على أرض الواقع، وذلك من خلال الطرح المقارن الذي ساقته، عندما قاست إمكانية بناء شبكات معتدلة في العالم الإسلامي، بتجربة شبكات الاعتدال التي تم بناؤها زمن الحرب الباردة لمواجهة العدو الشيوعي، إذ حاولت الورقة أن تقدم عناصر التشابه والاختلاف بين السياقين، لتبرر إمكانية خوض هذه التجربة من جديد، وتحدد بدقة شروط نجاحها.

١- أطروحة الورقة:

تنطلق أطروحة الورقة من نفس الهاجس الذي أطر أغلب الأوراق التي صدرت عن مراكز البحث ومستودعات التفكير الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من شتنبر، وبالتحديد بعد إطلاق أجندة الحرية ومبادرة الدمقرطة في العالم العربي سنة ٢٠٠٢، إذ تم التواطؤ من قبل أغلب هذه المراكز على أن الأنظمة

الاستبدادية الحاكمة في الوطن العربي لم تعد قادرة على تحقيق الاستقرار، وأن الاستمرار في دعمها والرهان عليها، يضر على المدى المتوسط والبعيد بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية، هذا فضلًا عن كونه يتسبب في تنامي التطرف والإرهاب، وأنه لهذا السبب صار يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تشتغل على واجهتين اثنتين:

- **الأولى**، هي واجهة دعم التحول السياسي وتشجيع الإصلاحات الديمقراطية في الوطن العربي.

- **الثانية**، وهي واجهة محاربة الإرهاب والتطرف، والتفكير في خلق شبكات معتدلة في العالم الإسلامي تضعف الاتجاه الأصولي المتطرف، وتضمن نشوء ديمقراطية عربية لا تتعارض مع المصالح الأمريكية في المنطقة.

وإذا كانت بعض المراكز البحثية ومستودعات التفكير الأمريكية اختارت الاشتغال على قضية دعم التجول السياسي، وأفردت التيارات السياسية بالبحث والدراسة، وناقشت بتفصيل قضية التعاطي مع الإسلاميين، وقدمت تقييمها لفكرة إدماجهم سياسيًّا وهل يشكل ذلك مدخلًا نحو اعتدالهم واعتدال الحركات المتطرفة؟ أم أن ذلك سيؤدي إلى جعل الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تحديين اثنين، الأول وهو مواجهة مخاطر نتائج الديمقراطية حين تؤدي إلى ما يناقض مصالحها الاستراتيجية، والثاني، وهو عدم إضعاف مصداقيتها أمام هذه التيارات العصية على التحول في

القضايا ذات العلاقة بالديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان. إذا كانت بعض المراكز، تخصصت في هذا الجانب المرتبط بالحقل السياسي، فقد فضلت مؤسسة «راند» أن تشتغل على ما هو أعم، مما يرتبط بصراع الأفكار والبنية الثقافية والفكرية والدينية المهيمنة داخل العالم الإسلامي، محاولة في ذلك دراسة خارطة الاتجاهات المؤثرة في صناعة هذه البنية، وكشف أنماط تفاعلاتها، ومواردها ومصادر قوتها وشرعيتها، والأدوات والوسائل التي تستعملها لاحتكار حيز التأثير الذي تضطلع به، أو لتوسيعه وتقوية امتداداته، وبحث إمكانية إحداث تغيير في خارطة التوجهات من خلال الرهان على أدوار أقوى لبعض الفاعلين وإضعاف مخرجات فاعلين آخرين، والاشتغال على تغيير اتجاهات التحالفات والاصطفافات.

تنطلق أطروحة ورقة «**بناء شبكات معتدلة في العالم الإسلامي**» من نفس المنطلق الذي انطلقت منه الأوراق السابقة التي أصدرتها مؤسسة «راند»، أي من تشخيص الواقع الذي يهيمن عليه الاتجاه الأصولي المتطرف، ويستفرد بمساحة واسعة من التأثير، ويحتكر ترويج صورة متطرفة عن الإسلام، فتحاول الورقة أن تقدم أفكارا ومقترحات لتقوية الاتجاه الحداثي ودعم مواقعه ومصادر تمويله، وتعديل أنماط التفاعلات بما يجعل الاتجاه التقليدي يدعم الاتجاه الحداثي، ويدخل في مواجهة مفتوحة مع الاتجاه الأصولي.

بيد أن الذي يميز هذه الورقة عن غيرها، أنها أدخلت

مقترحاتها إلى مختبر التاريخ، لاستصدار جواب مسبق عن جدواها ونجاعتها، وذلك حين استعانت بالطرح المقارن، واستعادت تجربة الجواب الأمريكي عن ملابسات وتحديات الحرب الباردة.

تبرر الورقة هذا الاختيار المقارن باعتبارين اثنين:

- **الأول**: وحدة الهدف، ففي كلا التجربتين كان التحدي الأساسي المطروح على السياسة الخارجية الأمريكية هو تشكيل شبكات معتدلة، تضطلع بمهمة مواجهة الخطر الشيوعي (زمن الحرب الباردة) والخطر الإرهابي (زمن ما بعد أحداث الحادي عشر من شتنبر).

- **الثاني**: هو السياق المشابه، وعناصر الالتقاء الموضوعية بين التجربتين.

وبناء على هذين الاعتبارين، حاولت هذه الورقة تتبع الكيفية التي تم بها إنشاء الشبكات المعتدلة أثناء الحرب الباردة، وكيف قرأت الولايات المتحدة الأمريكية الواقع بتعدد الفاعلين فيه؟ وكيف حددت حلفاءها وشركاءها؟ وكيف دعمتهم وقوت مواقعهم؟ وما الوجوه التي تتشابه فيها هذه التجربة بالتحديات الحالية المتمثلة في مواجهة الخطر الإرهابي؟ وما عناصر التشابه والاختلاف بين السياقين؟ وهل بالإمكان الاستفادة من دروس الحرب البادرة لبناء شبكات معتدلة في العالم الإسلامي؟ وما الاستراتيجيات والبرامج الأمريكية الحالية الخاصة بالانخراط مع العالم الإسلامي؟ وما خارطة طريق بناء هذه الشبكات المعتدلة؟ وما المعايير الواضحة

التي ينبغي على أساسها أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية على إبرام الشراكات مع المعتدلين؟

تقدم الورقة الدروس المستفادة من الحرب الباردة، وترى أن نقطة القوة التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية للنجاح في بناء الشبكات المعتدلة التي اضطلعت بمهمة إضعاف النفوذ الشيوعي ومواجهته، هي الرهان على المجتمع المدني وبناء مؤسسات ديمقراطية موازية لمنافسة السيطرة الشيوعية على المجتمع المدني، وذلك من خلال التنسيق بين القطاع العام والخاص لتحقيق منسوب أكبر من هذا الهدف، ودعم الحركة الثقافية المعادية للمد الشيوعي، بما في ذلك خلق بؤر التوتر داخل البنية اليسارية ودعم اليسار غير الشيوعي.

وترى الورقة أن هناك ثلاث تحديات مشتركة واجهتها أو تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في السياقين معا، أي سياق الحرب البادرة، وسياق الحرب ضد التطرف والإرهاب، يتعلق الأول بطبيعة الحرب على الخطر الشيوعي أو الإرهابي، وهل ستكون هجومية أو دفاعية؟ ويرتبط الثاني بالمحافظة على مصداقية الجماعات التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعمها. أما التحدي الثالث، فيتمثل في معرفة حجم وسعة الائتلاف الذي يمكن الرهان عليه لمناهضة الخطر (الشيوعي) أو (الإرهابي).

وبعد رصد الدروس المستفادة من الحرب البادرة، حاولت الورقة أن تسلط الضوء على نقاط التشابه والاختلاف في السياقين

المقارنين، مركزة في ذلك على ثلاث نقاط تشابه نلخصها كما يلي:

١- أن الولايات المتحدة الأمريكية في السياقين معًا، تواجه بيئة جغرافية سياسية جديدة ومضطربة، وذات تهديدات أمنية جديدة. فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية، في بداية الحرب الباردة، تواجه حركة شيوعية عالمية، يقودها اتحاد سوفيتي مسلح نوويًا، فإنها اليوم تواجه حركة جهادية عالمية، توجه ضرباتها ضد الغرب في عمليات إرهابية ضحاياها بالجملة.

٢- أن الولايات المتحدة الأمريكية، كما في الأمس واليوم، تقوم بإنشاء بيروقراطيات حكومية أمريكية كبيرة لمواجهة هذه التهديدات.

٣- في السياقين معًا، تبرز الطبيعة العقائدية للمواجهة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والسياسية والنفسية، سواء للعدو الشيوعي أو العدو الإرهابي الذي يستند إلى عقائد متطرفة.

أما بالنسبة لعناصر الاختلاف في السياقين المقارنين، فقد توقفت الورقة على العناصر الآتية:

أ- تبرز أول نقطة اختلاف في طبيعة العدو في السياقين، ففي الحرب الباردة، كانت طبيعة العدو مؤسسية، تتمثل في دولة أمة، لها مصالح تقوم بحمايتها، وحدود جغرافية محددة وبنية حكومية واضحة. في حين، فإن العدو الإرهابي اليوم لا يأخذ هذه الطبيعة، إذ تواجه الولايات المتحدة الأمريكية ممثلين لا ينتمون إلى دولة،

ولا يسيطرون على أرض، وإن كان بعضهم قد استطاع أن يؤسس ملاذات خارج سيطرة الدولة، ويرفضون قواعد النظام الدولي، ولا يمكن التعامل معهم بوسائل ردع اعتيادية.

ب- ويرتبط الاختلاف الثاني بطبيعة المجتمع المدني في السياقين، ففي زمن الحرب الباردة، كانت مؤسسات المجتمع المدني قوية في أوربا الغربية، وكان للولايات المتحدة الأمريكية الأساس اللازم لبناء شبكات ديمقراطية. في حين، تتميز طبيعة المجتمع المدني في العالم الإسلامي بالضعف والهشاشة، ولا تزال خاضعة لعملية التطوير مما يجعل عملية بناء الشبكات المعتدلة أمرًا صعبًا.

ت- ويرتبط الاختلاف أو الفرق الثالث بطبيعة الروابط الفكرية والتاريخية القوية التي تجمع الولايات المتحدة الأمريكية بدول أوربا الغربية، والتي انعكست في التطور المؤسساتي والقانوني والثقافي، وبين الروابط المحدودة والضعيفة مع النخب (حلفاؤها المفترضين) في العالم الإسلامي.

ث- ويتمثل الفرق الرابع في الفضاء والبيئة الإعلامية، والتي تميزت في فترة الحرب البادرة بالمحدودية، في حين تعرف اليوم طابعا معقدا، إذ لم يعد الإعلام مقتصرا على الوسائل التقليدية التي تحتكرها الدولة، وإنما صار مفتوحا ومنفتحا إلى الدرجة التي يتعذر فيها مواجهته (مئات المواقع الإلكترونية والقنوات الفضائية). ففي زمن الحرب الباردة، كان التحدي في أوربا الشرقية، هو بث

معلومات حقيقية يتم حظرها من قبل حكومات شمولية. في حين، صار التحدي اليوم هو مواجهة سيل من وسائل الإعلام التي تشجع وتعضد رُؤًى متعصبة ومتطرفة.

ج- أما الفرق الخامس، فيتعلق بتعقد الاختيارات السياسية التي تواجهها الولايات المتحدة اليوم. ففي أثناء الحرب الباردة كانت الاختيارات السياسية أمام الولايات المتحدة محددة واضحة (الدفاع عن أصدقائها، ومعارضة الاتحاد السوفييتي وحلفاءه). أما في العالم الإسلامي اليوم، فإن الاختيارات صارت أشد تعقيدا، لأن النقد يتوجه أولًا للولايات المتحدة بحكم أنها تقدم الدعم للنظم المستبدة، ويتوجه ثانيًا إلى الارتباك الذي تتسم به سياساتها الخارجية، إذ يمكن أن يؤدي تشجيعها للديمقراطية إلى تهديد كيان الحكومات التي تشكل جزءا من بنية الأمن الحالية التي تدعمها الولايات المتحدة في المنطقة.

لكن هذه الفروق لم تمنع الورقة من التأكيد على أنها تبقى غير مؤثرة، وأن هناك صيغًا لمعالجتها، والاستفادة من دروس الحرب البادرة لتوفير شروط إعادة تجربة بناء الشبكات المعتدلة، إذ اعتبرت الورقة أن أهم دروس الحرب البادرة تكمن في:

٤- الاستراتيجية التي تم اعتمادها، والتي تضمنت -حسب الورقة- كل جوانب القوة القومية، ما عدا الحرب، بما في ذلك المكونات السياسية والاقتصادية والمعلوماتية والدبلوماسية.

ح- التسلل إلى الحركات والمنظمات التي كانت موجودة

بالفعل في أوروبا الغربية. وكانت مساعدة الحكومة مكملًا هامًا في تغذية هذه الحركة.

خ- الإجماع السياسي العريض داخل الولايات المتحدة وبعض الدول الحليفة، وبخاصة بريطانيا العظمى، على الحاجة إلى مكافحة الشيوعية في النواحي السياسية والأيديولوجية بالإضافة إلى الناحية العسكرية.

د- إحداث نوع من التوازن بين دعم هذه الجماعات وبين الحفاظ لها على قدر من الاستقلالية بالشكل الذي تتلاقى فيه أهدافها على المدى البعيد مع الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة.

تنطلق أطروحة الورقة إذن، من قراءة هذا التاريخ، واستلهام دروسه، وتبرير جدوى إعادة نفس التجربة في فضاء آخر مغاير (هو العالم الإسلامي) بالرهان على فاعلين آخرين مغايرين (الاتجاه الحداثي العربي الإسلامي) في بيئة ثقافية وحضارية مغايرة (البيئة العربية الإسلامية) ضد عدو مغاير (الاتجاه الأصولي المتطرف) بأدوات مشابهة تقريبا (بناء شبكات معتدلة وتقوية آليات الدعم والمساعدة).

ولا تنسى الورقة أن تقدم تقييمًا لجهود الولايات المتحدة الأمريكية في بناء شبكات الاعتدال في العالم، واستعراض كافة البرامج والمبادرات الآليات ومنظومات الدعم التي تبنتها من أجل إحداث التغييرات المطلوبة، سواء في زمن الحرب الباردة أو بعد أحداث الحادي عشر من شتنبر. وتتوقف الورقة بشكل مفصل عند

مفهوم الاعتدال، وتنتقد بشدة المقاربات التي قصرته على نبذ العنف، وترى أن للاعتدال مضمون ثقافي ليبرالي، يتجسد في تبني منظومة حقوق الإنسان الدولية، وفي مقدمتها الحريات الدينية، وحقوق المرأة وحقوق الأقليات، ورفض المرجعية القانونية والدستورية للشريعة، واعتبار ذلك مسوغًا للشمولية والدولة الدينية، وأنه لهذا الاعتبار، لا يدخل ضمن مشموله إلا الاتجاهات الحداثية العلمانية التي تتقاسم الولايات المتحدة الأمريكية نفس الثقافة الليبرالية. أما الاتجاهات التقليدية الإصلاحية أو المحافظة، وما يسمى بالإسلاميين، فإنهم لا يشكلون نواة الشبكات المعتدلة، وإنما يمكن الاستفادة منهم في تقوية مواقع الاتجاه الحداثي وإضعاف الاتجاه الأصولي التقليدي.

وتفصل بقية الورقة في تحديد الخيارات المتاحة لبناء شبكات معتدلة في العالم الإسلامي، والاتجاهات التي ينبغي دعمها وتقويتها، والوسائل التي ينبغي الرهان عليها، وغيرها مما يتكرر أو يتكامل مع ما ورد في ورقة «الإسلام المدني الديمقراطي».

٢- بناء شبكات معتدلة: البحث عن الجدوى أو أزمة النموذج الحاكم؟

تسمح الملاحظة المقارنة بتسجيل أفضلية لهذه الورقة عن ورقة «الإسلام المدني الديمقراطي»، وذلك من جهتين:

- الأولى، أنها حددت مفهومًا واضحًا للاعتدال، وانحازت

للمعيار الثقافي الليبرالي، منتقدة بذلك المعيار السياسي الذي يقيس الاعتدال بالموقف من العنف. أي أنها وضعت المسافة الضرورية بينها وبين أطروحة كارنيجي (التي اختارت معيار رفض العنف مع إخراج حركة حماس وحزب الله من دائرة الحركات الإسلامية المعتدلة) وبينها وبين أطروحة بروكينغز (ميزت ورقة كوفمان داخل الأحزاب الإسلامية بين ثلاث أقسام جماعات متطرفة مثل تنظيم القاعدة، وجماعات قومية مثل حماس وحزب الله، وأحزاب إسلامية معتدلة)[1]، واختارت بدلًا عن ذلك تحكيم المعايير الثقافية الليبرالية في تحديد مفهوم الاعتدال مخرجة بذلك الحركات الإسلامية التي لا تزال تحتفظ بمناطق رمادية[2] في تصورها وسلوكها السياسي في عدد من القضايا الحقوقية من دائرة الاعتدال.

٥- أنها حاولت اختبار جدواها ونجاعتها على الأرض، من خلال الإحالة على التجربة التاريخية أو من خلال الطرح المقارن، مركزة في ذلك على نقاط التشابه، ومقللة من الفروق الموجودة بين تجربة بناء شبكات معتدلة لمواجهة العدو الشيوعي، وبين بناء هذه

(١) سيأتي في الفصل الثالث تفصيل هذه الأطروحات في سياق مقارن مع أطروحة مركز «راند».

(٢) استعملت ورقة عمرو حمزاوي ضمن أوراق معهد كارنيجي مفهوم المناطق الرمادية في فكر وسلوك الإسلاميين، وتقصد بها القضايا الحقوقية والسياسية والمرجعية والقيمية التي لا يتساوق فيها الإسلاميون مع الطرح الثقافي الليبرالي الأمريكي.

الشبكات لمواجهة العدو الإرهابي، محاولة في ذلك تقديم أجوبة عن التحديات التي تبررها الفروق بين السياقين.

بيد أن هذين الاعتبارين الذين تتفوق بهما هذه الورقة عن ورقة الإسلام المدني الديمقراطي، لا يعنيان بالضرورة أنها تجاوزت الأعطاب التي سقطت فيها ورقة شيريل بينارد، لا سيما ما يتعلق بعطب النموذج الحاكم، بل بالعكس من ذلك تماما، فإن الذي يجمع الورقتين معا هو محدودية المعرفة بشروط إنتاج الظاهرة الإرهابية من جهة، والإمكان المتوفر في الثقافة العربية الإسلامية لمواجهتها من جهة ثانية، والأثر المترتب عن السياسات الأمريكية في دعم الظاهرة الإرهابية من جهة ثالثة، والمخاطر الناجمة عن استلهام المقترحات الواردة في هذه الاستراتيجية من جهة رابعة.

أولًا، محدودية المعرفة بإنتاج الظاهرة الإرهابية:

لا تقدم الخبرة التاريخية للحرب الباردة التي استعانت بها هذه الورقة أي جواب عن شروط إنتاج الظاهرة الإرهابية، كما أنها لم تسع إلى المقابلة بين شروط إنتاج الفكر الشيوعي، وشروط إنتاج الفكر الإرهابي، إذ تبنت الورقة بشكل سريع ودون اختبار الأطروحة الثقافية التي تختزل الظاهرة الإرهابية في وجود فكر ديني متزمت، يبرر العنف، ويسوغ إراقة الدماء وقتل الأبرياء، واستهداف المصالح الأجنبية. والواقع، أن سؤال شروط إنتاج الفكر الشيوعي، وأيضًا الفكر الإرهابي كان ضروريًا، إذ لا يمكن أن نضمن النجاعة في محاربة فكر ما، دون أن تكون لدى الجهة

المعنية بالمكافحة معرفة علمية عن شروط تكون وتشكل وتطور وتنامي هذا الفكر. وإذا كانت الخبرة التاريخية والفلسفية تؤكد بأن الفكر الماركسي ولد في رحم أزمة الرأسمالية، أي ولد نتيجة لتناقضاتها، فإن السؤال نفسه يطرح على ظروف وملابسات نشأة الظاهرة الإرهابية، وهل نشأت بفعل بروز تفسيرات دينية داخل الثقافة الإسلامية؟ أم نشأت ضمن ديناميات السياسة، كنتيجة لتناقضات السياسات الخارجية الأمريكية في المنطقة، وأن الدين، لم يكن إلا الملاذ الذي يلجأ إليه المتطرفون لتسويغ آرائهم معتقداتهم المتطرفة؟

تقفز الورقة على هذه الأسئلة، ولا تقدم أي تبرير لاختيارها الطرح الثقافي في تفسير شروط نشأة الظاهرة الإرهابية، لأن ما يهمها ليس هو الفهم، لأن ذلك حتما سيجعلها في عمق مناقشة وتقييم السياسات الأمريكية في المنطقة. وإنما ما يهمها بدرجة أولى، هو فرز خارطة الاتجاهات، وتعيين أقربها إلى خدمة مواقع الاعتدال، كما تتصورها الرؤية الأمريكية، والأفكار المقترحة لتقوية هذا الاتجاه، وإضعاف ذاك.

والمشكلة أن الورقة، أشارت إلى بعض المفارقات في السياسة الخارجية الأمريكية، التي تريد تحقيق التحول السياسي، لكنها لا تتحمل كلفة نتائج إحداث تحول يقود إلى تغيير النظم الاستبدادية التي تراهن عليها الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، كما تطرح من جهة هم المحافظة على

مصداقيتها، لكنها في المقابل، لا ترى بأسا في أن تختار دعم الشمولية، إن قدرت أن نتائج الديمقراطية تعرض مصالحها الاستراتيجية أو مصالح حلفائها إلى التهديد.

- **ثانيًا**، أما الجانب الثاني في أزمة النموذج الحاكم لهذه الورقة، فتتمثل في تبخيس الإمكان الذي توفره الثقافة العربية الإسلامية في مكافحة الواجهة الفكرية والدينية للإرهاب، إذ واضح من خارطة الاتجاهات والخيارات المقترحة، أن الرهان الأكبر هو على مخرجات الاتجاه الحداثي، إذ استندت الورقة في ذلك على اعتبارين اثنين لدعم خيارها: الأول، وهو نجاح الرهان على القوى الحداثية في نشر الحرية الثقافية وهزم العدو الشيوعي في الحرب الباردة، والثاني، وهو تبرير وتفسير ضعف ومحدودية وهامشية الاتجاه الحداثي في الواقع العربي والإسلامي، إذ اعتبرت الورقة أن هذا الضعف والهامشية لا ترجع إلى أطروحته الفكرية المتساوقة مع الثقافة الليبرالية الأمريكية، وإنما فسرت ذلك بضعف موارده، ومحدودية الدعم المقدم له، وأن الأمر لا يتطلب سوى إعادة النظر في منظومة الدعم، وتقوية هذا الاتجاه، ومده بالأسباب التي تنهض به، وتجعله في مستوى القيام بالمهمة الموكولة إليه. **والواقع**، أن هذا الاعتقاد، بقدر ما فيه من ابتسار المعرفة بالمجتمع العربي، بقدر ما فيه من تبخيس النتائج والخلاصات التي انتهت إليها مؤسسات بحثية غربية معنية بتجميع المعطيات عن الحياة الدينية والتمثلات الثقافية للمجتمع العربي الإسلامي، إذ تقرر غير

واحدة من هذه المؤسسات المتخصصة في المسوح الاجتماعية محدودية المفردات الثقافية الليبرالية في التمثلات الدينية للمجتمع، بما في ذلك المفاهيم التي نشطت وتكثفت برامج الدعم الأمريكي لترويجها وفرضها كاختيار ضروري في السياسات العمومية (الجندر مثلًا)، فبالأحرى المفاهيم المرتبطة بتمثل المجتمع العربي الإسلامي بمرجعية الشريعة القانونية والدستورية[1]، وتحفظاته على بعض الجوانب في منظومة حقوق الإنسان الدولية.

ولعل مرجع العطب في هذا النموذج الحاكم، أنه يعتبر أن جذور الظاهرة الإرهابية توجد في النص الديني، وأن معالجتها يتم من خارجه، أي بالثقافة الليبرالية الأمريكية المشفوعة بانتقاء لبعض التأويلات الحداثية للدين، أي أن النص الديني لا يحارب الإرهاب إلا إذا تم تأويله بما يتساوق مع الثقافة الليبرالية الأمريكية.

والنتيجة، تبعًا لهذا التحليل، أن دور الثقافة الليبرالية الأمريكية لا يتوقف عند حدود محاربة الإرهاب، بل يمتد لتأويل الدين بما يتساوق مع مفرداتها، وتأهيله لكي يكون في مستوى مواجهة الخطر الإرهابي (تتقاسم الورقة نفس تحليل ورقة الإسلام المدني الديمقراطي على هذا المستوى).

وذلك جانب آخر من أزمة النموذج المعرفي الحاكم لهذه

(١) تقدم استطلاعات بيو وكالوب معطيات مهمة عن رأي المجتمع العربي في الشريعة وهل تمثل مصدرا للتشريع أم لا؟ لكن يبدو أن نتائج هذه المسوح لا تستثمر بالشكل المطلوب في هذه الأوراق لامتلاك معرفة علمية بالمجتمع العربي.

الورقة الذي ينطلق من مركزية ومحورية الثقافة الغربية، حيث تتحول هذه الثقافة طبقًا لذلك، إلى معيار حاكم يقاس إليه كل شيء، بما في ذلك الدين الذي يشكل الوجدان والضمير والذاكرة والتاريخ والحضارة بالنسبة للشعوب العربية الإسلامية.

- **ثالثًا**، ويكمن العطب الثالث في التناقض الخطير والمفارقة الصارخة التي تركبها السياسة الخارجية الأمريكية، التي تنطلق من قاعدة أن الاستقرار هو لازمة خدمة المصالح الأمريكية، وأن الأنظمة الاستبدادية لم تعد قادرة على تأمين هذا الاستقرار، وأن دعم التحول السياسي هو الخيار الأفضل لتأمينه، وأن تعطيل مسار الدمقرطة وتشجيع الأنظمة السلطوية يساعد على تنامي نزعات التطرف وتناسل المنظمات الراديكالية، لكن في الوقت نفسه، تميل إلى العودة لأطروحتها التقليدية في دعم الأنظمة الاستبدادية في حالة فشل خيارها في ضمان وصول الحداثيين لمقاليد السلطة بسبب خوفها من دفع تكلفة تحمل نتائج الديمقراطية في العالم العربي.

هذا الارتباك في السياسة الأمريكية، والذي يبرره التأرجح بين رفع الدعم عن أنظمة الاستبداد وتشجيع حراك الشعوب في اتجاه الحرية، وبين العودة إلى دعم نفس الأنظمة، أو نسخ جديدة منها، في حالة ما إذا كانت نتائج الديمقراطية غير مأمونة بالمنظور الأمريكي، أي في الحالة التي لا تضمن فوز الاتجاهات الحداثية التي تراهن عليها لقيادة شبكات الاعتدال في العالم.

وتظهر المفارقة بشكل جلي، حين يعلم أن التفكير في خيار دعم التحول الديمقراطي في العالم العربي، إنما تم اللجوء إليه خوفا من تنامي الخطر الإرهابي، في حين لا يظهر أدنى اهتمام بأثر السياسات الأمريكية في حالة فشل الاتجاهات الحداثية في تقلد السلطة، أي في حالة عدم ضمان نتائج الديمقراطية، وهل سيدعم ذلك تنامي وتناسل الظاهرة الإرهابية أم لا؟

- **رابعًا**، ويتعلق البعد الرابع في أزمة النموذج الحاكم في المخاطر الناجمة عن استلهام المقترحات الواردة في هذه الاستراتيجية، لا سيما وأن صلب هذه المقترحات، يتوجه إلى عملية تدخل في الدين، وخلق دين ليبرالي جديد، ينافي طبيعته كما هي في الواقع، ويقترب من النموذج الثقافي الليبرالي. وهي مهمة تكتنفها العديد من المخاطر، وفي مقدمتها خلق ممانعة عنيفة، قد تستثمر بشكل معاكس في تنمية نزعات التطرف، وتفضي إلى رفض المفردات الوسطية الأصيلة في الدين، فبالأحرى التأويلات المفروضة عليه من خارج مرجعيته.

تختصر ملامح هذا العطب في النموذج المعرفي الحاكم لهذه الدراسة، في كونه يتعامل مع الفهم الديني ومع الدعم الشعبي لهذا الفهم أو ذاك، بناء على القاعدة المادية لهذا التيار أو ذاك. فهذه الجهة، تمتلك قاعدة شعبية واسعة وكبيرة، لكونها تمتلك المواد ومصادر الدعم، بينما تحرم الأخرى من هذه الشعبية الممتدة، لأنها لا تمتلك نفس الرصيد من الإمكانيات والموارد، وأن

المطلوب ليس أكثر من قلب المعادلة، وتمكين الجهة التي تمتلك تفسيرا حداثيا للدين من وسائل الدعم، وإضعاف الجهة المقابلة، دونما مراعاة لطبيعة الثقافة الدينية، ومصادرها، ومرجعياتها، وأنماط تمثلاتها في المجتمع العربي، ودور الامتدادات التاريخية والحضارية في تشكيل المعرفة والشعور والوجدان الديني والذاكرة الدينية للمجتمع.

هذه باختصار أربع أعطاب جوهرية نسجلها على النموذج الحاكم لهذه الورقة، وهي التي تفسر سبب فشل خياراتها ومقترحاتها العملية على الرغم من الجهود والمبادرات والبرامج والمبذولة لإنجاحها.

الفصل الثالث

أطروحة مؤسسة راند في سياق مقارن

مدخل

تتقاطع أطروحة أوراق مؤسسة «راند» مع مخرجات العديد من مراكز الأبحاث ومستودعات التفكير الأمريكية، فيما يخص هاجس صناعة الاعتدال في العالم العربي. كما تتقاسم معها تشخيص الوضع الديني والسياسي في الوضع العربي، إذ لا خلاف في الجملة بين هذه المؤسسات، في كون الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تحدي تنامي الخطر الإرهابي، وتزايد نزعات التطرف في الشرق الأوسط، وفي المناطق الممتدة في تخومه، من مناطق العالم العربي الإسلامي. كما أنه لا يظهر خلاف كبير بين هذه المراكز، في كون الاتجاه الحداثي هو الأقرب لأن يكون حليفًا وشريكًا للولايات المتحدة الأمريكية. فكل هذه المراكز، بما فيها الأكثر تصلبا في طرح قضية الدمقرطة والإدماج السياسي للإسلاميين، تعتبر أن الحداثيين يمثلون الشريك المريح للولايات المتحدة الأمريكية، بحكم أنهم يتبنون القيم الثقافية الليبرالية، ويتبنون تفسيرًا ديمقراطيًا مدنيًا للإسلام، ولا توجد في مواقفهم الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان أي مناطق رمادية[1] تبرر

(١) ترى أغلب أوراق معهد كارنيجي للسلام الدولي أن اندماج الإسلاميين المعتدلين في =

ازدواجية النظرة اتجاه بعض القضايا، مثل قضية حقوق المرأة، والحريات الدينية، وحقوق الأقليات وغيرها.

والجدير بالإشارة، أن الخلاف يتضاءل بشكل كبير بين هذه المراكز حول أولوية ترقية الديمقراطية في الوطن العربي، فالجميع يقدر بأن قضية الديمقراطية ودعم التحول السياسي، يمثل أولوية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وأن التباينات لا تنشأ إلا على هامش هذا الهدف الاستراتيجي، وبالتحديد، عند تعيين الاتجاهات التي تخدم هذا الهدف والاتجاهات التي تعيقه، والاتجاهات التي تتساوق مع الرؤية الأمريكية والاتجاهات التي تناقضها.

وعلى هذا المستوى المرتبط بالتنزيل أو بالاستراتيجية العملية، لا يسجل أدنى خلاف في تقييم واقع الحداثيين في المشهد السياسي. فقد وقع التواطؤ بين هذه المؤسسات جميعها على أن الحداثيين يعيشون حالة عزلة وهامشية وضعف[1]، لا

= العملية السياسية ساعدهم على تغيير العديد من مواقفهم كما ساعدهم على تبيئة تصوراتهم مع البيئة السياسية وقاعد العلب، لكن مع ذلك ظلوا يحتفظون بمناطق رمادية فيما يخص بضعة قضايا تهم الديمقراطية وحقوق الإنسان، مثل مرجعية الشريعة للتشريع القانوني، وحقوق المرأة، وحقوق الأقليات وغيرها. (يراجع في هذا الصدد كتابنا الإسلاميون ومراكز البحث الأمريكية دراسة في أزمة النموذج المعرفي: معهد واشنطن، ومعهد كارنيجي).

(١) انظر على سبيل المثال دراسة كارنيجي حول الأحزاب العلمانية في الوطن العربي، ودراسة راند حول الإسلام المدني الديمقراطي، وكتابات ساتلوف المدير التنفيذي =

تؤهلهم للاضطلاع بمهمة ترويج تفسير مدني ديمقراطي للإسلام، ولا بناء شبكات إسلامية معتدلة، ولا مواجهة التطرف بالشرق الأوسط، ومختلف مناطق العالم العربي والإسلامي، وأنه لهذا التشخيص بالذات، نشطت الصناعة البحثية في طرح سؤال استراتيجية العمل المقترحة لمواجهة التطرف، وتقوية جبهة الاعتدال، إما بترويج تفسير مدني ديمقراطي للإسلام[1] أو بتقوية شبكات الاعتدال، أو بدعم الشركاء الحاليين، والعمل على تنشئة آخرين، لكسب رهان معركة القلوب والأفكار[2]، أو بتحويل خارطة الاصطفافات والتحالفات داخل الحقل الديني والسياسي، بما يساعد على إضعاف ومحاصرة قوى التطرف الأصولي، وتنمية قوى الاعتدال الحداثي في العالم العربي، أو بدعم تجربة الاندماج السياسي للإسلاميين المعتدلين، باعتبار أن ذلك يمثل مفتاحا للتحول السياسي في العالم العربي[3] من جهة، وأداة فعالة لتقليص

= لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ودراسات كوفمان وخليل العناني التي نشرها مركز صابان التابع للمركز بروكينغز على التفصيل الذي سيأتي.

(١) مثل الاستراتيجية التي قدمتها ورقة الإسلام المدني الديمقراطي.

(٢) انظر كتابات روبرت ساتلوف المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، وبالأخص مقاليه: معضلة الديمقراطية في الشرق الأوسط: «هل الإسلاميون هم الحل»، ومقال «سياسة الولايات المتحدة اتجاه الإسلاميين: الاحتواء مقابل الإقصاء».

(٣) انظر أوراق كارنيجي، ورقة خليل العناني حول وهم استبعاد الإسلاميين ضمن منشورات معهد صابان التابع لمركز بروكينغز.

مساحات التطرف[1] من جهة ثانية.

لا يسجل الخلاف إذن على هذين المستويين، وإنما يشهد الخلاف أعلى مستويات حدته وتوتره، عند طرح سؤال الخيارات المتاحة لتنمية جبهة أو شبكات الاعتدال في ظل شروط الواقع السياسي العربي، المحكوم من جهة، بهيمنة نظم سلطوية أو شبه سلطوية، ومن جهة ثانية، بضعف وعزلة وهامشية التيارات العلمانية والحداثية، ومن جهة ثالثة، بتنامي وتعاظم تحدي خطر التطرف والإرهاب.

يبدأ الخلاف من أدنى المستويات إلى أعلاها، أي من تصنيف الاتجاهات التي تهيمن على مساحات التأثير الديني والسياسي في الوطن العربي، وتحديد أقربها إلى خدمة المصالح الأمريكية، إلى توضيح طبيعة التحالفات المفترضة، وموقع بعض الاتجاهات (الإسلاميين المعتدلين أو التقليديين الإصلاحيين كما سمتهم ورقة راند المعنونة بالإسلام المدني الديمقراطي) ضمن جبهات الاعتدال، وشكل التعامل مع الإسلاميين المعتدلين المشاركين في العملية السياسية أو المقْصِيين منها، وكيفية إنشاء شبكات الاعتدال، ونوع الدعم المقدم، وطريقة تقوية مواقع الاتجاه الحداثي، وشكل التعامل مع الاتجاه العلماني وغيرها من الأسئلة التي تختلف المقاربات بشأنها.

---

(١) انظر ورقة ليز ستورم حول معضلة الإسلاميين التي رأت فيها أن الإدماج السياسي للإسلاميين هو السبيل لتقليص مساحات التطرف.

أولًا: معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى:

يضع هذا المعهد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الاعتبار الأول، وتأتي الديمقراطية ودعم الاعتدال والموقف من الإسلاميين، باعتبارها عناصر خادمة لهذا الهدف الاستراتيجي، إذ يصل الأمر عند هذا المعهد إلى حد الانقلاب على خيار دعم التحول السياسي والإصلاح الديمقراطي في العالم العربي والعودة إلى دعم الأنظمة الاستبدادية، إذا كان مسار الديمقراطية يتعارض مع المصالح الاستراتيجية الأمريكية، كما في حالة تصدر الإسلاميين مواقع السلطة.

تنطلق أطروحة معهد واشنطن في موضوع الدمقرطة ودعم شبكات الاعتدال، من نقد السياسات التقليدية الأمريكية التي كانت ترى أن المدخل لتحصين المصالح الأمريكية في المنطقة هو دعم الأنظمة الاستبدادية، بحكم أن هذه الأنظمة لم تعد قادرة على تحقيق الاستقرار، واعتبار دعم التغيير والدمقرطة في العالم العربي المفتاح الأساسي لتحقيق الاستقرار والحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة، لكن مع مراعاة ضابط التحكم في نتائج الديمقراطية، إذ يقدم معهد واشنطن جوابه عن تحدي صعود الإسلاميين بطرح مفهوم **ديمقراطية الاستثناء أو ديمقراطية التمييز**، التي تعني عند هذا المعهد المضي في مسارين متوازيين: الدمقرطة ومحاربة الإسلاميين[1].

(١) أو ما يسميه روبرت ساتلوف: دعم الديمقراطية والحرب على الإرهاب باعتبارهما =

تتأسس ديمقراطية الاستثناء أو ديمقراطية التمييز عند معهد واشنطن على فكرة جوهرية، هي أن الإسلاميين يمثلون خطرًا على الديمقراطية[١]، ويشكلون أكبر تحد يواجه الولايات المتحدة الأمريكية[٢]، وأن فكرة التمييز بين المعتدلين والراديكاليين مجرد خرافة[٣]، وأن فتح المجال للمعتدلين للاندماج في العملية السياسية بحجة إمكان لعبهم دور في اعتدال الراديكاليين، هي فكرة لا يدعمها أي دليل[٤]، و أن مسألة مراجعات الإسلاميين ونبذهم للعنف، ليست تعبيرًا عن قناعات مبدئية، وإنما هي مجرد تكتيكات[٥]، وأن الاندماج السياسي للإسلاميين يشكل خطرًا على الديمقراطية[٦]، وأن ذلك لا يساعدهم على الاعتدال، بقدر ما يمهد لهم الطريق للسيطرة على السلطة، وفرض تصوراتهم وأسلمة

= أبناء عمومة. يراجع مقاله السابق: «دروس من خط الجبهة في المعركة من أجل القلوب والعقول»: عامان لي في المغرب.

(١) يراجع مقاله السابق: «معضلة الديمقراطية في الشرق الأوسط: هل الإسلاميون هم الحل».

(٢) يراجع «دروس من خط الجبهة في المعركة من أجل القلوب والعقول: عامان لي في المغرب» مقال سابق.

(٣) يراجع مقاله السابق: «معضلة الديمقراطية في الشرق الأوسط: هل الإسلاميون هم الحل».

(٤) نفسه.

(٥) يراجع مقاله السابق «سياسة الولايات المتحدة اتجاه الإسلاميين: الاحتواء مقابل الإقصاء».

(٦) نفسه.

المجتمع[١]، وأن الخيار الأفضل للتعامل مع الإسلاميين، هو عرقلة اندماجهم في العملية السياسية، أو منعهم من الوصول إلى السلطة، أو العمل بشكل سلمي على ضمان انهيارهم في حالة وصولهم إلى السلطة[٢].

تبقى هذه هي التوجهات المركزية لـ«معهد واشنطن» في تعاطيه مع الإسلاميين، لكنه يحرص أن يجد الصيغة لترجمة هذه العناوين، بما يجعلها منسجمة مع معادلته التي تسير في مسارين متوازيين «**الدمقرطة وحرب الأفكار والعقول**» كما يسميها روبرت ساتلوف، إذ يقترح في هذا الصدد أن تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تبني استراتيجية تعزيز وتقوية الحلفاء الطبيعيين لأمريكا (خصوم الإسلاميين وأعداؤهم) وعلى تنشئة حلفاء جدد[٣]، يمكن أن توظفهم في محاربة الإرهاب، وفي الوقت ذاته إيجاد القاعدة الانتخابية التي تحول دون وصول السلطة إلى الإسلاميين.

ولأن الوقائع والتطورات التي عرفها العالم العربي منذ سنة ٢٠٠٥[٤]، ثم ٢٠٠٦[٥]، وما تلاها من تفجير النقاش حول هامشية

---

(١) انظر خلاصة شهادته أمام الكونغرس في مقاله السابق: جماعة «الإخوان المسلمين» والتيار الإسلامي واحتمالات مصر ما بعد مبارك: تقييم مُبكر.

(٢) يراجع مقاله السابق: «واشنطن ومصر: سياسة متقلصة بشكل لا يصدق».

(٣) انظر مقاله السابق: «دروس من خط الجبهة في المعركة من أجل القلوب والعقول: عامان لي في المغرب».

(٤) يقصد فوز الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية بمصر سنة ٢٠٠٥.

(٥) يقصد فوز حماس في الانتخابات بفلسطين سنة ٢٠٠٦.

الحلفاء وضعف قاعدتهم الانتخابية[1]، ثم موجة الربيع العربي التي فتحت المجال واسعًا أمام تقدم الإسلاميين في المشهد السياسي وتبوؤهم مركز الصدارة في العملية السياسية، أربك كثيرا أطروحات معهد واشنطن، وكشف في بعض الأحيان ضعف توقعاته[2] وجعله ينحاز إلى رؤية أكثر براغماتية، تشتغل على فكرتين أساسيتين، تتعلق الأولى، بالتنظير الكثيف والمواكبة البحثية التي تقدم المقولات والحجج التي تضغط في اتجاه منع الإسلاميين من الوصول إلى السلطة، وترتبط الثانية بنفس الوظيفة، لكن هذه المرة في مواجهة حالة وصول الإسلاميين إلى السلطة، وذلك بتبني نفس المقولات لدفع الإدارة الأمريكية للتدخل بشكل من الأشكال للتأثير في الاستحقاقات الانتخابية لغير فائدة الإسلاميين[3]، أو العمل على ضمان انهيارهم في السلطة وتسهيل إخراجهم منها.

(١) يقصد القوى العلمانية والليبرالية واليسارية.

(٢) انظر بشكل خاص توقعه حول تونس وتقليله من دور حركة النهضة في تونس مع أنها فازت في الانتخابات وعززت مقولة فوز الإسلاميين في جميع دول الربيع العربي، يراجع مقاله السابق: «كيف تستطيع واشنطن مساعدة تونس وثورات عربية أخرى».

(٣) يقترح ساتلوف في مصر أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية بيانا حول مصالحها بشكل واضح، أي عدم دعم أي مرشح بعينه، لكن مع العمل في الوقت نفسه على تذكير المصريين بنوع البرامج السياسية التي يمكن للولايات المتحدة أن تدعمها أو لا تدعمها من خلال مساعداتها المالية التي لا تزال ضخمة. انظر مقاله: «مصالح الولايات المتحدة في مصر: إعلان مقترح للسياسة الأمريكية».

ثانيًا، معهد كارنيجي للسلام الدولي:

فينطلق هذا المعهد في رؤيته من الاعتقاد الجازم بأن الاستقرار -اللازمة التي ترتبط بها المصالح القومية الأمريكية في المنطقة- لم يعد ممكنًا في العالم العربي من غير القيام بإصلاحات سياسية، تعيد توزيع خارطة السلطة في العالم العربي، وأن هذا الهدف بدوره، لا يمكن حله من غير حسم الموقف في قضية التعامل مع الإسلاميين، على اعتبار أن الإسلاميين يشكلون القوة السياسية الحيوية في المشهد السياسي في معظم الدول العربية، وأن المنافسة التي يمكن أن يجدوها من الأحزاب العلمانية تظل جد ضعيفة بسبب الأزمة العميقة التي تمر بها الأحزاب العلمانية والليبرالية، وأنه إذا لم يتجه الموقف لقبول اندماج الإسلاميين المعتدلين في العملية السياسية، فإن منسوب الضغط على الأنظمة الاستبدادية سيكون عديم التأثير، مما يعني في المحصلة استحالة إحداث أي تغيير سياسي، وهو ما سيؤدي مع الوقت إلى تنامي التطرف، وتوسع القوى الراديكالية، وتهديد الاستقرار في المنطقة، والمس تبعا لذلك بالمصالح الأمريكية[1].

بناء على هذا التركيب، يرى معهد كارنيجي أنه ليس هناك بديل عن التمييز بين الحركات الإسلامية الراديكالية والحركات

(١) تراجع ورقة «الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي: استكشاف المناطق الرمادية».

الإسلامية المعتدلة، وأنه من الضروري تسجيل أثر الاندماج السياسي للإسلاميين في إحداث تحولات مهمة في سلوكهم السياسي، وفي انعطافهم إلى السياسات العمومية بدل التركيز على القناعات العقائدية، وأن مشاركة الإسلاميين المعتدلين في العملية السياسية يقوي ليس فقط حظوظ اعتدالهم، بل يدفع في اتجاه اعتدال الحركات الراديكالية، وتقليص المساحات التي تشغلها. وهكذا حتى يستنتج معهد كارنيجي بأن الحركات الإسلامية المعتدلة تمثل مفتاحا للتحول السياسي في العالم العربي، وأنه إذا لم يكن مؤكدا بالنسبة لصناع القرار السياسي بأن مشاركة الإسلاميين في العملية السياسية، وتحولهم إلى قوة سياسية رئيسية في المشهد السياسي ستؤدي إلى اعتدالهم، فإن عدم مشاركتهم يؤدي إلى تنامي نزعات التطرف والراديكالية[1].

ولتدقيق التوجه وتفصيله، يرى معهد كارنيجي أن المعادلة السياسية العربية تتقاسمها ثلاث مجموعات من اللاعبين السياسيين الذين يحددون إمكانية التغيير الديمقراطي في الشرق الأوسط: وهي الأنظمة القائمة والأحزاب الليبرالية أو اليسارية (الأحزاب العلمانية باختصار) والأحزاب والحركات الإسلامية. ويعتبر كارنيجي أن التعويل على منظمات المجتمع المدني لتكون مفتاح التحول الديمقراطي لن يكون ذا جدوى، بحكم أنها لا تعلب عمليا إلا

(١) تراجع ورقة الإسلاميون في السياسة دينامكيات المشاركة. مرجع سابق.

دورا محدودا، مما يعني أن الأنظمة القائمة ستبقى هي الأقوى بين هؤلاء اللاعبين، وستستمر في عملية المزاوجة بين الاستيعاب والقمع لخصومها، وأنه لهذا السبب بات من الضروري على الغرب أن يعيد النظر في سياساته التي تراهن فقط على الأحزاب العلمانية التي ينظر إليها على أنها شريكة محتملة في التحول، لأن ضعف هذه الأحزاب وهامشيتها لا يسمح لها بلعب دور كبير في المشهد السياسي، وأن البديل ينبغي أن يتجه في مسارين اثنين، الأول هو دعم الإسلاميين المعتدلين، باعتبارهم قوة أساسية، وتشجيع التعايش بينهم وبين الأحزاب العلمانية، حتى تتقوى الضغوط على الأنظمة الاستبدادية من الطرفين معا، ولا تستفرد بهما الأنظمة الاستبدادية. ويعتبر معهد كارنيجي أن أي إضعاف للإسلاميين المعتدلين ستكون نتيجته استفراد الأنظمة بالسلطة، وإعادة تثبيتها لأقدامها في كثير من البلدان، وذلك على حساب انهيار كامل للمعارضة بجميع قواها الإسلامية والعلمانية.

ويحذر معهد كارنيجي من مخاطر السياسية الأمريكية في مواجهة الإرهاب، والاستمرار في دعم الأنظمة الاستبدادية، ويعتبر أن أول نتيجة ستجنيها الإدارة الأمريكية من ذلك، هي أن يصبح الإسلاميون في مقدمة المعارضة السياسية، وأن تعزز شعبيتهم، وأن يصيروا رأس الرمح في معاداة الامبريالية والأنظمة القائمة في المنطقة، وسيشعرون بأنهم في حالة حصار وخوف من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وسيلجؤون تبعا لذلك، إلى الاحتماء

بهويتهم ودينهم في عملية الدفاع. وسيعزز من تقاربهم مع التيارات القومية واليسارية، وستكون من نتائج هذه السياسة أيضًا وضع حد لاحتمال تطور التيار الإسلامي في الاتجاه الاعتدال، واتساع نفوذ التيارات الراديكالية سواء منها العلمانية أو الإسلامية.

ومع إصرار معهد كارنيجي على دعم فكرة اعتدال الحركة الإسلامية المشاركة في العملية السياسية، وعلى تثمين أثر اندماجهم السياسي في إحداث تحولات في عقلهم السياسي، إلا أنه في المقابل، يحرص على تسجيل مناطق رمادية في فكر وسلوك الحركات الإسلامية، ورصدها وتتبعها في مواقف الإسلاميين وبرامجهم ومبادراتهم التشريعية والرقابية، ويؤكد في كثير من الأحيان عدم وجود ضمانات بأن الوقت سيؤدي تلقائيا إلى القضاء على تلك المناطق الرمادية، وأن الحركات الإسلامية التي لا تلجأ إلى العنف ستواصل التطور في اتجاه ليبرالي، بل ويتحدث مرارا عن أنها تشكل مصدر قلق بسبب الأهمية والمكانة التي صار يتبوأها الإسلاميون في المشهد السياسي، إلا أن المعهد يؤكد بأن المأزق لا يتمثل في هذه الزاوية، وإنما يتمثل في ضعف الأحزاب العلمانية التي من شأنها أن تساهم في إحداث التوازن وبعث كثير من الطمأنة.

وللخروج من هذه المعضلة، أي معضلة استمرار المناطق الرمادية في فكر وسلوك الحركات الإسلامية، وضعف الأحزاب العلمانية، التي يمكن المراهنة عليها لإحداث التوازن السياسي،

يرى المعهد أن الارتياب بين الحركات الإسلامية وبين الغرب، لا يساعد في دفع قضية الإصلاح السياسي قدما في العالم العربي في ظل بروز المنظمات الإسلامية المختلفة كلاعب أساسي ومحوري في أية عملية تحول سياسي في المنطقة من جهة، وتمتع الفاعل الدولي (حكومات ومنظمات دولية) بنفوذ في العالم العربي، وأنه من المهم أن يحصل التفاهم بين الجانبين و «أن يتوصلا إلى بعض الوضوح حول ما يمكن أن يتفقا عليه»[1].

ويقدم معهد كارنيجي أطروحته في الجواب عن استمرار المناطق الرمادية، ويرى أن مزيدا من اندماج الإسلاميين في جميع المحافل المحلّية والدولية لفهم ما هو مقبول أو غير مقبول في الأماكن الأخرى، سيساعدهم على مواجهة حقيقة الخيارات المطروحة عليهم، وأيضًا مواجهة واقع العمل كأحزاب سياسية في العالم الحقيقي.

وحتى تكتمل عناصر توجه معهد كارنيجي، يبسط وجهة نظره حول الدور المفترض للأحزاب العلمانية في العالم العربي، إذ لاحظ المعهد أن هذه الأحزاب تعيش أزمة حقيقية، لأنها تناضل على جبهتين من الصراع، نتيجة لكونها تعيش وضعية الحصار من جهة الأنظمة السياسية التي لا تسمح لها بممارسة النشاط السياسي

(١) تراجع الاستشراف السياسي الذي أصدره معهد كارنيجي تحت عنوان: «التساؤلات التي ينبغي على الحركات الإسلامية الإجابة عنها: جماعة الإخوان المسلمين نموذجًا» مرجع سابق.

الحر والمشروع إلا في حيز ضيق جدا، ومن جهة الإسلاميين، الذين تتصاعد شعبيتهم في مختلف أنحاء العالم العربي. ويستنتج معهد كارنيجي أن تعزيز الأحزاب العلمانية ضروري من أجل تحقيق التحول الديمقراطي في العالم العربي، لكنه يعتبر أن هذا الاستنتاج ليس نابعا من التخوف من الإسلاميين، ولا إلى اليأس من الأنظمة الحاكمة، ولا بسبب الإعجاب بتمسك السياسيين العلمانيين بالديمقراطية، وإنما يعود السبب الفعلي لهذا الاستنتاج لحقيقة أنه في ظل غياب أحزاب علمانية صالحة للمنافسة، فإن ميدان المنافسة سيكون مقتصرا على الأحزاب الحاكمة من جهة، والحركات الإسلامية من جهة أخرى، ولذلك اعتبر المعهد أن وجود وسط سياسي يشكل أمرا حاسما لتحقيق نمو ديمقراطي

ولئن وضع الأحزاب العلمانية -بسبب حالة الضعف والأزمة التي توجد عليها- لا يؤهلها للقيام بهذا الدور، يحدد معهد كارنيجي ثلاثة مهام عاجلة للأحزاب العلمانية لتغيير هذا الوضع، تتمثل الأولى في الاشتغال على مراجعة رؤيتها نحو المجتمع، وترتبط الثانية بإعادة صياغة رسالتها السياسية الواضحة إلى الناخب على نحو ينافس رسالة الأنظمة السلطوية والإسلاميين، ثم تأتي في المهمة الثالثة العاجلة، الإجابة عن الأسئلة التنظيمية التي تضمن لها استعادة مواقعها في المجتمع، ونفوذها الانتخابي، وكسب قواعد انتخابية جديدة.

ويسجل معهد كارنيجي في خلاصاته الكبرى، أن هناك

سيناريوهان يؤطران الأفق الاستراتيجي لفكرة ترقية الديمقراطية في الوطن العربي:

- **السيناريو التركي الخطأ**: وذلك حين يتم العمل على إضعاف الحركات الإسلامية المعتدلة، وذلك بتأجيج أسباب اللاتعايش بين الإسلاميين والعلمانيين، واستغلال النكسة الانتخابية للعلمانيين لدفعهم للاستعانة بوسائل السياسة غير الطبيعية في الصراع (الدولة العميقة: الجيش، الأمن، القضاء، الإعلام ..) لمنع الإسلاميين من السيطرة على الحياة السياسية، إذ لا يترجح في هذه الحالة إلا خيار الشارع، والانهيار الكامل للعملية السياسية، وبروز خيار الانقلاب الدستوري، تماما كما هي تجربة الدولة العميقة في تركيا مع الإسلاميين قبل أردوغان.

السيناريو التركي المرن: وهو الذي يقبل فيه العلمانيون بنتائج العملية الانتخابية، ويطرحون أسئلة النقد على ذاتهم السياسية بقصد مراجعة أوراقهم وأدوارهم ورسالاتهم وعلاقتهم بقاعدتهم الانتخابية، والعدول عن الاستعانة بالدولة العميقة والتحالف مع مكوناتها من أجل إسقاط العملية السياسية من خلال إسقاط تجربة الإسلاميين الفائزين فيها، وترسيخ الحياة السياسية الطبيعية التي تستمر فيها العمليات الانتخابية، وتصنع تدريجيًا مؤسسات الدولة وبنياتها السياسية على قاعدة ديمقراطية.

ثالثا: معهد بروكينغز:

فقد كانت أطروحة هذا المركز قريبة جدا من أطروحة معهد

كارنيجي، فقد دعا هذا المركز عند تقييمه لسياسة أمريكا اتجاه الدمقرطة والإصلاح السياسي في العالم العربي، إلى ضرورة التمييز بين المدى القصير والمدى الطويل في تحقيق مطلب الاستقرار، وأن تأمين الاستقرار على المدى الطويل، يفترض حدوث تغيير. بل أكد معهد بروكيغز على أن جدل أولوية الديمقراطية أو الأمن لم يعد يبرر استبدال الإصلاح الديمقراطي على المدى الطويل، بتعاون أمني على المدى القصير، وأن الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة بات يتطلب الرهان على مدخل التغيير لتحقيق الاستقرار والأمن معًا، وأن ذلك لا يتأتى إلى بدعم العملية الديمقراطية في العالم العربي[1].

ومع استحضاره للمخاطر التي يمكن أن تنتج عن الديمقراطية، لا سيما صعود قوى إسلامية معادية لأمريكا ولمصالحها في المنطقة، فقد دعت تمارا كوفمان ويتس، مديرة مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط في معهد بروكينغز، الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستمرار في محاولات دعم الديمقراطية

(١) انظر مقالة: دعم المراحل الانتقالية العربية: أربعة تحديات أمام الرئيس الأمريكي الجديد، التي كتبتها تمارا كوفمان ويتس، بتاريخ ٦ نونبر ٢٠١٢، تحت عنوان:
Supporting Arab Transitions: Four Challenges for the Next U.S. President.
على الرابط:
http://www.brookings.edu/research/opinions/2012/11/06-arab-transitions-us-president-wittes.

العربية، والعمل على احتواء هذه المخاطر، ورفضت مقولة الحفاظ على الوضع القائم، ودعت صانعي القرار السياسي في الإدارة الأمريكية إلى ضرورة التخلص من إرث الثورة الإيرانية، وإرث الانتخابات الجزائرية، والاقتناع بأن هناك ثمنا يجب أن تدفعه الولايات المتحدة من أجل الحصول على مكاسب من عملية الدمقرطة العربية[1]. وأنه لا مناص من اعتبار دعم الديمقراطية العربية كخيار وحيد، وأنه آن الأوان بالنسبة للسياسة الأمريكية أن تنهي التردد والتذبذب في التعامل مع هذه القضية[2].

وبخصوص الموقف من الإسلاميين، تبنى معهد بروكينغز موقفًا مختلفًا، ورأت تمارا كوفمان ويتس، مديرة مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط في معهد بروكينغز، في ورقة مؤطرة، أن تصنيف الإسلاميين إلى معتدلين ومتطرفين تصنيف بسيط وغير صائب، واقترحت تقسيمهم إلى ثلاث فئات: قوى تكفيرية، وجهادية بأجندة عالمية (مثل تنظيم القاعدة، حزب التحرير الإسلامي)، تستخدم العنف من أجل قيام الخلافة الإسلامية على كل الأراضي الدول الإسلامية، وقوى إسلامية ذات أهداف قومية سياسية (مثل حماس وحزب الله)، وحركات منظمة سلمية،

(١) انظر كتابها «خطى الحرية المضطربة: الدور الأمريكي في بناء الديمقراطية العربية» الذي صدر عن مركز سابان، بتاريخ أبريل ٢٠٠٨، تحت عنوان:
freedom's Unsteady March: America's Role in Building Arab Democracy.

(٢) نفسه.

قانونية، أو غير قانونية، وهي لا تستخدم العنف كوسيلة سياسية، مثل الإخوان المسلمين المصرية، حيث حذر بروكينغز السياسات الأمريكية من التعامل بنفس المنهج مع هذه الجماعات الإسلامية المختلفة[١].

وتتضح هذه الأطروحة أكثر في المساهمة المتقدمة التي قدمها الدكتور خليل العناني تحت عنوان: «وهم استبعاد الإسلاميين المعتدلين»[٢]، حيث انطلق فيها الباحث من رصد الارتباك الذي ظهر في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الإسلاميين في الشرق الأوسط، والخلط الذي ترتكبه بين الإسلاميين المعتدلين والإسلاميين الراديكاليين، واعتقادها أنهما يمثلان خطرا على مصالحها في المنطقة، منتقدًا اعتماد خيار دعم الأنظمة الاستبدادية التي تعدت سقف الحد من المشاركة السياسية لهذه القوى، إلى استخدام العنف والاستئصال والحصار كأداة للتعامل مع هذه

(١) الأحزاب الإسلامية، ثلاثة أصناف من الحركات الإسلامية، تمارا كوفمان وايتس، نشرت في مجلة الديمقراطية، الصادرة عن المنحة القومية للديمقراطية في جامعة هوبكينز الأمريكية، المجلد ١٩ العدد ٣ بتاريخ يوليوز ٢٠٠٨، تحت عنوان:
Islamists partiesM three kinds of movements.

(٢) ورقة قدمها خليل العناني ضمن أوراق معهد سابان التابع لمعهد بروكينغز، وصدرت في مارس ٢٠١٠ تحت عنوان:
The Myth of Excluding Moderate Islamists in the Arab World.
على الرابط:
http://www.brookings.edu/research/papers/2010/03/moderate-islamists-alanani.

الأحزاب. وأوضح العناني في هذه الورقة، أن سياسة استبعاد الإسلاميين أفضت إلى تداعيات جد سلبية، لا سيما على المصالح الاستراتيجية الأمريكية، إذ لم يؤد القمع السياسي في نهاية المطاف إلا للحد من هامش المشاركة السياسية الذي كان متاحا، وشعور المواطنين بالإقصاء، وتوسع موجة التطرف. واستدل العناني على ذلك ببروز التيارات السلفية المتطرفة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من السعودية إلى المغرب، مما صار يستلزم إعادة تقييم سياسات الولايات المتحدة التي رجحت دعم الأنظمة الشمولية، ومراجعة سياسة وضع الإسلاميين المعتدلين والمتطرفين في سلة واحدة. وفي هذا السياق، حاول خليل العناني، أن يبطل الاعتقاد الذي كان سائدًا حول كون السماح للإسلاميين المعتدلين بدخول الساحة السياسية يؤدي إلى تقويض الاستقرار في المنطقة، ويؤكد في المقابل أن المشكلة التي تزعزع الاستقرار في الشرق الأوسط، تتمثل في السياسات الاقتصادية والسياسية الفاشلة للحكومات الشمولية، إذ جاء السخط والغضب الجماعي في عدد من البلدان -مثل مصر واليمن والأردن والمغرب والجزائر- كنتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها تلك الأنظمة الاستبدادية «المستقرة». ويتوجه العناني إلى إبطال وهم آخر، يتعلق باعتقاد سائد في أروقة صناع القرار السياسي، يرى أن الإسلاميين المعتدلين سوف يستخدمون المشاركة السياسية كثغرة للاستيلاء على السلطة، مفندا الأدلة التي تم الاستناد إليها في هذا

المجال، لا سيما الاستدلال بالنموذج الإيراني والأفغاني والسوداني، مبينا أن التجربة التاريخية تؤكد عكس هذا الاعتقاد، وأن هذه القلاقل جاءت كنتيجة لحصول الإسلاميين على السلطة من خلال صناديق الاقتراع، كما أبرزت العديد من الحالات - وبخاصة في المغرب والجزائر واليمن والأردن- وأشار في هذا الصدد إلى أن الإسلاميين حينما يشاركون في النظام السياسي، فإنهم يصبحون أكبر براغماتية واعتدالًا في مسارهم وسياساتهم.

وقد حاول خليل العناني حصر بعض المزايا التي يمكن أن تجنيها الولايات المتحدة الأمريكية من إدماج الإسلاميين المعتدلين[1]، مذكرًا بهذا الخصوص الدور الذي يمكن أن يقوموا به في مواجهة التطرف، والجاذبية التي يتمتعون بها، والتي من شأنها أن تضفي المصداقية على العملية السياسية، مما يساعد على تحسين صورة أمريكا كداعمة للديمقراطية في العالم العربي.

وبناء على هذه المزايا، يدعو خليل العناني الولايات المتحدة الأمريكية إلى مراجعة سياستها اتجاه الإسلاميين، وذلك بإجراء

---

(١) يتوسع حميد شادي، مدير معهد بروكينغز الدوحة، في ذكر المكاسب التي يمكن أن تجنيها الولايات المتحدة الأمريكية من وراء إدماج الإسلاميين في مقاله: «استراتيجيات لإدماج الإسلاميين» المنشور بموقع المعهد، بتاريخ يناير ٢٠١٠، بعنوان:

Strategies for Engaging Political Islam.

على الرابط:

http://www.brookings.edu/research/papers/2010/02/01-political-islam-hamid

حوارات وجها لوجه مع قياداتها المعتدلة، ومراجعة التوجهات الأمريكية في التعاطي مع الإسلاميين لجهة التمييز بين المعتدلين والمتطرفين، وأن تكف عن النظر إلى المعتدلين كخطر على الديمقراطية وعلى المصالح الأمريكية، وأن تجتهد في فهم الديناميكيات الداخلية للحركات الإسلامية، وإدراك طبيعة الصراعات والانقسامات الداخلية بين المنظمات الإسلامية المعتدلة، وبخاصة تلك الصراعات بين المحافظين والإصلاحيين، بالإضافة إلى النفوذ النسبي لكل جناح، والامتناع عن الربط بين دعم الديمقراطية ومحاربة الإرهاب، أو رهن الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بالمخاوف الأمنية، لأن الحرية والسياسية والديمقراطية حق للعرب مثل بقية العالم الحر بغض النظر عن درجة المخاوف الأمنية.

رابعا، المعهد الأمريكي للسلام:

فقد أصدر هذا المعهد ورقة تقترب في أطروحتها وتوصياتها من توجهات كارنيجي وبروكيغنز، وترى أن دعم الإسلاميين المعتدلين يشجع الاعتدال ويقلل التطرف[1]، ويتعلق الأمر بدراسة «إشراك الإسلاميين وتعزيز الديمقراطية تقييم أولي» التي صدرت في غشت ٢٠٠٧، ونشرت في العدد ١٩٠ من «تقارير خاصة» يصدرها

(١) تقارير خاصة ع ١٩٠ غشت ٢٠٠٧، لمزيد من الاطلاع انظر الدراسة على الرابط:
http://www.usip.org/resources/engaging-islamists-and-promoting-democracy-preliminary-assessment

المعهد، وهي عبارة عن تقرير كتبته الباحثة منى يعقوبيان المستشارة الخاصة للمعهد الأمريكي للسلام، والمتخصصة في دراسة جهود الإصلاح وتعزيز الديمقراطية في العالم العربي. وقد أجري التقرير بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية، تحت مشروع يشتغل عليه المعهد بإشراف دانيال برومبرغ لدراسة «المعارضة السياسية في العالم العربي: تقييم الفرص والعقبات التي تحول دون تعزيز الديمقراطية». ويقدم هذا التقرير تقييما لتجارب الانفتاح على الأحزاب الإسلامية لا سيما المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) والمعهد الجمهوري الدولي (IRI) وقد شمل ثلاث دول: المغرب، والأردن، واليمن. وقد انتهت الدراسة إلى جملة خلاصات مهمة نوردها كما يلي:

- **الخلاصة الأولى**: أن الانتخابات البرلمانية التي تجري في الشرق الأوسط تؤدي إلى تحقيق موجة من الانتصارات للإسلاميين، وأن الأحزاب الإسلامية في الغالب ما تتمتع بقيادات شابة، وذات حيوية كبيرة وارتباط وثيق بالشعب، وهذه الميزات تجذب الذين يتطلعون نحو التغيير.

- **الخلاصة الثانية**: الحكومة الأمريكية منذ سنوات بدأت في إجراء اتصالات هادئة مع الأحزاب الإسلامية المعتدلة، وفي الغالب ما يحقق هذا الاتصال نجاحا في المناطق التي انطلق فيها مسلسل من الإصلاح الديمقراطي، والتي التزمت فيها الحكومة الأمريكية بدعمه، أو في المناطق التي تتمتع فيه الأحزاب الإسلامية

المعتدلة بكثير من الحنكة والمصداقية الشعبية، والانفتاح على العمل مع المنظمات الأمريكية.

- **الخلاصة الثالثة**: أن أي استراتيجية ناجحة لإشراك الإسلاميين ستقود إلى تمكين الأفراد والمؤسسات على حد سواء من تعزيز منسوب الشفافية وثقافة المساءلة، كما تساعد على التحول إلى الاعتدال.

- **الخلاصة الرابعة**: في الحالات الثلاثة التي درستها الورقة: (المغرب والأردن واليمن)، يشكل المغرب النموذج الأفضل لانفتاح الولايات المتحدة الأمريكية على الإسلاميين، فيما حققت الأردن واليمن، نجاحًا محدودًا.

- **الخلاصة الخامسة**: تؤثر السياسة الخارجية الأمريكية سلبًا على جهود دعم الديمقراطية في العالم العربي، وتدفع الأحزاب الإسلامية المعتدلة إلى قطع اتصالاتها بالولايات المتحدة الأمريكية احتجاجا على جوانب محددة من هذه السياسة مثل الحرب على العراق.

- **الخلاصة السادسة**: الانفتاح على الإسلاميين ينبغي أن يفهم في السياق السياسي ضمن إطار معركة فكرية تدور حول مكانة الإسلام في الحياة العامة.

- **الخلاصة السابعة**: جهود الإسلاميين الرافضين للعنف، والذين يتبنون ممارسات ديمقراطية، تكتسي أهمية كبيرة في مواجهة التطرف الإسلامي، ولذلك ينبغي تقديم الدعم لهذه الجهود.

خلاصة: يبدو في الظاهر من مجموع هذه الدراسات والأطروحات، أن أوراق مؤسسة «راند» تقترب في توجهاتها من أطروحة معهد واشنطن، بحكم أن الهاجس الذي يحكمها هو مواجهة التطرف، ومحاصرة الاتجاه الأصولي المتطرف والنصوصي. لكن، التفاصيل التي تتضمنها ورقة «الإسلام المدني الديمقراطي» وكذا ورقة «بناء شبكات معتدلة في العالم العربي والإسلامي»، تكشف وجود مساحة معتبرة من الخلاف بين المدرستين، كما تكشف وجود مساحة لا بأس بها من التوافق بين أوراق مؤسسة «راند» وبين ما يطرحه معهد كارنيجي وبركينغز على المستوى التكتيكي الظرفي. فأوراق مؤسسة «راند» لا تخرج التقليديين الإصلاحيين(وهم الإسلاميون المعتدلون المشاركين في العملية السياسية) من دائرة المشاركين في صياغة تفسير مدني ديمقراطي للإسلام، بل وتؤكد على دعم وانتقاء العناصر الديمقراطية والمدنية في أدبياتهم ومواقفهم، وتقدر أنه من الضروري فك الارتباط بين هذا الاتجاه وبين الاتجاه الأصولي، وتغذية بؤر التوتر بينهما، والتشجيع على اندلاع مواجهة مفتوحة بينهما، لكنها في المقابل، تبتعد عن الجواب عن سؤال الإدماج داخل حقل السياسة، إذ تجنبت ورقة بناء شبكات معتدلة الجواب عن سؤال إشراك الإسلاميين من عدمه، واكتفت بعرض حجج أنصار أطروحة الإدماج، وحجج المشككين، دون أن تحدد بالضبط تموقعها.

والواقع أن هذا الغموض واللاحسم مقصود، إذ تحرص أوراق راند على أن تبقي النقاش داخل الإطار الفكري، أي سياق بيان مفهوم الاعتدال، وكيفية صناعته، وتحديد الأطراف التي يراهن عليها في بناء شبكاته، دون التورط في أسئلة السياسة، وهل تنتصر مؤسسة «راند» لخيار إدماج الإسلاميين في العملية السياسية، وتقبل بوصولهم إلى مقاليد السلطة؟ أم أنها تميل إلى نفس أطروحة معهد واشنطن الاستئصالية؟

لكن هذا التباس الموقف وغموضه في السياق السياسي، لا يعني عدم القدرة على تلمس معالمه، فتحديد أوراق مؤسسة «راند» لمفهوم الاعتدال، يعطي صورة عن موقفها من خيار إدماج الإسلاميين، إذ تميل مؤسسة «راند» إلى تبني مفهوم الاعتدال بالإحالة على دلالاته الثقافية. فالمعتدل الذي تخطط أوراق «راند» لإدماجه ضمن شبكات الاعتدال، هو الذي يتبنى الديمقراطية بخلفياتها الثقافية الليبرالية، التي تعني الاعتراف بحقوق الإنسان الكونية، ورفض المرجعية الدستورية والقانونية للشريعة الإسلامية، والإقرار بالحريات الدينية، وبالمفهوم الكوني لحرية المعتقد، والاعتراف بحقوق الأقليات، وحقوق المرأة، وغيرها من القضايا التي يسجل الإسلاميون بصددها جملة من التحفظات والاعتراضات، على النحو الذي فصلت أوراق كارنيجي عندما كانت تناقش المناطق الرمادية في فكرهم وسلوكهم، أي أن أوراق مؤسسة «راند» معنية بدرجة أولى بالاتجاه الحداثي، وأن الإسلامي

المشارك في العملية السياسية، لا يدخل ضمن مشمول الاعتدال، بحكم مواقفه المتعارضة مع الديمقراطية بخلفياتها الثقافية الليبرالية. لكنها مع ذلك، لا تسد الباب في وجه التعامل التكتيكي معهم، بما يخدم خيارات دعم وتقوية شبكات الاعتدال، وهزم وتقويض موارد وقدرات الاتجاه الأصولي، المتطرف والنصوصي معًا.

فواضح من خلال هذا التحديد المفهومي للاعتدال، أن تعاطي مؤسسة «راند» مع الإسلاميين لا تحكمه الاعتبارات المبدئية، ولا الاعتبارات السياسية المتمثلة في ترقية الديمقراطية، ومحاصرة التطرف، ومكافحة الإرهاب، وإنما تمليه اعتبارات مرحلية تكتيكية ظرفية، تحكمها قاعدة «من أجل هزم الخصم الأشد خطورة، لا بأس -وفي شروط محددة- من التعاطي مع الخصم الأقل خطورة».

خلاصة الموقف، أن انشغال مؤسسة «راند» بالنقاش داخل الفضاء الفكري العام، وتجنبها الاشتغال على أسئلة السياسة، واعتمادها على المنطق البراغماتي في تحديد أوجه التعامل مع الاتجاهات، أبعدها قليلا عن الزاوية الضيقة التي حشر فيها معهد واشنطن نفسه، ولم يقربها بشكل كامل من أطروحات كارنيجي وبروكينغز، بحكم أنها اختارت عدم الإفصاح عن الموقف اتجاه الإدماج في صورته السياسية. ولعل ذلك يرجع إلى طبيعة المؤسسة، وطابعها البراغماتي، وكونها تحاول أن تقدم رؤية تتجاوز الإطار السياسي الضيق، لما هو أوسع مما يتعلق بتغيير

البنية الثقافية والفكرية في العالم العربي والإسلامي، مع ترك هامش كبير لصناع القرار السياسي لتقدير الخيارات الممكنة في التعامل مع الواقع السياسي في كل بلد على حدة، إذ لم تضع أوراق «راند» أي خط أحمر على أي اتجاه، بما في ذلك الاتجاه الأصولي الذي رأت أنه بالإمكان -في ظل شروط خاصة- أن يتم تقديم دعم له لاعتبارات تكتيكية. فإذا كان السقف البراغماتي يتسع لهذه الإمكانية، التي تصل إلى ضرب المصداقية الأخلاقية للولايات المتحدة الأمريكية، فالقبول بإدماج الإسلاميين -ضمن نفس الرؤية التكتيكية المرحلية- أمر وارد ولا غبار عليه. أما من الناحية الاستراتيجية، أي بالنظر إلى دور الإسلاميين في تحقيق هدف تغيير البنية الثقافية والفكرية في العالم العربي الإسلامي، بما يتساوق مع الرؤية الأمريكية، فلا تتردد أوراق «راند» في إبداء عدد من الشكوك في ذلك.

الفصل الرابع

تأثير مراكز الأبحاث الأمريكية في توجهات وسلوك السياسة الخارجية للولايات المتحدة: نموذج «راند»

مدخل[1]

لا ريب أن مسألة التفاعل بين البحث العلمي وعملية صنع القرار في التجارب الغربية المتقدمة، قد قطعت أشواطا مهمة. فالجامعات ومراكز الأبحاث تلعب دورا محوريا في عملية الربط بين المجالين. ففي الجامعات، يتم عادة طرح النظريات العلمية، وغرس روح التفكير المنهجي في عقول الدارسين. وهؤلاء حين يتركون مقاعد الدراسة، ويدخلون في ميدان الحياة العامة. يصبح لبعضهم دور معين في صنع القرار، ومن خلالهم، قد تنساب الأفكار والنظريات العلمية في عملية صنع القرار بشكل تلقائي. ومن ثم، يتوصل البحث العلمي للتأثير على عملية صنع القرار من خلال مشاركة وإسهام الباحثين في هذه العملية.

وتبرز أهمية مراكز الأبحاث والدراسات، فيما تقدمه من رأي ومشورة وخبرة لدعم وترشيد القرار السياسي. فهذه المراكز، لا تقتصر على إعداد دراسات وملفات وتقارير وعقد الندوات حول مختلف القضايا. بل تتعدى ذلك إلى الاتصال بالشخصيات العامة،

(١) أعد هذه الدراسة د. عادل مساوي، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة محمد الخامس بالرباط.

وتقديم الخبرة لها، وإحاطتها علمًا بمختلف الجوانب التي تهم قضايا شائكة، أو ملفات عالقة تهم قضايا الشأن الخارجي، وكل ما يتصل بخدمة المصالح الوطنية، مما حذا بالبعض إلى اعتبار نشاط هذه المؤسسات بمثابة عمل دبلوماسي موازي، يصب ضمن نطاق ما يعرف بـ «الدبلوماسية الفكرية» : Intellectual Diplomacy[1].

ومن جانب آخر، فإن مجامع التفكير أو بيوت الخبرة المعروفة بـ[2]Think Tanks تضطلع بلعب دورها في عمليات صنع القرار الخارجي، في مرحلة الاختيار بين البدائل، وذلك بعرض آرائها ومشورتها فيما يتعلق باختيار بدائل معينة، وتحديد ما يترتب عن كل بديل من نتائج، وكذا تحديد البدائل المتاحة[3]. وفي نفس الوقت، تشكل هذه المجامع بنيات تحتية لاحتضان الأفكار ومؤسستها: Think Tanks as an infra-strcture for Ideas وبالتالي الاعتراف بقوة الأفكار: Power of Ideas

(١) د. السيد أمين شلبي، «الدبلوماسية والأكاديمية تنافر أم تعاون؟»، مجلة السياسة الدولية، عدد، ١٣٢، أبريل ١٩٩٨، ص، ٤٤-٤٦ .

(٢) نجد أيضًا في عدد من الكتابات العربية من يفضل توظيف عبارات «**مدافع التفكير**»، وأصل الكلمة تعود إلى ظروف الحرب العالمية الثانية، عندما كانت المصالح العسكرية الأمريكية تستقدم العلماء والباحثين وتحفيزهم على التفكير والإبداع والخلق داخل غرف موصدة، من أجل الاستعانة بهذه الأفكار في دعم المجهود الحربي وتعزيز ريادة الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

(٣) محمد السيد سليم، «العلاقة بين البحث العلمي وصنع القرار» مجلة مستقبل العالم الإسلامي، السنة الخامسة، العدد، ١٤، شتاء ١٩٩٥، ص، ١٤٩.

في التأثير على عمل المؤسسات الرسمية، والإسهام في صناعة السياسة الخارجية. عبر إنتاج الخبرة: Expertise Production في عدد من القضايا المطروحة عليها.

فتواجد هذه المراكز وبيوت الخبرة والمشورة، يساهم في انتشار أنماط مختلفة من الوعي أفقيًا على المستوى الشعبي، وعموديا على مستوى الدولة. ومع بروز تحديات جديدة، وتعدد تأثيراتها، فإن الدور المطلوب أن تلعبه هذه المراكز قد تغير الآن. لقد أصبحت معنية أكثر بترشيد القرار في الدول، سواء طلب منها ذلك أم لم يطلب. وقد ساعد هذا التلاقي، والذي بدأ يتطور خلال العقود الأخيرة في العالم، إلى تزايد المراكز البحثية سواء داخل الجامعات أو خارجها. كما ساهم في حدوث هذه النقلة النوعية تواجد طينة من الشخصيات المشتغلة في العمل الدبلوماسي، اختارت في آخر محطاتها الانتقال إلى المجتمع الأكاديمي، بما حصلوا عليه من درجات علمية، وبما يتمتعون به من ثقافة سياسية وخبرات معترف بها[1]. فقد نجح هؤلاء في تجسير الفجوة بين المؤسسات البحثية والعملية: Bridging the Gap between theory and Practice، حيث أصبحت أجهزة صنع القرار الخارجي تميل للاستماع والأخذ بآراء وخبرات الوسط الأكاديمي، وكيفية تعاطيهم وتقييمهم للقضايا المعروضة عليهم: Adapting

(١) يطلق على عملية دخول وخروج الدبلوماسيين إلى هذه المؤسسات البحثية بمبدأ «الباب الدوار» Revolving Door.

Academic methods and Models to gouvermental .need

وبالنظر إلى تطور مهامها ووظائفها، فقد أصبحت مراكز التفكير: Think Tanks تعرف على أنها «مؤسسات تعنى بإجراء البحوث والتحليلات في مجالات ذات صلة بالسياسات العامة، وتقوم بإنتاج البحوث والدراسات الموجهة سياسيًا Policy-Oriented، بهدف طرح البدائل والخيارات المختلفة بشأن القضايا المحلية والدولية، سواء كانت هذه المراكز مستقلة، أو تعمل من داخل مؤسسات أخرى أكبر، ولكنها تظل في النهاية، كيانات مستقرة تؤدي عملها بشكل مهني وموضوعي. وتعمل هذه المراكز في الغالب كحلقة وصل بين الأكاديميين وجماعات وصانعي السياسة، لترجمة البحوث التطبيقية والأساسية إلى لغة، وشكل من المعرفة يمكن فهمه، والاعتماد عليه سواء من جانب الرأي العام أو صانعي السياسة»[١].

وقد تفوقت الولايات المتحدة بشكل واضح في هذا المجال، فهنالك مؤسسات علمية مثل معهد بروكيغز، ومعهد الأمريكي للسلام ومعهد كارنيجي، ومركز الدراسات السياسية والدولية بجامعة جورج تاون، ومجلس العلاقات الخارجية، ومؤسسة «راند»

(١) -James, G Mc Gann (2012), Global go to think tanks report and policy advice. Think tanks and civil societies program. International relations program. University of Pennsylvania.

وغيرها .من المعروف مثلا أن تقرير المشروع الإمبراطوري الأمريكي الصادر عن مؤسسة هيريتيج Heritage Foundation شكل أرضية وقاعدة لانطلاق القرارات السياسية للولايات المتحدة بعد أحداث ١١ من شتمبر ٢٠٠١ والتي تحمس لها المحافظون الجدد داخل الإدارة الأمريكية، بخصوص محاربة الإرهاب والتدخل لاحقًا في كل من أفغانستان والعراق[١].

على هذا الأساس، سنسعى في هذه الدراسة، إلى تتبع مدى تأثير فكرة أو مفهوم «**الإسلام المدني والديمقراطي**» التي صاغتها مؤسسة راند Rand Corporation، وأثر ذلك على واقع وسلوك سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة العالم العربي، لا سيما بعد أحداث الحادي عشر من شتمبر، وسياق ما عرف بالربيع العربي، الذي هز المنطقة العربية منذ ٢٠١١. إن التوقف عند هذين الحدثين المفصليين، تظل مسألة مهمة لاختبار حضور بناء شبكات الإسلام المدني الديمقراطي المعتدل في أجندة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، فخلال الحدث الأول، روجت الإدارة الأمريكية كثيرًا لهذا المبدأ، من أجل تشجيع إفراز تيارات إسلامية معتدلة، بمقدورها أن تستوعب الديمقراطية بمفهومها الغربي كنمط للحكم، وذلك من أجل خلق بديل قادر على أن يقف سدا منيعا أمام تنامي التيارات الدينية

(١) راجع في هذا الأمر د، أشواق عباس، «مراكز الأبحاث الأمريكية وصنع السياسات»، مجلة الديمقراطية، عدد.٣٣- يناير ٢٠٠٩، ص. ١٩٠-٢٠٦.

الراديكالية، التي تبنت نهج العنف في أدبياتها السياسية. أما في ظل الحدث الثاني، فقد تم إحياء هذا المفهوم من جديد لدى الإدارة الأمريكية بعد أن تم استحضاره في تفاعل الولايات المتحدة الأمريكية البراغماتي مع صعود التيارات الإسلامية للسلطة في عدد من بلدان الربيع العربي. والتي سرعان ما ستشهد تراجعًا أمام عودة فلول الأنظمة السلطوية السابقة.

أولًا: مؤسسة راند: إرهاصات المولد وأسباب الصعود.

تحتفل مؤسسة «راند» سنة في عام **٢٠١٤** بمرور أزيد من ستة عقود على تأسيسها. فقد تزامن ميلادها في عز ظروف الحرب العالمية الثانية. فعلى خلاف العديد من المراكز البحثية داخل الولايات المتحدة، ظهرت البدايات الأولى لتأسيس فكرة «راند» في كنف وزارة الدفاع الأمريكية. فقبل أن تضع الحرب الكونية الثانية أوزارها بمدة قليلة، انتبه قائد سلاح الجو الأمريكي "Us Army Air Force" الجنرال «**أرنولد**» إلى أهمية وضرورة التفكير في المستقبل. فمن منطلق تجربته الميدانية في الحروب، توصل إلى قناعة مفادها أن حماية أمن الولايات المتحدة لن تتم إلا عبر الاستثمار في القدرات العلمية. فهكذا أوعز إلى مستشاره المدني «**تيودور فان كيرمين**» بإعداد دراسة حول الإمكانات الملائمة لتطوير سلاح الجو الأمريكي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وبالفعل، أنجز هذا الأخير تقريره الشهير «نحو آفاق جديدة» ضمن فيه أهمية الاستعانة بطاقات العلماء، وكل ما له علاقة

بالمعرفة العلمية وتسخيرها لخدمة تطوير سلاح الجو[١].

لم يتردد الجنرال أرنولد في طرح الفكرة على -**فرانك كولبوهوم**- صاحب شركة Douglas Aircraft المتخصصة في سلاح الطيران، والذي أبدى بدوره تحمسًا للفكرة، لا سيما عندما اكتشف القدرات القتالية لضباط سلاح الجو. ولكن مع خلو امتلاك أصحابها لمنظور منفتح على القضايا العامة. وقد انتبه كولبوهوم بحسه السياسي لهذه المسألة، وقبيل انتهاء العمليات العسكرية ضد ألمانيا، عندما تشبث الجنرالات الأمريكيون بخيار القصف الجوي لمناجم الفحم الألمانية. لم يستسغ هذا الأخير الفكرة، لكونها تفتقد لبعد النظر، لأن الرجل كان يفكر في مرحلة ما بعد الحرب، وضرورة المحافظة على حياة الساكنة الألمانية التي ستصبح تحت مسئولية من الولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل القريب.

دعمه لمقاربة أرنولد جعلته يدافع بقوة على فكرة الإبقاء على فريق العلماء والخبراء داخل وزارة الدفاع حتى بعد انتهاء الحرب . فبحكم نفوذه المتنامي داخل واشنطن، قرر صاحب شركة دوغلاس إقناع كاتب الدولة في الدفاع آنذاك بتبني مشروع راند: Project Rand[٢]. وقد كان له ذلك، إذ خصص مقرا تابعًا

(١) Jean -Paul Mayer, Rand, Brookings, Harvard et les autres. Les prophètes de la stratégie des Etats-Unis. Ed. Addim,. Collection Esprit De defense, 1997. p. 83.

(٢) Research and Development (R & D).

للشركة في -**سانتا مونيكا**- قرب لونس أنجلس بولاية كاليفورنيا، من أجل الاحتفاظ بطاقم الخبراء والباحثين بعيدا عن أجواء واشنطن. ففي ١ مارس ١٩٤٦ أبرم سلاح الجو الأمريكي أول عقد بحث مع مؤسسة راند. مما شكل أول شهادة الإعلان عن ميلاد المؤسسة.

بعد مرور سنة على تأسيس مؤسسة راند، طرح أمامها تحدي التعايش مع شركة Aircraft، بحيث أبدى الباحثون نوع من الاستقلال والتطلع إلى مزيد من حرية الرأي والتفكير تجاه توجهات أرباب الصناعة داخل الشركة. فأمام تفاقم هذه المشكلة بين الطرفين، بادر مرة أخرى كولبوهوم إلى الحفاظ على مكتسبات هذه المجموعة، بالبحث عن مصادر تمويل جديدة، تضمن لها نوع من الحياد في إنتاج الخبرة والأفكار الخلاقة. فقد توجه هذه المرة لإقناع المؤسسات البنكية والهيئات الوقفية Endowement أو الإحسانية والخيرية[١] . وبالفعل نجح في الحصول على قرض من

(١) لا يمكن فهم تطور مسار هذه المراكز داخل الولايات المتحدة الأمريكية دون استيعاب مسألة دعم ومساعدة المؤسسات الخيرية Philanthropy والتي كانت بالأساس نتاج التطور الصناعي. وتبني مبادئ الإحسان المسيحي بفضل انتشار المذهب البروتستاني والقائم على تمجيد الإثراء لدى الشخص والتشجيع على تخصيص جزء من الثروة لخدمة الجماعة . هذه الثقافة لقيت تشجيعا من طرف الدولة الأمريكية كما تحول إلى مصدر مساعد لتطوير الدبلوماسية الأمريكية. هنالك ثلاثة مؤسسات اشتهرت بتقديم دعمها لمؤسسات Think Tanks يطلق عليها الثلاثي الكبير Big 3 وهي على التوالي: مؤسسة كارنيغي Carnegie، مؤسسة روكفيلير Rockefeller =

بنك Wells Fargo والتقرب من مؤسسة فورد Ford Foundation الشهيرة بوساطة كل من -دونالد دفيد- عميد كلية التجارة بجامعة هارفارد و-كارل كامبتون- أستاذ في معهد ماسشوستيس للتكنولوجيا MIT، وكلاهما كانا عضوين في هيئة إدارة المؤسسة. مما سهل عليه الأمر في إقناع مجلس الأمناء بأهمية مشروع راند والحصول على تمويل مهم منها، والذي سيمكنها في ١٤ ماي ١٩٤٨ أن تتحول إلى جمعية مستقلة غير مربحة من أهدافها تطوير البحث العلمي والتربية والاهتمام بقضايا أمن الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كان من الطبيعي أن يكون أول رئيس لها هو فرانك كولبوهوم Frank Collbohm[1].

ومنذ ذلك الحين، خصص سلاح الجو الأمريكي إمكانات مالية مهمة لضمان استمرار عمل المؤسسة في جو من الفعالية والجودة والاستقلالية. والأكثر من ذلك، فقد اقتنع جنرالات وزارة الدفاع أن مؤسسة «راند» مسؤوليتها لا تقتصر على تقديم إجابات

= ومؤسسة فورد Ford ، لقد لعبت هذه المؤسسات الخيرية الثلاث دورا هام في فترة ما بين الحربين ونهاية الحرب العالمية الثانية في نقل الأفكار العلمية خارج حدود الولايات المتحدة وتكوين شبكات عبر وطنية. وبفضل هذه المؤسسات تجذرت ما يعرف «**بالدبلوماسية الخيرية**» التي ساهمت في إنتاج نخب دولية في مجال المعرفة والسياسة.

(١) Merton E. Davies and W. Harris .RAND'S Role in the evolution of Balloon and Satellite Observation System and related US Space Technology, RAND, 1984. P. 18.

سريعة لأسئلة هيئة أركان سلاح الجو . بل تكمن مهمتها أيضًا في إنتاج أعمال بحثية، يمكن أن تستفيد منها حتى الوكالات الحكومية. وعلى هذا الأساس، يمكن للمؤسسة أن تحصل على كل الوثائق الرسمية التابعة لهيئة الأركان بما فيها حتى المذكرات السرية. انطلقت المؤسسة في عملها عام ١٩٤٨ بحوالي ١٥٠ باحثًا، وبعد ثلاثة سنوات، وصل عدد الباحثين الرسميين إلى ٤٣٣ إضافة إلى ١٠٢ من المستشارين. وكانت تتراوح معدلات أعمار هؤلاء ما بين ٣٠ و٤٠ عامًا، ومعظمهم اشتغل على قضايا الدفاع إبان الحرب العالمية الثانية [١].

فبفضل استمرار تدفق عقود البحث على المؤسسة من سلاح الجو الأمريكي، نجحت مؤسسة «راند» أن ترسم لنفسها خطًا مستقلًا في توجهها العلمي. فبمجرد اعتماد ميزانية وزارة الدفاع من طرف الكونغرس، يتم تخصيص قدر معين من الميزانية لصالح المؤسسة، والتي بدورها تقترح مشاريع دراسات على هيئة الأركان سلاح الجو. ثم السماح بنشرها لاحقًا بعد حذف عدد من المعلومات السرية منها.

ومن منطلق أنه لا يمكن لباحث في الولايات المتحدة أن يبني مسارًا علميًا صحيحًا، وأن يحظى باعتراف الجماعة العلمية دون نشر أو مشاركة في لقاءات علمية وفكرية. فقد ارتأت مؤسسة

(١) Jean -Paul Mayer. op.cit, p. 85.

«راند» أن تستثمر داخل الجامعة الأمريكية بتخصيص تكوين بالتعاون مع جامعة كاليفورنيا بلوس أنجلس University of California Los Angeles (UCLA). لجوء القائمين على مؤسسة «راند» إلى هذا الأسلوب، هو الحرص على عدم إقبار أفكارها، ونقلها إلى الجامعة، ثم الاحتكاك مع النخب الجامعية، والعمل على استقطابها للانخراط في مشاريعها. في فترة الخمسينات من القرن الماضي، حققت نجاحًا وشهرة منقطعة النظير، بحيث خصصت مجلة «الثروة» Fortune Magazine في سنة ١٩٥١ مقالًا شهيرًا يحمل عنوان «حروب أصحاب العقول النيرة»[١]. وبدأت مؤسسة «راند» تشكل جاذبية للعديد من العقول والكفاءات الأمريكية من أمثال هيرمان كاهن، توماس شيلينغ، وليام كوفمان .

فبامتلاكها لهذا الزخم، نجحت مؤسسة «راند» أن تمتلك قصب السبق في طرح عدد من المواضيع داخل ساحة النقاش العمومي في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تمكنت من تطوير جل الأفكار المتعلقة بتطوير السلاح النووي والصواريخ الباليستية العابرة للقارات في مطلع الخمسينات، مرورا بمفهوم الردع النووي الذي هيمن على استراتيجية الولايات المتحدة في صراعها المحموم ضد الاتحاد السوفيتي سابقًا في زمن الحرب الباردة والقطبية الثنائية.

(١) -"War of wits".

وبانهيار المنظومة الشيوعية سنة ١٩٩١، انخرطت «راند» أيضًا في مسألة تتبع توسيع الحلف الأطلسي شرقًا عبر عدد من المكاتب في أوروبا. وبحكم أهمية مصالح واشنطن في العالم العربي، وتحديدًا في منطقة الشرق الأوسط لم تتوان عن تأسيس مركز دراسات الشرق الأوسط للسياسة العامة Center for Middle East Public Policy (CMEPP)، والتي حددت مهمته في متابعة التحولات والأوضاع في هذه المنطقة الحساسة من العالم. ومع ارتدادات أحداث ١١ من شتمبر ٢٠٠١ على المنطقة، وما تبعه من تدخل واشنطن في كل من أفغانستان والعراق، وانتهاء بانفجار الحركات الاحتجاجية العربية في ٢٠١١ .لم تخرج عن إطار دراسة الديناميكيات والتحديات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في دول العالم العربي[١].

قصة صعود ونجاح مؤسسة «راند»، مازالت مستمرة. فإنتاجها ومشاريعها البحثية تحظى بمتابعة واهتمام داخلي وخارجي، بحكم ارتباطها الوثيق وتأثيرها على صانع القرار الأمريكي، وليس صدفة أن تحتل «راند» مكانة مرموقة في التصنيف السنوي لعام ٢٠١٣ لمراكز الأبحاث الذي تنجزه جامعة بينسليفانيا وهي الرتبة الثامنة من بين أحسن ١٥٠ مؤسسة بحثية في العالم[٢].

(١) -Alain Faupin, "La pensée au service de l'action: Les think tanks amÕricains"; Revue Internationale et stratégique, N052, 2003, pp.97-105.

(٢) James, G Mc Gann (2013), Global go to think tanks report and policy advice.

لقد ظل إنجاز أبحاث تخدم رسم الاستراتجيات الأمريكية في المنطقة، على رأس أولويات عمل مراكز الأبحاث الأمريكية بمختلف توجهاتها. من هنا تكمن أهمية دراسة مفهوم «الإسلام المدني الديمقراطي»، كمساهمة لهذه المؤسسة لتفسير منظورها لمسألة الإسلام السياسي. فالمفهوم يعرض لأفضل السبل للتصدي للإسلام الأصولي عبر كسب فهم أفضل للمدى الواسع من الآراء بين المسلمين الذي يجعل بعضهم حلفاء ممكنين وبعضهم الآخر «خصومًا ألداء». وفي نفس الوقت، يدعو لتبني استراتيجية يمكن أن تميز بين «المسلمين» بتوجهاتهم المختلفة، ويؤكد الحاجة إلى قدر أكبر من التمييز في طريقة الإدراك والتفاعل مع جماعات تسمي نفسها «إسلامية».

ثانيًا: راند ونموذج الإسلام المدني الديمقراطي:

غني عن البيان، أن الإسلام هو دين أكثر من مليار من سكان المعمورة. ويمثل ميراث الإسلام واحدًا من السرديات الكبرى في التاريخ الإنساني، التي تولدت عنها ولا تزال سرديات أخرى متعددة. يتجلى أثر الإسلام اليوم في ميادين الاعتقاد والسلوك، وفي ميادين الأخلاق والنوازع الروحية، وعلى مستوى الهوية الجمعية. ولكن الأثر الذي أثار ويثير أوسع الجدل في عالم اليوم،

Think tanks and civil societies program. International relations program. University of Pennsylvania.

هو أثر الإسلام السياسي. ففي الحين الذي شهد فيه القرن العشرون انهيار أيديولوجيات كبرى، كالنازية والفاشية والشيوعية، فإن طاقة فعل الإسلام السياسية شهدت تعاظمًا لا يخفى، بل إن البعض يعتبر العقود الأخيرة من القرن العشرين ومطلع القرن الحدي والعشرين حقبة قوة الإسلام[1].

في مصر وباكستان، يعتبر الإسلاميون منذ منتصف الخمسينات أحد ثوابت الحياة السياسية، حتى عندما يمنعون من ممارسة العمل السياسي الشرعي. أما في اليمن والأردن والمغرب، فإن الإسلاميين يحتلون موقعا رئيسا في خارطة التوازنات السياسية. ومنذ نهاية التسعينات، وبينما العالم يحتفل بالانتصار الليبرالي-الرأسمالي على الشيوعية، لم تعد هناك دولة إسلامية واحدة، من موريتانيا إلى أندونيسيا، لا تلعب فيها القوى الإسلامية دورا ملحوظًا في ساحة التدافع السياسي.

في طهران قاد عالم تقليدي وثوري معًا في نهاية السبعينات، هو آية الله الخميني، واحدة من أكثر الثورات الشعبية في القرن العشرين، وأقام أول جمهورية إسلامية في العصر الحديث. وبالرغم من التحديات والمشاكل التي واجهتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ ولادتها قبل ربع قرن. فإنها تبدو اليوم أكثر استقرارا من الكثير من الدول التي تحيط بها .هذا لا يعني

(١) بشير موسى نافع، الإسلاميون، الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠، ص. ٩.

بالطبع أن الجمهورية الإسلامية قد استطاعت حل إشكالية الدولة والدين، أو التوصل إلى طريقة لتهدئة التوتر الذي يسم علاقتها بالعالم منذ تأسيسها.

في الخرطوم استطاع الإسلاميون السودانيون السيطرة على الدولة بأسلوب طالما استخدمه غيرهم: الانقلاب العسكري. ولكن النظام الإسلامي في السودان يواجه منذ نهاية الثمانيات حربا أهلية باهظة التكاليف بشريا وماديا انتهت بانفصال الجنوب. كما يواجه معارضة من القوى الإسلامية السودانية التقليدية، ومن القوى العلمانية على السواء. وفي امتداد لمنطق الانقلاب العسكري، سرعان ما انقلب الانقلابيون الإسلاميون على أنفسهم، مودعين شيخهم ومعلمهم حسن الترابي.

في الجزائر، أوشكت قوة إسلامية سياسية أن تسيطر على السلطة والحكم في مطلع التسعينات، ليس بفعل الثورة الشعبية أو الانقلاب، بل بقوة صندوق الاقتراع. ولم يقف في طريق وصول الإسلاميين الجزائريين إلى الحكم إلا تدخل الجيش واندلاع حرب أهلية طويلة ومكلفة، انتهت بإصلاح ديمقراطي جزئي للدولة الجزائرية، وقبول التيار الإسلامي السياسي كشريك أصغر في نظام الحكم بدون أن تضع خاتمة لازمة الدولة والسياسة في الجزائر[1].

وفي تركيا، وبعد عدة محاولات متعثرة، استطاع الإسلاميون

(١) بشير موسى نافع، المصدر نفسه، ص، ١٠.

الأتراك ممثلين بحزب العدالة والتنمية، وأيضًا عبر الانتخابات، أن يضعوا في مطلع القرن الحادي والعشرين حدا لثلاثة أرباع قرن من تفرد القوى السياسية الأتاتوركية بالحكم. ولكن ذلك لم يحدث قبل بعض المساومات مع الميراث الأتاتوركي العلماني، تلك المساومات التي أصبحت مصدر إعجاب القوى الغربية، والتزام بثوابت السياسة الخارجية للجمهورية الموالية للغرب. ولكن حتى بعد انتصارات انتخابية مدوية لحزب العدالة والتنمية، لم تستطع تركيا بعد الوصول إلى حالة من الاستقرار، أن تضع نهاية للصراع المحتدم بين أطراف الساحة السياسية المختلفة.

ولا يقل نفوذ القوى الإسلامية السياسية في البلاد التي تضم أقليات مسلمة، سواء في العالم الغربي أو البلقان وآسيا، عنها في بلدان العالم الإسلامي. تحت ضغوط ثقافة الأكثرية المعززة بالتقدم الهائل في وسائل الاتصال والترفيه، وفي مواجهة نزعات عداء للإسلام وخوف متزايد من أهله، وجدت الأقليات المسلمة في القوى الإسلامية السياسية ملاذًا للهوية وملجأ ضد التمييز السياسي والاجتماعي. ويقر حتى غير الإسلاميين، أن الجماعات والأحزاب الإسلامية السياسية باتت تمثل أكبر القوى الاحتجاجية أثرًا، سواء في تعبيرها عن المعارض الشعبية لتجليات الاستبداد والفساد في أوساط الحكم والدولة، أو في اعتراضها على ارتهان القرار الوطني للقوى الأجنبية، أو في تسفيهها توجهات الاستهلاك والتبذير الاقتصادي، أو في دفاعها عن القضايا الكبرى التي يلتف حولها

المسلمون داخل العالم الإسلامي وخارجه[١].

فعلى قاعدة تفاعل مؤسسة «راند» مع الظواهر السياسية والاجتماعية في العالم العربي والإسلامي، وتطوير سياسات مؤثرة تخدم المصالح الأمريكية وقيمها على الصعيد الدولي. فقد حظيت ظاهرة الإسلام السياسي بنصيب مهم من الأبحاث وتوليد الأفكار لدى هذه المؤسسة. في ١٨ مارس ٢٠٠٤ أصدر قسم «بحوث الأمن القومي» داخل «راند» دراسة بعنوان الإسلام المدني الديمقراطي: الشركاء، المصادر، الاستراتيجيات Civil Democratic Islam: Partners, Resources and Strategies. للباحثة شيريل بينارد[٢].

تنطلق هذه الدراسة من كون الولايات المتحدة الأمريكية تتعاطى مع الإسلام السياسي ضمن ثلاثة أهداف: أولًا منع انتشار التطرف والعنف ولتحقيق هذا الهدف لابد من تحاشي ترك أي انطباع يشير إلى عداء الولايات المتحدة للإسلام، وهو الهدف الثاني. أما الثالث، فيجب على الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد

---

(١) بشير موسى نافع، المصدر نفسه، ص١١.

(٢) د. شيريل بينارد Cheryl Benard باحثة متخصصة في العلوم السياسية . مجال تخصصها أفغانستان والشرق الأوسط وقضايا التعليم، هي خريجة الجامعة الأمريكية ببيروت وحصلت على درجة دكتوراه من جامعة فيينا. وهي زوجة الدبلوماسي زيلماي خليل زاده الذي شغل سفير الولايات المتحدة في كل من الأمم المتحدة وأفغانستان على عهد إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن.

سبل على المدى الطويل، تمكنها من التحكم في الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأكثر عمقا، والتي تغذي التطرف الإسلامي، فضلا عن دعم التنمية والتحول الديمقراطي[١].

كما تشير الدراسة أن الإسلام المعاصر يعيش في حالة من التقلب وعدم الاستقرار بسبب الانخراط في صراعات داخلية وخارجية حول قيمة وهويته ومكانته في عالم اليوم. حيث أن هناك العديد من المذاهب المتنافسة التي تسعى للحصول على الهيمنة الروحية والسياسية[٢]. كما أن لهذا الصراع تكاليفه الخطيرة وأبعاده الاقتصادية والسياسية والأمنية على عدد من المناطق في العالم.

فالولايات المتحدة الأمريكية، والعالم الصناعي المتقدم، ومعه المجتمع الدولي برمته، يفضل عالمًا إسلاميًا متوافقًا مع باقي النظام الدولي، يكون ديمقراطيًا، وقابلًا للنمو اقتصاديًا، ومستقر سياسيًا، ومتطور اجتماعيًا ومواكبًا لأنظمة وقوانين السلوك الدولي[٣]. وتسعى هذه الأطراف إلى منع «صدام الحضارات»[٤] في كل أشكاله المحتملة من اضطراب داخلي متزايد بسبب النزاع

---

(١) اعتمدنا على عرض مضامين هذه الدراسة على نسخة الإسلام المدني الديمقراطي، ترجمة ابراهيم عوض، تنوير للنشر والإعلام بشراكة مع مركز نماء للبحوث والدراسات.

(٢) الإسلام المدني الديمقراطي ص١٣.

(٣) نفس المرجع ص١٣.

(٤) نفسه ص٢٦.

بين الأقليات المسلمة والسكان الأصليين في الغرب، إلى خانة الاقتتال المتزايد عبر العالم الإسلامي، وما يترتب عليها من عدم الاستقرار وانتشار الإرهاب.

ومن أجل الوصول لهذه الأهداف، فلا بد من البحث في مكونات المجتمعات الإسلامية من عناصر منسجمة مع السلام العالمي والمجتمع الدولي تكون داعمة للديمقراطية والحداثة. لكن تبقى هذه المهمة صعبة، فليس من السهل تحديد العناصر المناسبة للتعاون في سبيل تحقيق أهداف المجتمع الدولي[١].

وتشير الدراسة، بأن أزمة العالم الإسلامي الحالية تكمن في جانبين أولهما الفشل في تحقيق النمو والازدهار، وثانيهما بعد العالم الإسلامي عن التيار العالمي. فطالما وصف العالم الإسلامي بالرجعية والضعف. وللخروج من هذه الحالة كان تبني الكثير من الحلول المختلفة، وذلك مثل القومية والعروبة والاشتراكية العربية، والثورة الإسلامية، ولكنها لم تنجح وقد أدى ذلك إلى حالة من الإحباط والغضب. وفي نفس الوقت لم يستطع العالم الإسلامي مواكبة الثقافة العالمية المعاصرة، وهي حالة غير مناسبة للطرفين[٢].

وتشير الدراسة إلى اختلاف المسلمين حول كيفية التعامل مع

---

(١) نفسه ص٢٦.

(٢) نفسه ص٢٧.

هذا الوضع. كما يختلفون حول الشكل النهائي الذي ينبغي أن يكون عليه مجتمعهم. فهكذا حددت الدراسة أربع اتجاهات رئيسة:

١- **المتشددون أو الأصوليون**: وهم الذين يرفضون قيم الديمقراطية والحضارة الغربية المعاصرة، ويريدون دولة فاشية متزمتة، تطبق وجهة نظرهم المتطرفة للقوانين والمبادئ الإسلامية. وهم يريدون استخدام الابتكارات والتكنولوجيا الحديثة لتحقيق أهدافهم. وداخل نفس التيار يوجد الأصوليون المرتبطين بالنصوص، وتضم هذه الفئة حسب الدراسة في جانبها الشيعي الراديكاليين الإيراني، وفي جانبها السني التيار الوهابي بالمملكة العربية السعودية. أما الجناح الآخر فيتمثل في الأصوليين المتطرفين، وهم أقل اهتمامًا بالدلالة الحرفية لنصوص الإسلام، إذ يبيحون لأنفسهم في هذا المضمار حريات كبيرة سواء عمدًا أو جهلًا منهم بصحيح الإسلام. وليس لهؤلاء الأصوليين خلفيات علمية «مؤسسية»، بل يميلون إلى الاعتماد على الذات والانتقائية في معرفتهم بالإسلام. ويضم هذا التيار تنظيم القاعدة، وحركة طالبان الأفغانية، وعدد كبير من حركات التطرف الإسلامي[١].

٢- **التقليديون**: هم الذين يريدون مجتمعًا محافظًا، ويشككون في الحداثة والابتكار والتغيير. وينقسم هؤلاء كذلك إلى فريقين: التقليديون المحافظون والتقليديون الإصلاحيون.

---

(١) نفسه ص٢٨.

والفرق بينهما كبير، إذ يؤمن التيار الأول بالتطبيق الحرفي للشريعة والتراث، وباضطلاع الدولة وسلطاتها السياسية بتشجيع هذا التطبيق أو على الأقل تيسيره. ومع هذا، فإن هذه الفئة لا تحب اللجوء إلى العنف والإرهاب. وقد تعودت هذه الفئة على العمل في ظروف سياسية دائمة التغيير، مما جعلهم يصبون جهودهم في تفاصيل الحياة اليومية لزيادة نفوذهم وسيطرتهم، حتى في ظل حكومات غير إسلامية. فهدفهم الاجتماعي هو الحفاظ على قواعد الإسلام وقيمه وتكريس السلوك المحافظ ما أمكن، وهم يعتبرون إغراءات الحياة الحديثة وإيقاعها خطرًا، لذا يقاومون أي تغيير. أما التقليديون الإصلاحيون فيرون وجوب تقديم الإسلام لتنازلات في قضية التطبيق الحرفي لتعاليمه، ليظل فعالًا وجذابًا على مدى العصور. وهم أكثر استعدادًا لمناقشة المحاولات الإصلاحية وإعادة تفسير النصوص. وموقفهم الحذر في تقبل التغيير ينبني على مرونتهم التي تتجاوز ظاهر الشريعة بغية الحفاظ على روحها[1].

٣- **الحداثيون**: هم الذين يتطلعون أن يكون العالم الإسلامي جزء من التقدم الذي يسود النظام الدولي، كما يريدون أن يقوموا بتحديث الإسلام وإدخال الإصلاحات فيه حتى يكون مواكبًا لروح العصر. وما يقدره الحداثيون في الإسلام ويعجبون به يختلف تمامًا عمَّا يقدره الأصوليون والتقليديون، كما أنه أكثر تجريدية، فالقيم

(١) نفسه ص٢٩.

الجوهرية مثل، صدارة الضمير الفردي، وقيام المجتمعات على المسؤولية الاجتماعية، والمساواة، والحرية، وهي قيم تتوافق بسهولة مع المعايير الديمقراطية الحديثة[١].

٤- **العلمانيون**: تسعى هذه المجموعة إلى تقبل فكرة فصل الدين عن الدولة، كما هو الحال في الديمقراطيات الغربية الصناعية، مع حصر الدين على النطاق الشخصي. بحيث يرى هؤلاء أن التحدي الأكبر يكمن في منع تعدي أيهما على الآخر. فالدولة يجب ألا تتدخل في الممارسات الدينية لرعاياها، بشرط أن تتوافق تلك الممارسات مع القانون الوضعي ومنظومة حقوق الإنسان. وتمثل الكمالية التركية التي أممت الدين لحساب الدولة النموذج العلماني في الإسلام[٢].

لكل من هذه المجموعات موقفه الخاص من المواضيع الرئيسة المختلف عليها اليوم في العالم الإسلامي، ومن هذه المواضيع: الحريات السياسية والشخصية، والتعليم ووضع المرأة، والقوانين الجنائية، وشرعية الإصلاح والتغيير، بالإضافة إلى تنظيماتها تجاه الغرب. إن المتشددين معادون للغرب عمومًا وللولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، حيث إنهم يهدفون بدرجات مختلفة إلى تخريب وتدمير الديمقراطية الحديثة، ولذلك يرى التقرير أن تشجيعهم ليس بالخيار الصائب، ولكنه قد يكون

(١) نفسه ص٣٠.

(٢) نفسه ص٣٠.

اختيارا تكتيكيًا مرحليًا[١]. أما التقليديون بشكل عام، فلديهم قدر أكبر من وجهات النظر المعتدلة، ولكن هنالك اختلافات هامة بين المجموعات المختلفة من التقليديين أنفسهم، حيث أن بعضهم أقرب إلى المتشددين. كما أنه لا يوجد بين هذه المجموعة من يتقبل بإخلاص الديمقراطية وثقافة وقيم الحداثة، وفي أحسن الأحوال يمكن التوصل إلى سلام غير مستقر معهم[٢].

إن الحداثيين والعلمانيين -حسب التقرير- هما أقرب هذه الفئات للغرب، من وجهة نظر المبادئ والسياسات. ولكنهم بشكل عام، في موقف أضعف من باقي المجموعات الأخرى، حيث إنهم يفتقرون إلى من يؤيدهم بقوة، كما ينقصهم المال والبنية التحتية الفعالة، والبرنامج السياسي[٣]. ويرى التقرير أن العلمانيين إلى جانب كونهم غير مقبولين في بعض الأحيان بناء على انتمائهم الفكري العام، فإنهم يعانون كذلك من بعض المشاكل في التعامل مع القطاع التقليدي في المجتمع الإسلامي[٤]. إن الإسلام التقليدي (الأرثوذوكسي) يتمتع ببعض العناصر الديمقراطية التي يمكن الاستفادة منها في تحجيم إسلام المتشددين ولكنه ليس ملائمًا لأن يكون الوسيلة الابتدائية للإسلام الديمقراطي، ولكن عبء هذا

(١) نفسه ص١٥.

(٢) نفسه ص١٥.

(٣) نفسه ص١٥.

(٤) نفسه ص١٥.

الدور يقع على الحداثيين، الذين تتأثر فعاليتهم ببعض القيود المفروضة عليهم.

وللقيام بتشجيع التغيير الإيجابي في العالم الإسلامي نحو الديمقراطية والحداثة والانسجام مع النظام العالمي المعاصر، يرى التقرير أن على الولايات المتحدة والغرب أن يتمعنوا، وبحذر شديد، في العناصر والميول والقوى الإسلامية التي ينبغي تقويتها[1]. وبعد تقديم هذه التيارات تقول صاحبة الدراسة، إن خطوط الفصل بينهما تكاد تنعدم في كثير من الأحيان، إذ كثيًرا ما يقفز بعض التقليديين إلى خانة الأصوليين، وتضييع معالم التفريق بين الحداثيين وبعض التقليديين الإصلاحيين، إذ كثيرًا ما يكونان شيئًا واحدًا. كما أن هناك تشابه كبير بين العلمانيين والحداثيين[2].

على هذا الأساس، فالتقرير يطرح **خيارات وتوصيات**، لتكريس البحث عن الشركاء الحقيقيين لترويج الإسلام الديمقراطي. وعليه، فقد تم اعتماد أربع توصيات تتفق كلها على تفضيل الاتجاه الحداثي، وذلك على الشكل التالي:

١- دعم الحداثيين:

- نشر وتوزيع إنتاجهم بأسعار مدعومة.
- تشجيعهم على الكتابة للجمهور ولعنصر الشباب.

---

(١) نفسه ص١٦.

(٢) نفسه ص٣٠.

- إدخال وجهات نظرهم في برامج التربية والتعليم الإسلامية.

- توفير قاعدة شعبية لهم.

- جعل آرائهم وأحكامهم فيما يتعلق بالقضايا الأصولية وفتاويهم الدينية في متناول الجمهور، لتنافس آراء الأصوليين والتقليديين الذين يمتلكون مواقع الانترنت، ودور النشر ومدارس ومؤسسات لنشر الأفكار .

- طرح العلمانية والحداثة كثقافة بديلة على الشباب الإسلامي الغير المتأثر بالتيارات الإسلامية.

- تسهيل وتشجيع الوعي بتاريخ وحضارة ما قبل الإسلام والحضارات الأخرى غير الإسلامية بشكل عام، وتوفير مساحة يستطيع المواطن العادي أن يثقف نفسه في المجال السياسي وان يكون آرائه ووجهة نظره الخاصة[1].

٢- دعم التقليديين في مواجهة الأصوليين:

- نشر النقد التقليدي للعنف والتطرف الأصولي وتسعير الخلاف بين الأصوليين والتقليديين.

- تشجيع التعاون بين الحداثيين والتقليديين الذين يتبنون منهجًا أقرب إلى الطيف الحداثوي.

- تشجيع التقليديين متى أمكن ذلك، على تجهيز أنفسهم وبشكل أفضل لمواجهة أي نقاش مع الأصوليين، إذ عادة ما

---

(١) نفسه ص١٦-١٧.

يتفوق عليهم هؤلاء بالحجة والبيان.

- محاولة زيادة الحداثيين في المؤسسات التقليدية.

- التفريق بين القطاعات المختلفة من التقليدين، وتشجيع أولئك الذين يميلون أكثر من غيرهم إلى الحداثة.

- تشجيع انتشار وقبول الصوفية في المجتمعات الإسلامية[1].

٣- مواجهة ومعارضة الأصولية:

- تحدي طروحاتهم وتأويلاتهم فيما يتعلق بالإسلام. وكشف نقاط الضعف وعدم الدقة.

- كشف صلاتهم بجماعات ذات أنشطة غير مشروعة.

- نشر ما يشير إلى عواقب أعمالهم العنفية.

- إظهار عجزهم عن استلام سدة الحكم، أو تحقيق أي شكل من أشكال التطور الإيجابي في مجتمعاتهم وبلدانهم.

- توجيه هذا الخطاب بشكل خاص إلى الشباب المسلم وإلى الأقليات في العالم العربي الإسلامي.

- تشجيع الصحافة على التحقيق في قضايا الفساد وعدم أخلاقية الأصوليين وغيرهم من الإرهابيين[2].

---

(١) نفسه ص١٧-١٨.

(٢) نفسه ص١٨-١٩.

٤- الدعم الانتقائي للعلمانيين:

- تشجيع النظرة إلى الأصوليين على أنهم عدو مشترك وتثبيط أي تحالف بين العلمانيين والقوى أو الجماعات المناوئة للولايات المتحدة الأمريكية (الوطنيين، القوميين، اليساريين) .

- دعم النظرية القائلة بإمكانية الفصل بين الدين والدولة حتى في الإسلام، وأن هذا الأمر لا يعرض الإيمان للخطر بل قد يؤدي لتعميقه[١].

الملفت، وأنت تستعرض مضمون دراسة شيريل بينارد، إغراؤها الكبير في تبني رؤية استشراقية كلاسيكية لفهم الإسلام، فالتقسيمات والتصنيفات المقدمة للتيارات السائدة لا تخلو من التسطيح والابتسار. دون فهم عميق لجذور وتشكلات التيارات المقدمة. فمفهوم الإسلام الديمقراطي، قدم كمزيج غير متماسك ومرتبك من حيث الرؤية النظرية والمعرفية، وهيمن عليه التوجه البراغماتي في مسألة تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع هذه التيارات داخل الوسط المسلم، لا سيما بعد الأحداث الإرهابية التي هزت أمريكا في الحدي عشر من شتمبر ٢٠٠١.

لقد استمر مشروع مؤسسة «راند» في الترويج لمسألة الإسلام الديمقراطي، بتشجيع البحث لتطوير هذه الفكرة داخل الولايات المتحدة وخارجها. ففي ٢٠٠٧ أصدر مركز الشرق الأوسط

---

(١) نفسه ص١٩.

للسياسات العامة المرتبط بنفس المؤسسة دراسة شاركت فيها الباحثة شيريل بينارد، رفقة ثلة من الباحثين الآخرين تحمل عنوان: «بناء شبكات المسلم المعتدل»[١]. وفي هذا العمل، تم طرح خارطة طريقة جديدة لبناء شبكات تجسد نموذج الإسلام المعتدل من خلال التركيز على شركاء جدد تم تحديدهم كما يلي:

- المثقفون والأكاديميون ذوو الخلفية الليبرالية والعلمانية المعتدلة.

- علماء الدين المعتدلون.

- المجموعات النسائية المنخرطة في حملات المساواة والجندر أو النوع.

- الكتاب والصحفيون المعتدلون.

كما لم تخل مؤسسة «راند» من إنجاز دراسات أخرى، لا يتسع المقام للتفصيل فيها الآن[٢] تتناول كيفية تعاطي الولايات المتحدة مع المسألة الدينية بعد أحداث ١١ شتمبر ٢٠٠١، وما هي السبل الكفيلة لتجاوز الشرخ وسوء الفهم بين أمريكا والعالم العربي

(١) -Angela Rabasa, Cheryl Benard Lowell. H. Schwartz, Peter Sickle. Building Moderate Muslim Networks. Rand/ Center for Middle East Public Policy 2007.

(٢) -Angel Rabasa, cheryl Benard ... The Muslim World after 9/11. Rand/ Project Air Force 2004; James dobbins, Jack Riley, Long Shadow of 9/11. America's Response to terrorism. Rand Cooperation 2011.

والإسلامي. فكما سبقت الإشارة، فإن الاستئناس بأفكار هذه المؤسسات، وتبنيها من طرف السياسة الخارجية الأمريكية يظل أمرا بديهيًّا، وهذا ما سنتناوله في المحور الأخير، والذي سنرصد فيه مدى حضور هذه الرؤى في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية وسلوكها في العالم العربي والإسلامي غداة أحداث الحدي عشر من شتمبر، وفي أعقاب ما سمي بالربيع العربي.

ثالثًا: تأثير نموذج راند على واقع السياسة الخارجية الأمريكية:

قبل أن نبحث في تحول أفكار مؤسسة «راند» إلى سياسات وتوجهات ملموسة لدى الإدارة الأمريكية، نشير إلى أنه قبل أحداث الحادي عشر من شتمبر، غلب على الخطاب الرسمي الأمريكي حول الإسلام السياسي نوع من الغموض والارتباك . فقد تبنت النخبة العاملة في مجال السياسة الخارجية موقفًا تشكيكيًا تجاه الحركات الإسلامية، لأنها حركات ثورية تعارض الأمر الواقع القائم والمصالح الأمريكية في المنطقة أيضًا. فلا تزال آراء صانعي السياسة الخارجية الأمريكية مطبوعة بالخوف من الحركات الثورية، سواء كانت علمانية أم دينية. ويبدو أن الإسلام حل في المنظور الأمريكي محل القومية العربية بصفة كونه التهديد الرئيسي للمصالح الأمريكية في العالم العربي والإسلامي.

والأمر لا يقتصر هنا على التوتر والغموض الذي ساد الخطاب. بل إن هذا الخطاب جاء متعارضًا مع السلوك الفعلي

للإدارات الأمريكية المتعاقبة حيال هذه الحركات. فهناك فجوة واسعة بين الخطاب والممارسة الأميركيين. وبتعبير آخر، فإن تصريحات الإدارات الأمريكية لم تملك تأثيرا في سلوكها إزاء المجموعات الإسلامية. فالمسؤولون الأمريكيون أبدوا ترددًا في إدخال خطابهم الليبرالي في الصناعة الفعلية لسياستهم الخارجية، بل إن المرء لا يستطيع أن يمنع نفسه من الشك في أن لدى هؤلاء المسؤولين الكثير من التحفظ والقلق إزاء المزج بين السياسة والدين. إذ يبدو، في نظر الولايات المتحدة، أن الإسلاميين الجيدين هم الإسلاميون غير السياسيين[1].

وتشبعت السياسة الأمريكية بفكرة أن الديمقراطية غير ممكنة بسبب الثقافة العربية الإسلامية، وبسبب الصراع العربي- الإسرائيلي وعدم الاستقرار، ولذلك استبدلت السياسة الأمريكية الديمقراطية والحرية، بالاستقرار والأمن، للحفاظ على النفط والأسواق. وبالتالي، كان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة قبل الحادي عشر من سبتمبر قاصرا على تحقيق مصالحها المتمثلة في الحفاظ على إمدادات النفط والأسواق الغنية، حتى ولو تم ذلك بالتعامل مع الأنظمة السلطوية في المنطقة. ونتيجة لذلك، كان الاهتمام بالديمقراطية والإصلاحات السياسية محدودًا، إلا أنه بعد الأحداث، أصبحت الديمقراطية والإصلاح السياسي في الشرق

(١) فواز جرجس، «الأصولية الإسلامية في المنظار الأمريكي» مجلة شؤون الأوسط، عدد: ١٠٢، ربيع ٢٠٠١ .

الأوسط جزءًا من الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الإرهاب.

وقد أكد الرئيس بوش الابن هذا التغيير في السياسة الأمريكية، حيث انتقد إحدى الحجج والمقولات التقليدية التي تمسكت بها النظم السياسية في العالم العربي خلال العقود الماضية لتبرير تأجيل عملية الإصلاح السياسي، وهي مقولة «الاستثناء العربي» أو «الخصوصية العربية»، التي حاولت تلك الأنظمة من خلالها الترويج لفكرة صعوبة التحول الديمقراطي في العالم العربي استنادا إلى الخصوصيات الثقافية والسياسية والدينية للمنطقة، ومن ثم ما ينطبق على باقي الأقاليم الأخرى، مثل أمريكا اللاتينية، وأوريا الشرقية وشرق آسيا، لا ينطبق بالضرورة على دول المنطقة العربية[1].

وبذلك، أصبح استثناء الشرق الأوسط، واعتبار أن الديمقراطية غير ممكنة وغير مرغوب فيها في المنطقة، أمر لا يمكن الدفاع عنه، حيث تسبب غياب الديمقراطية في دعم الإرهاب والراديكالية، وبالتالي أصبحت هناك قناعة لدى صانعي القرار الأمريكي بضرورة دعم الديمقراطية، وخاصة أن منفذي أحداث الحادي عشر من شتمبر ينتمون إلى دول تتسم بغياب المشاركة السياسية والحرية، وهذا ما دفع الإدارة الأمريكية إلى الاقتناع بأن القضاء على الإرهاب، لا يحدث إلا بالقضاء على نظم الحكم

(١) أشرف محمد عبد الله ياسين، «السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط»، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد: ٢٦، ٢٠١٠، ص، ٧٨.

الاستبدادية، والسعي إلى إحلالها بنظم حكم ديمقراطية.

إن هذه الرؤية الأمريكية لإحداث تغيير ديمقراطي في العالم العربي لم تكن تعبيرًا عن توافق عام داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما جاءت تعبيرا عن اتجاه واحد، وهو ذلك الاتجاه الذي يرى أن غياب الديمقراطية في هذه المنطقة يسهم بشكل أساسي في خلق بيئة ملائمة لتنامي ظواهر التطرف الديني والعنف والإرهاب، ومن ثم، فإن القضاء على هذه الظواهر يتوقف في جانب كبير منه على نشر الديمقراطية وتعزيزها في بلدان المنطقة، وهو الاتجاه الذي وجد أنصاره من اليمين المحافظ في الإدارة الأمريكية. وفي المقابل، هناك اتجاهات أخرى لها وجهة نظر مخالفة للاتجاه السابق، ومن بين هذه الاتجاهات ذلك الاتجاه الذي يرى أن إجراء انتخابات في العالم العربي، سوف يأتي بنظم رجعية، وما هو أشد معاداة للغرب من النظم الحالية[1].

وبالتالي، يرى هذا الاتجاه أنه لا ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية أن تضغط من أجل تحقيق الديمقراطية في المنطقة، خشية تصاعد التيار الإسلامي ووصوله للسلطة. وأخيرًا، هناك اتجاه ثالث يرى أنه لا خطر من الإسلاميين المعتدلين على الديمقراطية، ولا علاقة لهم بالعنف والإرهاب. وأن السبب وراء معاداة الإسلاميين للولايات المتحدة الأمريكية إنما يرجع إلى الدعم

(١) المرجع السابق، ص، ٨٠.

الأمريكي للنظم التسلطية في المنطقة.

لقد أصبحت مسألة التحول الديمقراطي في العالم العربي مكونًا رئيسيًا في السياسة الخارجية الأمريكية، ولا سيما بعد أحداث الحدي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، حيث أصبح نشر الديمقراطية من أهم آليات مكافحة الإرهاب. ولذلك قدمت إدارة بوش الابن حوافز اقتصادية إلى دول المنطقة، كاتفاقيات التبادل الحر[١]، لكي تتبنى تلك الدول السياسات الليبرالية، فضلًا على مبادرة الشراكة مع دول الشرق الأوسط الكبير التي بلورتها الإدارة الأمريكية، ثم جرى الاتفاق على مضمونها في اجتماع قمة الثماني في يونيو ٢٠٠٤.

ولكن في واقع الأمر، لم يستمر الاهتمام الأمريكي بقضية الديمقراطية والحرية في العالم العربي طويلًا، وبالتالي اتبعت إدارة بوش سياسة «نصف الخطوة» في دعم الديمقراطية، بحيث سعت للضغط على أنظمة الحكم الضعيفة أكثر من ضغطها على الأنظمة القوية الفاعلة. ولعل ما يفسر التحرك الأمريكي المتذبذب من مسألة الديمقراطية هو التخوف دائمًا من أن تؤدي الديمقراطية إلى انتخاب قوى إسلامية معادية لواشنطن، ولمصالحها وحلفائها في المنطقة، فعند وصول تلك القوى إلى الحكم في دول أنظمتها

(١) خلال هذه المرحلة انفردت كل من المغرب والأردن بالتوقيع على اتفاقيات التجارة الحرة مع الإدارة الأمريكية.

صديقة وحليفة لأمريكا ستتبنى سياسات عدائية تجاه المصالح الأمريكية[1].

لاختبار هذا التوجس الأمريكي، فقد شكل فوز حركة المقاومة الإسلامية «حماس» في الانتخابات التشريعية في أوائل ٢٠٠٦، التي تصنفها واشنطن على أنها منظمة إرهابية، تأكيدًا لرؤية الإدارة الأمريكية، بأن الانتخابات الحرة في البلدان ذات الأكثرية الإسلامية قد تأتي بالأحزاب والحركات الإسلامية إلى الحكم، لأنها في الغالب المعارضة المنظمة، مما دفع الإدارة الأمريكية إلى تبني سياسية معادية تجاه حركة حماس التي يشكل توليها السلطة نتاجا لعملية الديمقراطية. كما يفسر التحرك الأمريكي المتذبذب في دعم الديمقراطية أيضًا بالخوف من أن يؤدي اتباع سياسات تدعو الديمقراطية في المنطقة إلى التأثير في تعاون هذه الدول مع الولايات المتحدة الأمريكية في قضايا مهمة، مثل التعاون في مكافحة الإرهاب أو التعاون بشأن قضايا المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

وبالتالي، عادت السياسة الأمريكية مرة أخرى إلى اختيار الأمن بديلًا من الديمقراطية، على الرغم من أن استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في دعم الأنظمة التي تقوم بخطوات ليبرالية دون

(١) تؤكد الخبرة التاريخية، أنه في عام ١٩٩٢، عندما أتت الديمقراطية بالإسلاميين في الجزائر، كيف شجعت الولايات المتحدة إلى جانب فرنسا القوى العلمانية والليبرالية على القيام بانقلاب عسكري لمنع الإسلاميين من الوصول إلى السلطة.

السماح بظهور قوى سياسية جديدة، يدعم القوى الإسلامية، حيث تصبح هي القوى الوحيدة البديلة للنظم السياسية الحالية.

ودائمًا، في إطار تتبع حضور مقولات الإسلام المعتدل والإسلام المدني، في مخرجات السياسات الأمريكية، هناك مساندة لهذه القوى الإسلامية في مواجهة قوى الغلو والتطرف الديني. فالولايات المتحدة مشتركة بالفعل ضمنًا في إصلاحات ذات توجهات دينية. بحيث نجد برامج الوكالة الأمريكية للمعونة الدولية USAID وبرامج وزارة الخارجية الأمريكية التي تهدف إلى تنقيح الكتب المدرسية، وتطوير التعليم الابتدائي والثانوي، وتمكين النساء، وإشراك الإسلاميين المعتدلين، وتحديث النظم القانونية، أو تشجيع الحوار بين الأديان، وهذه كلها تنطوي على قضايا معيارية، والانحياز لموقف معين في النزاعات الدينية. وبالرغم من سعي الإدارة في هذا التوجه، هناك من يشكك في مقدرة الولايات المتحدة على القيام بهذا الدور لأنه يثير مشكلتين رئيسيتين: أولهما أن المبادرات القائمة على العقيدة لا يرجح أن تحظى بالدعم السياسي الأمريكي لأنه تثير قضايا دستورية شائكة، والأخرى أن الإدارة الأمريكية غير موثوق بها في المنطقة. وأي دور أمريكي صريح يمكن أن يقوض برنامج المعتدلين ويؤثر في وضعهم[1].

(١) عبد السلام المغراوي، السياسة الأجنبية الأمريكية والتجديد الإسلامي، تقرير خاص، عدد ١٦٤، معهد السلام الأمريكي، يوليوز ٢٠٠٦.

كما أن الجهود المبذولة التي بذلت من طرف الإدارة الأمريكية من خلال البرامج الحكومية، والتي تنطوي على إصلاحات دينية ضمنية، تعتبر غير كافية وليس لها تأثير كبير، لأنها تفتقر إلى وضوح الغرض وإلى التنسيق. فهي لا تشرك المؤسسات الأمريكية المستقلة، والوكالات الدولية، والمجتمع المدني المتعدد الجنسيات على نحو واف. وينقصها التزام صريح وجهد منسق لمخاطبة القاعدة المسلمة العريضة من حلال الجمعيات الخيرية المحلية الموثوق بها والجماعات المدنية والحركات الدينية المعتدلة.

مع مجيء باراك أوباما إلى سُدة الحكم بالولايات المتحدة الأمريكية، كان أمامه تحدي مواجهة التركة الثقيلة التي خلفتها إدارة حكم المحافظين الجدد في العالم العربي بفعل أخطائها المتراكمة. وفي محاولة لتصحيح هذا الواقع بادر الرئيس أوباما إلى تبني نبرة تصالحية في خطابه تجاه العالم العربي والإسلامي (خطاب إسطنبول والقاهرة ٢٠٠٩)، ثم العمل على الحد من حجم تداعيات عسكرة السياسة الخارجية في المنطقة، عن طريق الإعلان عن انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وإعادة انتشار القوات الأمريكية، ونهج أسلوب عدم التدخل الأمريكي في النزاعات المسلحة بفعل التبعات السياسية والاقتصادية المكلفة لمثل هذه القرارات[١].

(١) -Pierre Mélandri, "Obama et le Monde: Vers une nouvelle politique étrangére?" Hérodote, N0132,2009, pp.6-22.

فأمام نأي الولايات المتحدة بنفسها عن عدم الانخراط المباشر في شؤون العالم العربي، سرعان ما ستداهم أحداث الربيع العربي في ٢٠١١ وتضعها من جديد أمام مأزق انفجار الوضع في المنطقة، والتي أدت إلى الإطاحة بأربعة أنظمة سياسية (تونس، مصر، اليمن، ليبيا). لقد شكل نظام الرئيس مبارك حليفًا رئيسًا للولايات المتحدة في المنطقة، ولا سيما فيما يتعلق بملف الصراع العربي الإسرائيلي. إن الغياب المفاجئ للنظام المصري السابق أربك الإدارة الأمريكية، إذ فتح من جديد ماهية الخيارات المتاحة أمام واشنطن للتعاطي مع احتدام الموجة الثورية داخل مصر، وما هي القوى السياسية الجديدة التي ستخلف نظام مبارك.

وبحكم أن هذه الثورات، كانت بمثابة حركات احتجاجية قادتها فئات شبابية بدون زعامات ولا تأطير سياسي، فقد خيم على صناع السياسة الخارجية هاجس التعاطي مع مخرجات الثورة في مصر، وذلك في ظل عملية التجاذب السياسي التي أبدتها قوتان رئيسيتان: وهي المجلس العسكري وحركة الإخوان المسلمين، بحكم أن هذه الأخيرة نجحت إلى حد كبير من الاستفادة من المناخ الثوري المصري، وحققت مكاسب سياسية على الأرض، نتيجة قدرتها التعبوية وتجربتها الطويلة في التنظيم والمعارضة. لقد أعاد هذا الواقع السياسي الجديد إلى الواجهة في دوائر السياسة الخارجية الأمريكية، مسألة التعاطي مع الإسلاميين، وما هي التيارات السياسية داخل التنظيمات يمكن أن تتحالف معها واشنطن

لامتصاص غضب هذه الرجات الثورية والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية بالمنطقة[١].

ففي عز الثورة في يناير ٢٠١١، وفي تقدير موقفها لموازين القوى الداخلية، بادرت الإدارة الأمريكية لتأييد جماعة الإخوان المسلمين، حتى وإن وصلوا للحكم كبديل واقعي أمام التنظيمات الراديكالية. لذا قرر الرئيس أوباما الرهان على جماعة الإخوان، رغم معارضة إسرائيل ورئيس الحكومة بنيامين نتانياهو واللوبي الصهيوني الموالي لإسرائيل داخل الولايات المتحدة[٢]. وأيدت الإدارة الأمريكية كل الإجراءات التي اتخذها المجلس العسكري الحاكم في مصر من قبيل الاستفتاء الذي جرى في البلاد لإدخال عدد من التعديلات الدستورية. ولاحظت الإدارة الأمريكية لاحقا بأن سلوك الجماعة بعد الثورة بدأ يتغير لأنهم أدركوا أنهم القوة السياسية المنظمة في الشارع المصري بعد أن استثمروا جيدًا نتيجة استفتاء ٢٠١١ لصالحهم، وقد أصرت الجماعة على إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها، مما آثار هواجس الشكوك والريبة عند الأمريكيين التي مورست عليها أيضًا ضغوط كبيرة من طرف إسرائيل واللوبي الصهيوني وذلك من أجل تعديل موقفها من الجماعة.

(١) -Phillipe Droz-Vincent "Du 11 septembre aux révolutions arabes: les Etats-Unis et le Moyen-Orient", Politique etrangère, Automne, 2013, pp. 495-506.

(٢) -Avi shlaim, "Isreal, les Etats-Unis et le Printemps arabe, Mouvements", N066, 2011, pp. 135-144.

لقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية، إزاء تطورات المشهد السياسي المصري، بأنها ارتكبت خطأ بالموافقة على إجراء استفتاء ١٩ مارس ٢٠١١ والذي جرى على عجل بعد مرور أسابيع قليلة من خلع الرئيس مبارك. وبعد أن أجريت الانتخابات في موعدها المحدد، وحصول الإخوان المسلمين والتيار السلفي على أكثر من ٦٥ بالمائة من مقاعد البرلمان، تغير الموقف الأمريكي كلية، وطالبت آنذاك الإدارة الأمريكية بأمرين: ضرورة إخراج دستور مصري جديد إلى حيز الوجود وتأجيل موعد الانتخابات البرلمانية. ولكن تشبث المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس العسكري الحاكم على تسليم السلطة إلى السياسيين في أسرع وقت ممكن، جعل وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون تعلن عن استئناف الاتصالات بين بلادها والجماعة لإحراجهم داخليًا من ناحية، وفرملة اندفاعهم وإصرارهم على إجراء الانتخابات البرلمانية من ناحية أخرى[١].

لقد كانت ضغوط إسرائيل واللوبي الصهيوني أكبر من رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين، مما جعل هذه الأخيرة تتراجع عن رغبتها في ذلك التعامل، الشيء الذي دفع بالمؤسسة العسكرية إلى الإطاحة بالإخوان المسلمين من سدة الحكم بتهمتي الخيانة العظمى والتخابر مع حماس.

---

(١) -Gilbert Achcar, "Les frères musulmans pour une transition dans l'ordre", Le Monde diplomatique, Mars 2011, p.8.

إن الموقف الأمريكي تجاه صعود الإسلام السياسي غداة أحداث الربيع العربي إلى السلطة لم يمكن منسجمًا، ففي الحالة التونسية والمغربية لم تكترث كثيرًا لصعود الإسلاميين للحكم بالمقارنة مع الحالة المصرية نظرا لأهمية مصر الاستراتيجية بالنسبة للولايات وقربها من إسرائيل، إلى جانب اطمئنان الإدارة الأمريكية إلى وجود قوى سياسية ليبرالية وعلمانية إلى جانب هذه التيارات الإسلامية تمنعها من الاستئثار بالسلطة، وكأن لسان الإدارة الأمريكية يقول بأن بمقدور هذه التوليفة الجديدة أن ترقى لترويج نموذج الإسلام المدني الديمقراطي حسب نبوءات واستشراف راند.

في الختام، وإن كان المجال لا يسمح لتتبع حضور مقولة الإسلام المدني الديمقراطي في جوانب أخرى من السياسة الخارجية بالمنطقة. فإنه يمكن القول أن هذا المبدأ، وبعد مرور عشر سنوات عن ظهوره، مازال يشكل حائط الصد وصمام أمان في خطاب السياسة الخارجية وسلوكها. فكلما استجدت وقائع ومتغيرات جديدة لها علاقة بظاهرة تنامي الإسلام السياسي في العالم العربي، تنزع الولايات المتحدة إلى الغرف من هذا المفهوم «الراندي» وإحيائه من جديد أمام بروز تنظيمات راديكالية مسلحة تهدد مصالح هذه الأخيرة في بلدان العالم العربي. وما موقف الولايات المتحدة من «داعش» والنصرة وانفلات السيطرة عليها إلا دليل على رسوخ هذه النغمة لدى الإدارة الأمريكية الحالية.

خاتمة

سيكون من التعسف أن نحكم على تجربة «راند» من خلال الاعتماد على ورقة أو اثنتين، لكن اطراد مقولاتها وتوجهاتها، واندراجها ضمن نسق واحد يخص مشاريع واستراتيجيات الاعتدال الأمريكي في المنطقة، بل ووحدة تصنيفاتها للمكونات والاتجاهات التي تتمخض في أحشاء المجتمع العربي الإسلامي، وكذا وحدة العناصر والأهداف المقترحة ضمن هذه الاستراتيجيات، كل ذلك لا يبقي أي مسوغ للتعامل مع هذه الأوراق كما ولو كانت منسوبة لأصحابها فقط، لا سيما وأنها أخذت خطا زمنيا مطردا بدءا من الحادي عشر من شتنبر ٢٠٠١ التي سمحت بإصدار تقرير جماعي بنفس النفس، ومرورا بسنة ٢٠٠٤، سنة إصدار ورقة «الإسلام المدني الديمقراطي»، وانتهاء بسنة ٢٠٠٧، التي نضجت فيها فكرة بناء شبكات معتدلة في العالم الإسلامي، إذ وفرت التجربة التاريخية (الحرب البادرة) من جهة، الفرصة لاختبار أطروحة نشر الاعتدال الأمريكي في المنطقة، كما وفرت المسافة الزمنية الممتدة ما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٧، الفرصة لتقييم هذه المشاريع والنظر إلى ثغراتها ومحاولة تقوية عناصر القوة

واستدراك عناصر الضعف فيها.

لهذا الاعتبار، فإن التعامل مع مخرجات «راند» من خلال هذه الأوراق، يستضمر رؤية جامعة تأسست عناصرها منذ الحادي عشر من شتنبر، وبدأت تتشكل وتتطور، وتعيد صياغة مفرداتها مع الزمن، وباستفادة من حصيلة التقييم والنقد والتجاوز الذي اعتمدته المؤسسة طوال ثمان سنوات من تجريب مشروع الاعتدال.

لقد حاول هذا الكتاب، جهد المستطاع، أن يقرب القارئ أولًا من مشاريع الاعتدال هذه، أي من الاستراتيجية الأمريكية لنشر وترويج نموذج لإسلام معتدل مدني ديمقراطي، ولبناء شبكات إسلامية تنطلق من هدي هذا النموذج، لتتوسع وتملأ الفضاء الذي احتكره الاتجاه الأصولي والتقليدي، كما حاول أيضًا أن يفكك الأدوات المنهجية التي اعتمدتها هذه الأوراق في فهم الواقع العربي، وفي إنتاج نوع من المعرفة الاجتماعية عنه. وساهم بقدر من الأقدار أيضًا في تلمس الخلفيات الثاوية وراء هذا المنهج، والأعطاب التي اعترته، وفضل أن يبحث عن العطب في النموذج المعرفي، بحكم أن الأمر لا يتعلق بثغرات منهجية، أو اختلافات وتباينات نظرية تبرر الاختلاف هنا أو هناك، وإنما يتعلق بطبيعة النموذج المعرفي الحاكم، والذي يتسبب في إنتاج معارف وأدوات تحليل لا تتناسب مع طبيعة المجتمع العربي وبيئته ونسقه الثقافي والمعرفي والسياسي.

ولذلك، كان من الطبيعي، تبعًا لأزمة الفهم والقراءة، أن

تسير السياسات الخارجية الأمريكية المطبوعة دائما بطابع البراغماتية، في اتجاه معاكس تماما لتوصيات واستراتيجيات الأوراق المقترحة، أو للدقة، لقد كتب عليها أن تواجه واقعا آخر غير الواقع الذي توقعته هذه الأوراق حينما كانت ترسم صورة عن ردود الفعل المتوقعة من الاتجاهات الأربع في تعاطيها مع السياسات الأمريكية.

لقد انتهت سيرورة الأحداث والوقائع، إلى تقرير نتائج أخرى في المنطقة العربية غير التي تمنتها هذه الأوراق، وذلك رغما عن اعتماد السياسات الخارجية الأمريكية لكثير من العناصر التي تضمنتها هذه الأوراق، بدءًا بدعم وتعزيز الإصلاح الديني في الوطن العربي، وتغيير مناهج التعليم، والرهان على دعم المجتمع المدني، وتكثيف برامج الدعم للديمقراطية التي مست بشكل خاص الاتجاهات الحداثية، وتم الاشتغال أيضًا على دعم التعبيرات الإعلامية المعتدلة، لكن النتيجة في النهاية كانت أسوأ مما كانت عليه بعيد أحداث الحادي عشر من شتنبر. فلم يعد يتعلق الأمر فقط بتنظيم القاعدة الذي تناسلت فروعه، وإنما صار الأمر يتعلق بأربع تنظيمات إرهابية كبيرة، في مقدمتها تنظيم «داعش» الذي احتل رقعة جغرافية ممتدة في دولتين، وصار له كيان سياسي وموارد مالية (النفط) لم يكن يتمتع بها حتى تنظيم القاعدة لما كان محتضنا في أفغانستان من قبل طالبان، كما أن المسار نحو الديمقراطية ارتد خطوات إلى الوراء في مصر، واليمن، وليبيا، ولم تنجح إلا تجربة

المغرب وتونس اللتان اعتمدتا منطق الوفاق التاريخي بين المكونات، في حين أصبحت حالة سوريا والعراق تنذر بالمجهول بحكم تتناقض الوضع الإقليمي وتعقد استراتيجيات الإرادات الدولية.

النتيجة بكل اختصار، أن مشاريع الاعتدال الأمريكي فشلت في تحقيق النموذج الذي كانت تتطلع إليه، كما فشلت السياسات الخارجية الأمريكية في مسار مكافحة الإرهاب ومسار دعم التحولات السياسية في المنطقة العربية على السواء، وبرز سحاب كثيف من الإرهاب المعولم الذي لا تتوفر البيئة الدولية على مقومات كافية لمكافحته، لا سيما بعد فشل الرهان على دعم التحول السياسي في المنطقة العربية.

لسنا نحاكم في خاتمة هذا الكتاب السياسات الخارجية الأمريكية، ولا حتى مخرجات مؤسسة «راند» التي قامت بدورها في ترشيد السياسات الخارجية الأمريكية ومد يد المساعدة لصناع القرار السياسي الأمريكي، وإنما القصد أن ننبه إلى ضرورة مراجعة نموذج الفهم الذي تقرأ به المراكز البحثية الغربية الواقع العربي، لأن الخطأ في الفهم يستتبعه بالضرورة الخطأ في التحليل والاستشراف فضلا عن تقديم توصيات لصناع القرار السياسي حول ما يجب فعله اتجاه المنطقة العربية.

ومع ذلك نود التأكيد، كما أكدنا في كتابنا السابق «الإسلاميون ومراكز البحث الأمريكية»، أن هناك إمكانية دائما

للاستفادة من مخرجات هذه المراكز، بل وهناك أيضًا إمكانية للإفادة من كسبها المنهجي الوظيفي والنسقي، وطريقتها البراغماتية في التعاطي السياسي، لكن هذه الإفادة لا تكون ذات جدوى إن لم يسبقها أو يؤسس لها فهم ومعرفة عميقة بالمجتمعات العربية، واستثمار للتراكم الحاصل في المعرفة الاجتماعية المتوفرة بالواقع العربي.

إن نقطة خلل كثير من مستودعات التفكير الأمريكية أنها تقوم بكل شيء، بعملية الفهم، والتحليل، والاستشراف، ووضع السيناريوهات، وتقديم التوصيات لصناعه القرار السياسي، وتتغافل مخرجات علمية جد مهمة أنتجت في حلقة من الحلقات الخمس المذكورة، كان من الأنسب أن تستثمر نتائجها. فلا معنى أن تنتج مؤسسات مسحية واستطلاعية أبحاثا ضخمة حول المجتمع العربي وتمثلاته للدين والسياسة وتحولات القيم، بل وحتى لموضوعات تخص تفسير الإسلام وتأويله، والموقف من الإرهاب ودعمه وتأييده وتبريره، ثم يتم تغافلها والاحتكام إلى مواضعات جاهزة غير مسنودة بأي مستند علمي.

كان من الممكن لمركز «راند» أن يستعين بما توفره مؤسسة بيو للأبحاث من معارف اجتماعية مهمة حول المجتمع العربي، وكان بالإمكان أيضًا أن يتم الاستئناس بما توفره مؤسسة غالوب أو زوغبي للأبحاث أو غيرها من المؤسسات المعنية بالدراسات الاجتماعية والبحثية، حتى تؤسس رؤيتها للمجتمع العربي على

أساس متين من الفهم بطبيعة توجهاته وتمثلاته الدينية والسياسية والقيمية، وحتى يتم فهم البيئة التي يراد نشر تفسير معين للإسلام في جغرافيتها، بل وحتى يتم اختبار مدى إمكانية أن يتم ترويج نموذج لإسلام «مدني ديمقراطي» في مجتمع رسخت فيه المعارف والمعتقدات والقيم والسلوكات الدينية.

سيبقى العطب الكبير الذي يلاحق المراكز البحثية الأمريكية، بل ويلاحق أيضًا صناع القرار السياسي الأمريكي، أنهم على ما يملكون من معطيات كثيفة ودقيقة وتفصيلية عن المجتمع العربي، يفتقدون القدرة على الفهم، بحكم عملية القياس الفاسدة التي تتم بين المجتمع العربي والمجتمع الغربي، وبين البيئة السياسية العربية والبيئة السياسية الغربية، وبين النسق الثقافي العربي والنسق الثقافي الغربي.

ولعل هذا بالتحديد ما يجعل السياسات الأمريكية دائمًا تعدل عن مبادراتها وخياراتها الاستراتيجية، وتضطر إلى إعمال رؤيتها العملية البراغماتية، أي التعامل مع الواقع في ضوء متغيراته الواقعية، وذلك بسبب أن هذه الخيارات بنيت في الأصل على فهم معين للمجتمع العربي، سرعان ما يتبين أنه لم يكن دقيقا بما يكفي رغم الكم الهائل من المعلومات التفصيلية التي يتم تجميعها عن المكونات والهيئات ومختلف الفاعلين، ورغم السيناريوهات التي يتم تخيل وقوعها، والتحالفات التي يتصور إمكان انعقادها.

مطمح هذا الكتاب، كما السابق، أن يساعد القارئ العربي

على فتح نافذة يطل من خلالها على الكيفية التي يتم بها قراءة واقعه، وعلى الأفكار التي يتم عرضها على صناع القرار السياسي لتوجيه مستقبله ومستقبل منطقته، والأدوات التي يتم تحريكها بوهم الظن أن بإمكانها فعل ما ينتظر منها.

أن يفهم القارئ العربي الكيفية التي يتم فهمه أوفهم واقعه بها خارجيًا، ليس هو نهاية المطمح، بل الغاية أن يمتلك الحس النقدي في التعاطي مع كل ما يدور حواليه من مشاريع وأفكار قد تبدو محلية الصنع، وهي في الواقع مسدودة بخيوط تحرك بإرادات دولية لا تخطئها العين.

من حسن حظ القارئ العربي مع هذه المراكز أنها تعلن أفكارها بكل وضوح، ولا تتخفى وراء أي مجاز أو استعارة لغوية، ومن حسن حظه أيضًا، أن هذه المراكز تضع بين يديه الصورة التي تراد للدين -الإسلام- أن يصير إليها، ولائحة المكونات التي يراهن عليها للقيام بذلك، والمكونات المدنية والسياسية التي يوجه إليها الدعم المالي، والتحالفات التي يراد نسجها، والغرض الذي لأجله يتم هذا وذاك.

أي أنها في المحصلة، تقول كل شيء، ولا يمنع القارئ من تشكيل وعيه النقدي بمخرجاتها سوى حجاب ضعف أو غياب القراءة والاطلاع، وهذا ما يتطلع هذا الكتاب إلى تحقيق منسوب نوعي فيه.

ولذلك، إذا كان من فائدة ترجى لهذا الكتاب، فإنه حاول أن

يقرب بنفس علمي تحليلي نوع المعرفة التي تقرأ بها المركز البحثية الغربية العالم العربي، والنموذج الذي يتم اقتراحه عليه، والاستراتيجيات التي تبنى لهذا الغرض.

وتبقى في الأخير أمام القارئ العربي المسافة الزمنية الكافية لقراءة هذه المخرجات في ضوء الواقع الذي آلت إليه المنطقة العربية، وهل اقتربت من النموذج الذي رسم له، أم أنها ابتعدت كثيرا، وسارت في الاتجاه المعاكس.

نأمل أن يقوم القارئ العربي بهذا التمرين لوحده، فهو يملك من الذكاء للقيام بهذه الوظيفة ما يجعله، ربما، مستغنيا عن أي دراسة تقيم مآل مخرجات هذه الأوراق ومدى تحقق أهدافها على أرض الواقع.

لائحة المراجع

الكتب باللغة العربية

١- شيريل بينارد، الإسلام المدني الديمقراطي، ترجمة إبراهيم عوض، سلسلة تقارير «راند» تنوير للنشر والإعلام بشراكة مع مركز نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى ٢٠١٣.

٢- بلال التليدي، الإسلاميون ومراكز البحث الأمريكية دراسة في أزمة النموذج المعرفي (معهد واشنطن ومعهد كارنيجي) منشورات مركز نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى ٢٠١٤.

٣- بلال التليدي، مراجعات الإسلاميين، دراسة في تحولات النسق السياسي والمعرفي، منشورات مركز نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى ٢٠١٣.

٤- بشير موسى نافع، الإسلاميون، الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠.

٥- عبد الكبير العلوي المدغري، الحكومة الملتحية دراسة نقدية مستقبلية، دار الأمان للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى ٢٠٠٦.

الدوريات باللغة العربية:

١- فواز جرجس، «الأصولية الإسلامية في المنظار الأمريكي» مجلة شؤون الأوسط، عدد: ١٠٢، ربيع ٢٠٠١.

٢- شرف محمد عبد الله ياسين،«السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط»، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد: ٢٦، ٢٠١٠.

٣- د. السيد أمين شلبي، «الدبلوماسية والأكاديمية تنافر أم تعاون؟»، مجلة السياسة الدولية، عدد، ١٣٢، أبريل ١٩٩٨.

٤- محمد السيد سليم، «العلاقة بين البحث العلمي وصنع القرار» مجلة مستقبل العالم الإسلامي، السنة الخامسة، العدد، ١٤، شتاء ١٩٩٥.

٥- د، أشواق عباس، «مراكز الأبحاث الأمريكية وصنع السياسات»، مجلة الديمقراطية، عدد٣٣,- يناير ٢٠٠٩.

٦- عبد السلام المغراوي، السياسة الأجنبية الأمريكية والتجديد الإسلامي، تقرير خاص، عدد ١٦٤، معهد السلام الأمريكي، يوليوز ٢٠٠٦.

الكتب والدوريات باللغات الأجنبية

1- James, G Mc Gann(2012) Global go to think tanks report and policy advice. Think tanks and civil societies program. International relations program. University of Pennsylvania.

2- Jean ÙPaul Mayer, Rand, Brookings, Harvard et les autres. Les prophètes de la stratégie des Etats-Unis. Ed. Addim,. Collection Esprit De defense, 1997. p. 83.

3- Merton E. Davies and W. Harris. RAND'S Role in the evolution of Balloon and Satellite Observation System and related US Space Technology, RAND, 1984. P, 18.

4- Alain Faupin, "La pensée au service de l'action: Les think tanks américains"; Revue Internationale et stratégique, N052, 2003, pp,97-105.

5- James, G Mc Gann(2013), Global go to think tanks report and policy advice. Think tanks and civil societies program. International relations program. University of Pennsylvania.

6- Pierre Mélandri, "Obama et le Monde: Vers une nouvelle politique étrangère?" Hérodote, N0132,2009, pp,6-22.

7- Phillipe Droz-Vincent "Du 11 septembre aux révolutions arabes: les Etats-Unis et le Moyen-Orient", Politique etrangèmre, Automne, 2013, pp. 495-506.

8- Avi shlaim, "Isreal, les Etats-Unis et le Printemps arabe", Mouvements, N066 2011, pp. 135-144.

9- Gilbert Achcar, "Les frères musulmans pour une transition dans l'ordre", Le Monde diplomatique, Mars 2011, p,8.

المقالات والأوراق البحثية المنشورة

في مواقع مراكز الأبحاث الأمريكية

١- أوراق مؤسسة راند:

- Angel Rabasa, cheryl Benard ... The Muslim World after 9/11. Rand/ Project Air Force 2004; James dobbins, Jack Riley, Long Shadow of9/11. America's Response to terrorism. Rand Cooperation 2011.

-Angela Rabasa, Cheryl Benard Lowell. H. Schwartz, Peter Sickle. Building Moderate Muslim Networks. Rand/ Center for Middle East Public Policy 2007.

٢- مقالات معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى:

دروس من خط الجبهة في المعركة من أجل القلوب والعقول: عامان لي في المغرب. تم نشر هذا المقال بموقع معهد واشنطن، بتاريخ ٢ غشت ٢٠٠٤، تحت عنوان:

Lessons from the Front Line in the Battle for "Hearts and Minds": My Two Years in Morocco.

على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/lessons-from-the-front-line-in-the-battle-for-hearts-and-minds-my-two-years.

- **معضلة الديمقراطية في الشرق الأوسط: هل الإسلاميون هم الحل؟**، نشر بموقع بتاريخ ٣ مارس ٢٠٠٥، تحت عنوان:

The Democracy Dilemma in the Middle East: Are Islamists the Answer?

على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-democracy-dilemma-in-the-middle-east-are-islamists-the-answer.

- **سياسة الولايات المتحدة اتجاه الإسلاميين: الاحتواء مقابل الإقصاء**. نشر هذا المقال في موقع معهد واشنطن بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٠٤، تحت عنوان:

U.S policy toward islamists engagement: versus; isolation

على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/u.s.-policy-toward-islamists-engagement-versus-isolation.

- **واشنطن ومصر: سياسة متقلصة بشكل لا يصدق.** نشرت المقالة في موقع معهد واشنطن، بتاريخ **٢٨** نونبر **٢٠١١**، تحت عنوان:

Washington and Egypt: The Incredible Shrinking Policy

على الرابط

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/washington-and-egypt-the-incredible-shrinking-policy

- **جماعة «الإخوان المسلمين» والتيار الإسلامي واحتمالات مصر ما بعد مبارك: تقييم مُبكر**، وقد تم نشرت هذه الشهادة بتاريخ **١٣** أبريل **٢٠١١**، بموقع معهد واشنطن، تحت عنوان:

The Muslim Brotherhood, the Islamic Current, and Prospects for PostÙMubarak Egypt: An Early Assessment

للاطلاع على الشهادة كاملة، انظر على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/html/pdf/Satl-off20110413.pdf.

مصالح الولايات المتحدة في مصر: إعلان مقترح للسياسة الأمريكية، نشرت هذه المقالة بمعهد واشنطن، بتاريخ ٣١ يناير ٢٠١١، تحت عنوان:

U.S. Interests in Egypt: A Proposed Statement of U.S. Policy

على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/u.s.-interests-in-egypt-a-proposed-statement-of-u.s.-policy.

٣- مقالات معهد كارنيجي للسلام الدولي:

- الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي: استكشاف المناطق الرمادية. نشرت على موقع معهد كارنيجي، بتاريخ ٨ مارس ٢٠٠٦، تحت عنوان:

Islamist Movements and the Democratic Process in the Arab World: Exploring Gray Zones: Nathan J. Brown, Amr Hamzawy, Marina Ottaway.

على الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/greyzone.pdf.

- **الاستشراف السياسي تحت عنوان: «التساؤلات التي ينبغي على الحركات الإسلامية الإجابة عنها»: جماعة الإخوان المسلمون نموذجا**. عمرو حمزاوي، ومارينا أوتاوي وناثان براون. وصدر بتاريخ فبراير ٢٠٠٧، ونشر على موقع كارنيجي، تحت عنوان:

What Islamists Need to Be Clear About: The Case of the Egyptian Muslim Brotherhood.

على الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/ott-away_brown_hamzawy_islamists_final.pdf.

-**الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على جبهتين**. من عمرو حمزاوي ومراينا أوتاوي، وصدرت ضمن أوراق كارنيجي، بتاريخ ٢٤ ماي ٢٠٠٧، تحت عنوان:

Fighting on Two Fronts: Secular Parties in the Arab World.

على الرابط:

http://carnegieendowment.org /fil es/cp8 5_secula r_final .pdf.

- **ورقة الإسلاميون في السياسة ديناميكيات المشاركة**. مارينا أوتاوي وعمرو حمزاوي، وصدرت ضمن أورق كارنيجي، بتاريخ ١١ دجنبر ٢٠٠٨، تحت عنوان:

Islamists in Politics: The Dynamics of Participation: Marina Ottaway, Amr Hamzawy.

على الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/islamist_participation.pdf.

٤- أوراق معهد بروكينغز:

- **دعم المراحل الانتقالية العربية: أربعة تحديات أمام الرئيس الأمريكي الجديد**. تمارا كوفمان ويتس، بتاريخ ٦ نونبر ٢٠١٢، تحت عنوان:

Supporting Arab Transitions: Four Challenges for the Next U.S. President.

على الرابط:

http://www.brookings.edu/research/opinions/2012/11/06-arab-transitions-us-president-wittes.

- **خطى الحرية المضطربة: الدور الأمريكي في بناء الديمقراطية العربية**. صدر عن مركز سابان، بتاريخ أبريل ٢٠٠٨ تحت عنوان:

freedom's Unsteady March: America's Role in Building Arab Democracy.

- **الأحزاب الإسلامية، ثلاثة أصناف من الحركات الإسلامية**. تمارا كوفمان وايتس، نشرت في مجلة الديمقراطية، الصادرة عن المنحة القومية للديمقراطية في جامعة هوبكينز الأمريكية. المجلد ١٩ العدد ٣ بتاريخ يوليوز ٢٠٠٨، تحت عنوان:

Islamists partiesM three kinds of movements.

- **وهم اسبعاد الإسلاميين**. د خليل العناني أوراق معهد سابان التابع لمعهد بروكينغز، وصدرت في مارس ٢٠١٠ تحت عنوان:

The Myth of Excluding Moderate Islamists in the Arab World.

على الرابط:

http://www.brookings.edu/research/papers/2010/03/moderate-islamists-alanani.

- **استراتيجيات لإدماج الإسلاميين**. حميد شادي، مدير معهد بروكينغز الدوحة، موقع معهد بروكينز، بتاريخ يناير ٢٠١٠ بعنوان:

Strategies for Engaging Political Islam.

على الرابط:

http://www.brookings.edu/research/papers/2010/02/01-political-islam-hamid.

٦- ورقة المعهد الأمريكي للسلام:

- إدماج الإسلاميين وتعزيز الديمقراطية: تقييم أولي. منى يعوبيان هذه الورقة، وأصدرها معهد السلام الأمريكي في شتنبر ٢٠٠٧، تحت عنوان:

Engaging islamists and Promoting Democracy: a Preliminary assessment.

على الرابط:

http://www.usip.org/sites/default/files/sr190.pdf.

٧- ورقة مجلس سياسات الشرق الأوسط:

معضلة الإسلاميين: حقوق الإنسان، الدمقرطة، والحرب على الإرهاب ليز ستورم

The Dilemma of Islamists: human rights; Democratization and war on Terror.

Lise Storm: Spring 2009, Volume XVI, Number.

على الرابط:

http://mepc.org/journal/middle-east-policy-archives/

dilemma-islamists-human-rights-democratization-and-war-terror.

٨- دراسات مركز بيو للأبحاث:

دراسة العالم الإسلامي: الدين والمجتمع والسياسية ٢٠١٣.

-The World's Muslims: Religion, Politics and Society.

- على الرابط:

http://www.pewforum.org/files/2013/04/worlds-muslims-religion-politics-society-full-report.pdf.

- دراسة العالم الإسلامي بين الوحدة والتنوع:

The World's Muslims: Unity and Diversity.

على الرابط:

http://www.pewforum.org/2012/08/09/the-worlds-muslims-unity-and-diversity-executive-summary/.

نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies

إصدارات نماء

قائمة إصدارات
مركز نماء
للبحوث والدراسات

سلسلة: تكوين

(١) تكوين ملكة التفسير.. خطوات عملية لتكوين عقل المفسر
أ.د/ الشريف حاتم بن عارف العوني ..... 7 $

(٢) تكوين ملكة المقاصد
د. يوسف بن عبد الله حميتو ..... 7 $

(٣) مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي
سامي بن إبراهيم السويلم ..... 8 $

(٤) الدفاع عن الأفكار.. تكوين ملكة الحجاج والتناظر الفكري
د. محمد بن سعد الدكان ..... 9 $

(٥) فهم كلام أهل العلم.. نحو ضوابط منهجية
أ.د/ الشريف حاتم بن عارف العوني ..... 4 $

(٦) فقه تاريخ الفقه.. قراءة في كتب علم تاريخ الفقه والتشريع والمداخل الفقهية
د. هيثم بن فهد الرومي ..... 7 $

سلسلة: تساؤلات

(١) أسئلة دولة الربيع العربي
سلمان بو نعمان ..... 11 $

(٢) سؤال التنمية في الوطن العربي.. مداخل عملية ورؤى نقدية
هشام المكي ..... 10 $

مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies

بيروت: 00961-71-749742
الرياض: 0096654503376
لطلبات الشراء البريدية: 002-01090826164

info@nama-center.com

نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies

سلسلة: دراسات صناعة البحث العلمي

(١) مراكز البحث العلمي في الوطن العربي (الإطار المفاهيمي- الأدوار)
خالد وليد محمود ..... 5 $

(٢) مراكز البحث العلمي في إسرائيل
د. عدنان عبدالرحمن أبو عامر ..... 6 $

(٣) مراكز البحث الأمريكية ودراسات الشرق الاوسط بعد ١١ سبتمبر
د. هشام القروي ..... 6 $

(٤) مراكز الفكر والأبحاث والدراسات في الهند (دراسة تقويمية)
د. أيمن طلال / د. وائل أبو حسن ..... 7 $

(٥) التعليم والبحث العلمي ومراكز التفكير الاستراتيجي في تركيا
علي حسن باكير ..... 4 $

سلسلة: قراءات في الخطاب الشرعي

(١) الخطاب المقاصدي المعاصر.. مراجعة وتقويم
د. الحسان شهيد ..... 8 $

(٢) الأبعاد النفسية والاجتماعية في النظر الفقهي
د. إلهام عبد الله باجنيد ..... 5 $

(٣) إصلاح الفقيه.. فصول في الإصلاح الفقهي
د. هيثم بن فهد الرومي ..... 8 $

(٤) حجاب الرؤية.. قراءة في المؤثرات الخفية على الخطاب الفقهي
عبدالله بن رفود السفياني ..... 6 $

(٥) الإسلام الممكن
ماهر بن محمد القرشي ..... 8 $

(٦) حركة التصحيح الفقهي
ياسر بن ماطر المطرفي ..... 16 $

(٧) النظر الفقهي في المعاملات المعاصرة
عبدالله بن مرزوق القرشي ..... 8 $

(٨) تجديد فقه السياسة الشرعية
د. خالد بن عبد الله المزيني ..... 5 $

(٩) الفقه الارتيادي.. نظرات في الفقه المستشرف للمستقبل
د. هاني بن عبد الله الجبير ..... 4 $

(١٠) الخطاب الوعظي.. مراجعة نقدية لأساليب الخطاب ومضامينه
د. عبد الله بن رفود السفياني ..... 12 $

سلسلة: دراسات في الحالة الإسلامية

(١) اختلاف الإسلاميين
أحمد سالم ..... 14 $

(٢) مراجعات الاسلاميين.. دراسة فى تحولات النسق السياسى
بلال التليدي ..... 11 $

(٣) جدل الإسلاميين
د. عبد القدوس أنحاس ..... 9 $

(٤) الإسلاميون ومراكز البحث الأمريكية.. دراسة في أزمة النموذج المعرفي
بلال التليدي ..... 11 $

(٥) التكفير عند جماعات العنف المعاصرة.. نقد المقولات التأسيسية
إبراهيم بن صالح العايد ..... 13 $

(٦) صورة الإسلاميين على الشاشة
أحمد سالم ..... 12 $

سلسلة: تاريخ الفكر الفلسفي الغربي.. قراءة نقدية

(١) في دلالة الفلسفة وسؤال النشأة
د. الطيب بوعزة ..... 10 $

(٢) الفلسفة اليونانية ما قبل السقراطية
د. الطيب بوعزة ..... 13 $

(٣) فيثاغور والفيثاغورية.. بين سحر الرياضيات ولغز الوجود
د. الطيب بوعزة ..... 13 $

سلسلة: دراسات الاختلاف والحوار والتعايش

(١) تجربة الحوار الثقافي مع الغرب.. قراءة تقويمية ونموذج مقترح
د. محمد جبرون ..... 6 $

(٢) صناعة الآخر.. المسلم في الفكر الغربي المعاصر
د. المبروك الشيباني المنصوري ..... 11 $

(٣) التعددية الدينية والإثنية في مصر.. دراسة في طبيعة العلاقات والتفاعلات
د. محمد توفيق توفيق ..... 11 $

(٤) فلسفة الاجتماع في الشريعة الإسلامية.. دراسة تأصيلية
ماهر بن محمد القرشي ..... 11 $

نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies

سلسلة: دراسات شرعية

(١) نظرية التجديد الأصولي
د. الحسان شهيد ..... 8 $

(٢) إشكالية الإعذار بالجهل في البحث العقدي
سلطان بن عبدالرحمن العميري ..... 12 $

(٣) مبدأ اعتبار المآل في البحث الفقهي
د.يوسف بن عبدالله حميتو ..... 12 $

(٤) الخلاف العقدي في باب القدر
د. عبدالله بن محمد القرني ..... 5 $

(٥) إشكالية الحيل في البحث الفقهي
عبدالله بن مرزوق القرشي ..... 14 $

(٦) علاقة علم أصول الفقه بعلم المنطق
وائل بن سلطان الحارثي ..... 14 $

(٧) مرتبة العفو.. قراءة أصولية تحليلية في ضوء موافقات الشاطبي
جميلة تلوت ..... 8 $

(٨) معالم منهج البحث الفقهي عند ابن دقيق العيد
د. عادل بن عبد القادر قوته ..... 11 $

(٩) تقييد المباح.. دراسة أصولية
د. الحسين الموس ..... 12 $

(١٠) نظرية الإلزام.. إلزامات ابن حزم للفقهاء
د. فؤاد بن يحيى الهاشمي ..... 12 $

(١١) المنهج النقدي عند المحدثين وعلاقته بالمناهج التاريخية
د. عبد الرحمن بن نويضع السُلمي ..... 9 $

سلسلة: دراسات فكرية

(١) فلسفة الثورات العربية
سلمان أبو نعمان ..... 6 $

(٢) الإسلاميون والربيع العربي
بلال التليدي ..... 8 $

(٣) صناعة الواقع.. الإعلام وضبط المجتمع
محمد علي فرح ..... 12 $

(٤) ثلاث رسائل في الإلحاد والعلم والإيمان
عبد الله بن سعيد الشهري ..... 11 $

سلسلة: حوارات نماء

(١) حوارات ما بعد الثورة
مركز نماء للبحوث والدراسات ..... 6 $

(٢) التشيع في أفريقيا
لجنة تقصي الحقائق (اتحاد علماء المسلمين) 18 $

سلسلة: تجارب

(١) التجربة اليابانية.. دراسة في أسس النموذج النهضوي
سلمان بونعمان ..... 6 $

(٢) التجربة النهضوية التركية
محمد زاهد جول ..... 6 $

(٣) التجربة النهضوية البرازيلية.. دراسة في النموذج التنموي ودلالاته
صدفة محمد محمود ..... 12 $

(٤) التجربة النهضوية الألمانية
د. عبد الجليل أميم ..... 7 $

(٥) حكاية التنمية.. حكايات حكمية من جنوب شرق آسيا عن التنمية المستدامة
ترجمة/ د. أبو بكر أحمد باقادر ..... 8 $

(٦) من التجزئة إلى الوحدة.. قراءة في التجارب الغربية والعربية
د. خالد شيات ..... 11 $

سلسلة: مراجعات في الفكر العربي المعاصر

(١) إمكان النهوض الإسلامي
د. محمد جبرون ..... 7 $

(٢) القراءات المعاصرة والفقه الإسلامي.. مقدمات في الخطاب والمنهج
عبد الولي بن عبد الواحد الشلفي ..... 14 $

(٣) العلمانيون في تونس
د. محمد الرحموني ..... 8 $

(٤) النقد الذاتي في الفكر العربي
د. محمد الرحموني ..... 7 $

(٥) الحداثة الفكرية في التأليف الفلسفي العربي المعاصر
د. عبد الرحمن اليعقوبي ..... 12 $

(٦) النهضة اللغوية وخطاب التلهيج الفرنكفوني.. في نقد الاستعمار الجديد
سلمان بونعمان ..... 10 $

كتب أخرى

(١) تنبيه المراجع إلى تأصيل فقه الواقع
الشيخ عبدالله بن بيه ..... 6 $

(٢) أوراق صحفية
أ.د/ الشريف حاتم بن عارف العوني ..... 12 $

(٣) اعتدال آل البيت
أ.د/ الشريف حاتم بن عارف العوني ..... 2 $

(٤) فيروس بوكيمان
أ.د/ الشريف حاتم بن عارف العوني ..... 12 $

نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies